جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

جدلية الدليل النحوي في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري

إعداد الطالب

محمد عبد الحميد رزق العساسفه

إشراف

الأستاذ الدكتور عادل سلمان البقاعين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في اللُّغة والنَّحو – قسم اللُّغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2014م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد عبدالحميد العساسفة الموسومة بـــ:

جدلية الدليل النحوي في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية**.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. عادل سلمان البقاعين		٢٠١٤/١٠/٢٣	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		٢٠١٤/١٠/٢٣	عضواً
د. منصور عبدالكريم الكفاوين		٢٠١٤/١٠/٢٣	عضواً
د. منير تيسير شطناوي		٢٠١٤/١٠/٢٣	عضواً

/عميد الدراسات العليا

K. Baran

أ.د. علي الضمـــور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون : ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

- إلى النور الذي لم يطفأ أبدا، والشعاع الذي أنار لي دروب الظلام، والعين التي أرى بها كل من حولي، إلى من تَجَرَّعَ كأسه فارغا، ودخل ميادين الصعاب، ولبس الثياب البالية من أجل الأبوة الصادقة. **(والدي العزيز)**
- إلى الوردة التي نشرت رائحة الزهر إلى من حولها، فاستنشقها الآخرون، إلى من كانت لي نِعْمَ الأم الحنون التي تخاف على ولدها من صعوبات الزمن، إلى من تحملت معي المتاعب صغيرا، وهاهي الآن تقطف ثمرة تعبها، إلى من زغردت لي عند الزواج، وهاهي الآن تزغرد لي عند التخرج. **(أمي الغالية)**
- إلى الصقور الذين يحلقون عاليا، والفرسان الذين قذفوا أنفسهم في ميادين التضحية من أجل الأخوَّة الصادقة، إلى من كانوا لي السند والساعد في أوقات الشدائد، إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها(**المهندس عودة (أبو محمد)، سلامه بيك (أبو شهم)، الفارس عثمان(أبو تيم)، قتيبة أفندي، عمار أفندي).(إخواني الأعزاء)**
- إلى من حملت مهنة الدفاع عن حقوق المظلومين إلى من أنارت حياتي بزهورها الفواحة، فكانت رمزاً للحب والحياة. **(زوجتي الغالية)**
- إلى من سِرنَ معي المشوار الطويل، وتحملن معي الصعوبات القاسية (أم مصعب وأم عبادة وأم محمد وسمية). **(أخواتي العزيزات)**
- إلى الزهرات اللواتي فاحت من قلوبهم رائحة من المسك والعنبر، إلى من أناروا حياتي كشمعة في طريق الظلام(أم يزن، دانا، راما، سدين، وعلى رأسهم العمة الغالية والدة زوجتي "أم لينا" وعديلي أبو يزن). **(عائلة زوجتي)**
- إلى الأخوة الذين لم تلدهم أمي، إلى الصداقة الصادقة على مر الزمن(الشيخ رامي العساسفه "أبو بكر"، عطالله الحباشنة "أبو صهيب، فايز الذنيبات، فارس الضمور، خالد الجعافرة، أبو ياسر الجعافرة، المهندس شادي العلاوي").
- إلى من كانوا لي نِعْمَ الإخوان والأخوات، إلى موظفي مديرية ثقافة الكرك(خالد البرقان، عروبة الشمايلة، رأفت البيايضه، نادية الضلاعين، أميرة الضمور).
- إلى الروائي والمسرحي الكبير، إلى ابن العم المتألق(يحيى الحباشنة"أبو روابي").

محمد عبد الحميد العساسفه

الشكر والتقدير

الشكر لله أولا الذي أعانني على إنجاز هذه الرحلة العلمية الشاقة، ومن ثم الشكر إلى الأستاذ الكبير الذي كان لي نِعْمَ الأستاذ ونِعْمَ الموجه، والذي لم أرَ فيه إلا الأب الحنون على ولده، فما كان في عقله إلا الرزانة، والهدوء، والاطلاع الواسع على اللغة، فأسأل الله العلي القدير أن ينير قلبه وعقله، ويجعله من زمرة العلماء الذين نذروا أنفسهم لخدمة لغة الضاد، فالشكر الموصول إلى الأستاذ الدكتور عادل البقاعين الذي رافقني دروب هذه العمل العلمي المتواضع، ولم يبخل علي ولو بذرة من ذرات علمه الغزير، ومن ثم الشكر إلى الوالد الغالي والأم الغالية، اللذين لم يبخلا علي من جهدهما بشيء، فجزاهما الله عني كل الجزاء، ومن ثم الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا قراءة هذا الدراسة، لتقويمها ومشاركتهم فيها الحكم والتقييم فالشكر إلى :

– **الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل:** فالشكر الموصول له على تحمله قراءة هذه الدراسة لتقويمها على الطريق الصحيح، والارتقاء بها نحو المستوى اللغوي المطلوب.

– **الدكتور منير شطناوي:** فأهلا وسهلا بك في ربوع مؤتة الشامخة التي استشهد على ثراها الطهور جعفر الطيار، وعبدالله بن رواحه، وزيد بن حارثة– رضوان الله عليهم– فكل الشكر له على ما بذله من جهد علمي في قراءة هذه الدراسة لتقويمها حتى تصبح منارا لتائهي اللغة العربية.

– **الدكتور منصور الكفاوين:** الذي هلَّ على ربوع مؤتة نجما مضيئا، وأستاذا كبيرا، فنتشرف به موجها ومدرسا للغة الضاد في مؤتة الأبية، فكل الشكر له على تشرفه قراءة هذا العمل العلمي المتواضع، لتوجيهه نحو الطريق السليم.

فهرس المحتويات

الملخص

جدلية الدليل النحوي في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين

محمد عبدالحميد العساسفة

جامعة مؤتة، 2014

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة الجدل النحوي، والتعرف على ماهيته، وأسبابه، وذلك من خلال تطبيق هذه الظاهرة النحوية على كتاب التبيين للعكبري الذي احتوى على الكثير من مسائل الجدل النحوي.

والمتتبع لمسائل الجدل النحوي في اللغة، فإنه سوف يجد أن هذه المسائل قد مرت بالعديد من المراحل التي حازت على موافقة النحاة أو عدمها؛ وذلك بسبب العوامل الكثيرة التي أفضت إلى الجدل والخلاف النحوي، وبالتالي فقد عكف النحاة على دراسة مثل هذه العوامل دراسة تطبيقية، وأبدى كل نحوي رأيه في هذه المسائل الجدلية، وقد حاول الباحث في هذه الدراسة الوصول إلى آراء هؤلاء النحاة، ومن ثم ترجيح الرأي الأقرب إلى الصواب، وذلك حسب أسس نحوية منطقية نابعة من جذور النحو العربي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة الجدل النحوي تفضي إلى إغناء اللغة بكثير من الظواهر النحوية، والعمل على تفسير هذه الظواهر من خلال الاستعانة بآراء النحاة القدماء والمحدثين، هذا بالإضافة إلى أن هذه الظاهرة قد حفظت معالم اللغة من الشتات والضياع والاندثار، فهي طالت كل شيء، وعملت على تفسيره تفسيرا يتوافق مع طبيعة الواقع اللغوي؛ للوصول إلى لغة خالية من التعقيدات اللغوية التي قد تضفي عليها الطابع الفلسفي الغريب.

وقد أدَّت ظاهرة الجدل النحوي دورا فاعلا في زيادة الدقة في القواعد النحوية، وذلك من خلال ظهور الكثير من الآراء النحوية، ومن ثم الوصول إلى الرأي الأكثر دقة، وهذا يساعد الباحثين في اللغة على الارتقاء بالمستوى اللغوي.

Abstract

The Grammatical Guide Controversies in Al Tabyeen Book for Al Basryeen and Al Kofyeen Grammarians School of Thoughts

By

Mohammad Abedlhamid Al-asasfeh

Mu'tah University, 2014

The goal of this study is to investigate the grammatical controversies and identify the nature of its causes using AL TABYEEN BOOK for *ALOKBORY* that contains many syntactic disputes controversies.

Grammarian and scholars interested in the area realized that this issue has undergone through many stages of development in terms of being accepted or rejected due to many factors. As a result grammarians endeavored to examine these factors through applied research where every grammarian shows his / her point of view. The researcher then attempted to conclude the result of their point of views in order to consider the closest appropriate view according to logical grammatical bases inspired by Arabic syntactic roots.

The findings of this research indicated that such grammatical phenomenon led to enriching the language structures by providing it with many grammatical phenomena an interpreting this issue by considering both modern and traditional grammarians point of views. In addition, this phenomenon has maintained the linguistic features and structures of the language from being destructed or degenerated through time. Consequently, this research concluded and interpreted everything that relates to this grammatical phenomenon in a way that agrees with the linguistic reality to create a language that is free of complexities and unclear philosophical conceptions.

The grammatical controversies phenomenon resulted in an effective contribution of grammatical accuracy through the emergence of various syntactic opinions, then concluding the most accurate view. This will help researchers in linguistic to reach the finest linguistic level in language.

This research recommends that further research be conducted in this area to confirm the findings of this study

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على خير المرسلين، الذي اصطفى اللسان العربي لسانًا لكتابه المبين، والصلاة والسلام على النبي العربي الأمين، صلاة الله وسلامه عليه، وعلى من تبعه من الأنبياء والصالحين وبعد:

فإنَّ علم النحو باكورة جهد علماء العربية، وهو من أسمى علوم اللغة وأساسها، الذي به يتثقف اللسان العربي، وبه يسلم كتاب الله عز وجل والحديث النبوي من اللحن والتحريف، وهو مرجع الدين، والذخيرة التي يعتمد عليها اللغويون في تقويم اللغة العربية حتى تسير على طريقها الواضح؛ لأن الغاية الرئيسة لعلم النحو صون اللسان العربي في النطق بعد أن أخذ اللحن يشيع، فعلم النحو وُجِدَ لاستقامة الألسن، وتلاوة البيان تلاوة توصل إلى فهمه، وقد بسط فيها النحاة السابقون الآراء، وأكثروا فيها الأدلة والحجج النحوية بين قياس، وتعليل، وتأويل، فأدَّى ذلك إلى حصول جدل نحوي عميق بينهم.

فالنحو العربي نشأ نتيجة الخطر الذي داهم لغة القرآن الكريم والسنة النبوية، فبدأ النحاة بدراسة المشكلات التي أدت إلى صعوبة في النحو، فمنها مشكلات تتعلق بأسلوبه وتأليفه، وبروز الكثير من التأويلات، والتقديرات الغريبة التي أدَّت إلى ظهور التعليل والجدل النحوي، وبالتالي فقد كان تدوينه عملاً ضرورياً للارتقاء باللغة.

وقد عكف النحاة الأوائل على دراسة قواعد النحو العربي، وما نجم عنها من تفسيرات متعددة مستدلين على ذلك بأدلة سماعية وقياسية، تبين ما افترضوه من أحكام نحوية، وهذه الأحكام التي يأتون بها مبنية على أسس ترجع إلى جذور النحو العربي، فلا يقبل أي حكم من الأحكام النحوية إلا إذا كان مصحوباً بدليل.

وظاهرة الجدل في النحو العربي من أبرز ما تناوله الدرس النحوي قديما وحديثاً، وهو من أكبر المشكلات التي أرَّقت الباحثين في علم النحو، وبخاصة نحاة البصرة والكوفة، وقد اتسع هذا الجدل حتى أُلفت فيه الكثير من المؤلفات النحوية كابن الأنباري الذي ألف كتاباً في مسائل الخلاف بين الفريقين، وغيره من المؤلفات النحوية الأخرى.

وهذا الجدل النحوي لم يأتِ من فراغ، وإنما كانت له أسبابه ودواعيه، فقد كان القياس من أقوى الأسباب التي وسَّعت هوة الخلاف بين البصريين والكوفيين، حتى إنه ليمكن إرجاع كل مظاهر الجدل النحوي إلى القياس، ولم يكن جدلهم في القياس كونه أصلاً من أصول النحو، وإنما كان خلافهم فيما يقاس عليه، كـ(القلة والكثرة)، فالكوفيون يقيسون على القليل والكثير، فهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبوبوا عليه، أما البصريون فلديهم اختلاف بين النظر والتطبيق.

وهذه الدراسة**(جدلية الدليل النحوي في كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري)** كشفت عن كثير من أوجه الجدل النحوي الذي دار بين النحاة البصريين والكوفيين في كثير من المسائل النحوية في اللغة، وقد كان هذا الجدل مبنياً على أسس نحوية، وأدلة مستنبطة من الفكر النحوي العميق.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة الجدل النحوي في كتاب العكبري، وذلك من خلال التعرف على مفهوم الجدل وماهيته، ومن ثم دراسة العلل النحوية التي كان لها دورٌ بارزٌ في ظهور الجدل بين النحاة، فالعلل النحوية لم ينتج عنها ضياع معالم اللغة، بل حفظتها من الشتات والاندثار على الرغم من أنَّ الجدل النحوي قد طال كل شيء، وفي الحقيقة أنَّ هذه العلل فائدتها تكون على المعنى؛ وذلك من خلال منع تركيب ما، أو تجويزه وفق قاعدة نحوية معينة، ومن ثم دراسة الأسباب التي أدَّت إليه.

وبدراسة كتاب التبيين للعكبري، وجدت أن العكبري كان بارعاً في مناقشته للمسائل وطرح الحجج والأدلة، ومثل هذا ليس غريباً على نحوي كالعكبري، فهو من النحاة الذين امتازوا بالتفوق في الدرس النحوي، وقد عرض مسائله بطريقة جديدة استفاد منها النحاة الذين اهتموا بدراسة مظاهر الجدل النحوي، وبالتالي فقد شكلت كتب العكبري زاوية مهمة في المكتبة النحوية استفاد منها النحويون في عرض كثير من مسائلهم النحوية، وقد اعتمد العكبري في كتابه التبيين وجهة نظر المنهج البصري في مناقشته للمسائل النحوية مستدلا على ذلك من الشعر العربي، والقرآن الكريم، ولم يرد عند العكبري في كتابه أي موقع لاستشهاده بالحديث النبوي الشريف.

وقد قسَّمَ الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

1- القسم الأول: وهو الجانب النظري من هذه الدراسة، الذي تحدث فيه الباحث عن مفهوم الجدل النحوي وماهيته، والعلل النحوية ودورها في الدراسات اللغوية، التي شكلت جانباً مهماً من جوانب الجدل النحوي.

2- القسم الثاني : ويشتمل على الحديث عن الأسباب التي أدَّت إلى ظهور الجدل النحوي وهي:

- طبيعة النحو الاجتهادية.
- البيئة اللغوية.
- العوامل الثقافية والعلمية.
- طبيعة العقل البشري.
- تعليم النحو.
- الموقع الجغرافي.

3- القسم الثالث: الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، وهو دراسة المسائل التي وقع فيها الجدل النحوي في كتاب التبيين، وهي على النحو الآتي:

- مسألة فعل الأمر بين البناء والإعراب.
- مسألة إعراب الأسماء الستة.
- مسألة حقيقة حروف التثنية والجمع.
- مسألة التنازع في العمل.
- مسألة الاشتغال.
- مسألة الاسم الواقع بعد لولا.
- مسألة عمل "إنْ" المخففة.
- مسألة عامل النصب في المفعول معه.
- مسألة تقديم الحال على العامل فيها.
- مسألة تقديم التمييز على العامل فيه.
- مسألة العامل في الاستثناء.
- مسألة "غير" بين البناء والإعراب.

- مسألة "حاشا" بين الفعلية والحرفية.
- مسألة "سوى" لا تقع إلا ظرفاً.
- مسألة حد الفعل.
- مسألة المضاف إلى ياء المتكلم.
- مسألة الإعراب أصل في الأسماء.
- مسألة علة الإعراب.
- مسألة إعراب الاسم المنقوص.
- مسألة رافع المبتدأ والخبر.
- مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل.
- مسألة "نِعْمَ وبِئْسَ" فعلان ماضيان.
- مسألة تعريف العدد المركب.
- مسألة زيادة اللام الأولى في لعل.
- مسألة ترخيم الثلاثي والرباعي.
- مسألة الفصل بين كم وتمييزها.
- مسألة إعراب الظرف الواقع خبراً إذا تكرر بعد اسم الفاعل.
- مسألة فعلية أفعل في التعجب.
- مسألة بناء اسم لا النافية للجنس.
- مسألة دخول لام التوكيد في خبر (لكنَّ).
- مسألة "ليس " بين الفعلية والحرفية.
- مسألة تقديم خبر "ما زال" وأخواتها على (ما).
- مسألة تقديم خبر "ليس" عليها.

ومما دعا الباحث إلى دراسة الجدل النحوي في كتاب التبيين، أنه لم يسبق إلى البحث في مسائل الجدل النحوي في هذا الكتاب على حد علم الباحث، بالإضافة إلى تعرضه للجدل النحوي في المسائل النحوية بكثرة، واتساعه في شرح هذه المسائل، فقد عكف الباحث على دراسة هذا الجدل من خلال جمعه لأقوال العلماء- فيما تيسر له،

والتعرف على الأطراف المختلفين، والكشف عن حجج كل فريق منهم؛ للوصول إلى ترجيح رأي على آخر.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مراجع قديمة وحديثة، فمن المراجع القديمة: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، وشرح التسهيل لابن مالك، ، وشرح المفصل لابن يعيش، وهمع الهوامع للسيوطي، وأما الحديثة فمنها: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو لمهدي المخزومي، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي لفتحي الدجني، وحركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث لإبراهيم زبيدة، ونظرية التعليل في النحو العربي لحسن الملخ.

ومن الصعوبات التي واجهت الباحث في هذه الدراسة إلى أن اكتملت وصارت ثمرة ناضجة، البحث الدقيق في بطون كتب النحو عن آراء النحويين في المسائل التي حصل فيها جدل نحوي في كتاب التبيين؛ للوصول إلى كثير من أوجه الجدل النحوي؛ وتقويم كثير من المباحث اللغوية التي اختلف فيها النحاة.

وأما الدراسات السابقة التي درست الجدل والخلاف النحوي فمنها:

- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (338هـ).
- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين لعبدالله بن جعفر بن دُرُسْتُويه (347هـ).
- النصرة لسيبويه على جماعة النحويين لابن درستويه (347 هـ).
- الاختلاف لأبي القاسم عبيدالله بن محمد الأزدي (348 هـ).
- الخِلاف بين النَّحْويين لأبي الحسن علي بن عيسى الرمَّاني (384 هـ).
- الخلاف بين سيبويه والمبرد لأبي الحسن الرماني (384 هـ).
- كفاية المتعلِّمين في اختلاف النحويين لأبي الحسن أحمد بن فارس (395هـ).
- مسائل الخلاف لأبي القاسم يوسف بن عبدالله الزجاجي (415 هـ).
- الخلاف، لعلي بن الحسن الباقولي الأصفهاني (543 هـ).
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري(ت577هـ).
- المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة لأبي محمد عبدالمنعم بن محمد بن الفَرَس (597 هـ).

– رؤوس المسائل في الخلاف لأبي إسحاق إبراهيم بن أصبغ (627 هـ).
– نزهة العين في اختلاف المذهبين لأبي الحسن على بن عَدْلان (666 هـ).
– الإسعاف في مسائل الخلاف لأبي محمد الحسين بن بدر بن إياز (681هـ).

وفي خاتمة هذا البحث أُذَّكِر نفسي وغيري بقوله سبحانه Mقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ à â كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ ç è é ê ë بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ î L[1]، فأسأل الله العلي القدير أن تنال هذه الدراسة الرضا والقبول، وأن تكون شمعة في الدرس النحوي، ومصباحاً ينير دروب باحثي اللغة العربية، وشجرة مثمرة يقطف منها القاصي والداني، ومفتاحاً لدراسات نحوية أخرى، وقد كانت هذه الدراسة رحلة جاهدة للارتقاء بأفكار الجدل النحوي، وما هي إلا الجهد القليل الذي لا ندعي فيه الكمال، فعذرنا أننا بذلنا فيه قصارى جهدنا، فإن أصبنا فذاك ما نريد، وإن أخطأنا فالعفو عن الخطأ والزلل، ويكون لنا الشرف في المحاولة والتعلم مرات عديدة، فهذه الدراسة ما هي إلاَّ اجتهاد في سبيل الوصول إلى الصواب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

---

(1)الكهف 110.

الفصل الأول

الجدل النحوي: المفهوم والماهية

أولا: نبذه عن العكبري وكتابه التبيين.

اسمه: هو محبُّ الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين أبو البقاء بن أبي عبدالله بن أبي البقاء، وأما نسبه، فقد قيل: العَكبري نسبة إلى (عَكبرا)، والبغدادي نسبة إلى بغداد، والأزجي نسبة إلى المحلة التي كان يسكنها في بغداد، والحنبلي نسبة إلى مذهب الإمام العلامة الزاهد أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل[1].

وأما مولده، فقد اتفق المؤرخون على أن مولد أبي البقاء كان ببغداد، ولكنهم لم يتفقوا على سنة الميلاد، ففيها قولان[2]: أحدهما في سنة تسع وثلاثين وخمسمائة، وثانيهما: إن ابن القاضي روى أن مولده كان في أوائل سنة ثمان وثلاثين، ولم نعلم عن أسرته إلا الشيء القليل، فقد كان أكبر أولاد أبيه؛ لأن والده كان يكنى أبا عبدالله، وقد كان أبو البقاء مثالاً للخلق الفاضل والدين والورع، واحتل منزلة عالية في قلوب طلابه فمنهم:(ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، ويحيى بن يحيى الحراني وغيرهم).

وكتابه **(التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)**، فالمطلع عليه لا يقاربه شك في أنه من مؤلفات أبي البقاء؛ لأن الدلائل متوافرة على صحة نسبته إليه، فأسلوبه واضح، بالإضافة إلى وجود التشابه الكثير في تسلسل الموضوعات، فهو يتحدث عن الكلام والكلمة، ثم حد الاسم، ثم اشتقاقه، ثم حد الفعل وهكذا، وقد توسع العكبري في التبيين في حديثه عن المسائل خلافا لكتابه اللباب، فهو يعرض المسائل بشكل مختصر، وقد أكثر النحاة من النقل منه مثل: السيوطي في كتابيه الأشباه والنظائر، والاقتراح، وهذا يؤكد نسبة الكتاب إلى العكبري نسبة صحيحة لا شك فيها، وأما النسخة التي وصلتنا من كتاب التبيين، فهي بخط ابن العكبري عبد الرحمن بن

---

(1) العكبري، أبو البقاء(ت616هـ)، 1421هـ-2000م، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ص11-13، وانظر وفيات الأعيان،ج2، ص378 ومعجم البلدان ج3، ص142.

(2) العكبري، التبيين، ص14- 18.

عبدالله بن الحسين العكبري، وعليها خط الإمام أحمد بن يوسف الأندلسي الذي يرويه عن شيخه علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق[1].

ثانيا: مفهوم الجدل.

(جَدَلَ) في اللغة مأخوذ من المصدر (الجَدْل)، وهو شدة الفتل، ويقال جدلت الحبل أجدله جدلاً إذا شددت فتله، وفتلته فتلاً محكماً، ومنه قيل لزمام الناقة الجديل[2].

وأما في الاصطلاح، فقد تباينت آراء النحاة في مفهوم الجدل والخلاف النحوي، فمنهم من عرَّفه أنه ما لا يستند إلى دليل، وهو من الاختلاف في الكلام، وقد قال عنه الكفوي[3]: إنه من آثار البدعة. ومنهم من عرَّفه[4]:"أن يذهب كل واحد إلى خلاف ما يذهب إليه الآخر"، وهناك من عرَّفه[5]: أنه منازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق أو إبطال باطل.

إنَّ النحو العربي نشأ بصرياً، ومن ثم ظهر نحو الكوفة، الذي أراد أن يجد حيزاً في الميدان النحوي يناظر النحو البصري، وبالتالي فقد نتج عن ذلك ظاهرة الجدل النحوي، التي تباينت فيها الكثير من الآراء النحوية، وظهرت كتب الجدل النحوي مثل كتاب اختلاف النحويين لأبي العباس ثعلب (ت291هـ)، والخلاف بين النحويين لأبي العباس الرماني (ت384هـ)، ومسائل الخلاف في النحو لحسين بن إياس معاصر العكبري (ت681هـ)، والإسعاف في الخلاف لأبي إياز النحوي

(1) العكبري، التبيين(مقدمة المحقق)، ص72 – 76.

(2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت،ج11، ص103.

(3) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى(ت1094هـ)، 1998م، الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، ص61.

(4) الفيومي(ت770هـ)، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المطبعة الميمنية طبع على نفقة أصحابها مصطفى البابي الحلبي وأخويه بكري وعيسى بمصر، بيروت، ج1، ص87.

(5) الجرجاني، علي بن محمد(ت816هـ)،1416هـ، التعريفات، الطبعة الأولى، ورقمه في الكتاب 664.

(ت681هـ)، بالإضافة إلى الكتب المطبوعة مثل كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، وهو محور هذه الدراسة.

ومسألة الجدل النحوي من المسائل المهمة التي أثارت اهتمام المفكرين والنحاة، وقد تشكَّل من هذه المسألة كمٌ هائلٌ من القضايا النحوية، التي أبدى فيها النحاة آراءهم المختلفة، الأمر الذي أفضى إلى الكثير من الخلافات النحوية التي أُلِّفَ فيها الكثير من المؤلفات مثل كتاب الإنصاف للأنباري، الذي بيَّن فيه صاحبه الجدل النحوي الذي حصل بين مدرستي الكوفة والبصرة النحويتين، وقد كان النحاة في قضايا الجدل النحوي يعتمدون على مصادر مختلفة منها القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب وأمثالهم وأقوالهم (السماع).

وقد بيَّنَ ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة حاجة النحو إلى تصنيفات جديدة غير هذه التصنيفات؛ وذلك لمواكبة القضايا الجدلية التي تظهر في النحو، وبالتالي الوصول إلى لغة خالية من التعقيد اللغوي العميق، وقد أحسّ ابن مضاء بهذا الإحساس عندما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وما تحتويه من علل وأقيسة[1].

وقد كان للجدل النحوي دورٌ مهم في اللغة حيث إنه أسهم في ظهور الشاذ الذي لم يكن يعتمد على قواعد نحوية مضبوطة عند علماء النحو العربي، وهذا الأمر أثار الجدل النحوي بين النحاة، فكل فريق يقدم وجهة نظر نحوية تختلف عن وجهة نظر خصمه، وكل فريق يؤول وفق وجهة نظره النحوية.

وقد ساعد كل من التأويل والحذف في الدرس النحوي على بروز ظاهرة الجدل النحوي بشكل واضح، وقد تحدث النحاة في مؤلفاتهم النحوية عن كثير من القضايا اللغوية التي أثارت الجدل، فمنها الحذف الذي يعد من أهم مظاهر التأويل، وقد يرد في باب الحذف مصطلح الإضمار كقولنا: (الليلة الهلال)، والتقدير طلوع الهلال[2]، ومثل هذا فقد أفضى إلى وقوع الكثير من التقديرات والتأويلات اللغوية حول الظاهرة

---

(1) القرطبي، ابن مضاء(ت592هـ)، 1408هـ، الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ص46.

(2) الخثران، عبدالله بن حمد، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، النادي الأدبي- الرياض، ، ص133.

اللغوية التي يفسرها النحاة تفسيراً نحوياً، وبالتالي فقد اشتد الجدل النحوي بين النحاة؛ لبيان مثل هذه التقديرات والتأويلات النحوية.

والتأويل كان بدوره يعتمد على ظواهر لغوية كثيرة منها الشذوذ، والتقدير، والحذف، والضرورة، وقد بيَّنَ النحاة أحكامها وأنواعها، فالكلام يأتي على أربعة أضرب: المطرد في القياس والاستعمال نحو (قام زيد)، والمطرد في القياس الشاذ في الاستعمال نحو قولهم: (مكان مبقل) فهذا القياس، والأكثر استعمالا هو (باقل)، والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: (استنوق الجمل)، والشاذ في القياس والاستعمال نحو: (ثوب مصوون).

وأما الضرورة، فأكثر ما يلجأ إليها النحاة البصريون، وذلك إذا وجدوا أن الشواهد لا تقبل تأويلاً، ولا تقديراً، فإذا لم تكفِ الضرورة في رد النصوص المخالفة لأقيستهم أردفوا ذلك بالتأويل كـ(كلامهم حول تقديم خبر كان على اسمها) في قول الفرزدق:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[1]

فمن التأويلات على هذا الشاهد هو على زيادة كان بين الموصول وصلته، أو على إضمار الاسم في "كان" حال كونه مراداً به الشأن[(2)]، وبالتالي فالتأويل وُجِدَ في النحو؛ نتيجة نظر عقلي عميق، وكانت له أسبابه المباشرة، وهي الأصول النحوية التي اختلف عليها النحاة، حيث اعتصر النحاة النصوص اللغوية اعتصاراً؛ لنتوافق مع تلك الأصول النحوية[3].

فما يراه الباحث في هذه الدراسة أن الجدل النحوي بين النحاة هو امتداد لشواذ النحو العربي الذي يقدم للغة تفسيرات مختلفة، وبالتالي فإن دراسة مثل هذه التفسيرات

---

(1) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد،1420هـ – 1999م، مكتبة دار التراث – القاهرة، ج1، ص281.

(2) الخثران، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، (ص99) و(116).

(3) عيد، محمد (جامعة القاهرة)، 1410هـ– 1989م، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب – القاهرة، ص162.

يؤدي إلى الوصول إلى المعاني المختلفة في اللغة، وهذا يساعد الباحثين على معرفة بعض الاصطلاحات والآراء المتفرقة في كتب النحاة.

ومن الأمور الأخرى التي أدَّت إلى إثارة واضحة لقضية الجدل النحوي، تعدد المصطلحات النحوية التي تدل في مجملها على مفهوم واحد، ومن ذلك تعدد المصطلحات التي تدل على المفعول به، فورد عند سيبويه (ت180هـ) مصطلح المفعول[1]، والفراء(ت207هـ) استخدمه باسم المنصوب على التفسير[2]، والمبرد(ت286هـ) تابع سيبويه واستخدمه بمصطلح المفعول[3]، وابن السراج(ت316هـ) استخدمه باسم (المفعول به)[4]، وقد تابع الزجاجي(ت337هـ) سيبويه والمبرد، واستخدمه بمصطلح المفعول[5]، فهذا التعدد في المصطلح النحوي أدَّى إلى استعمال مصطلح مفعول به بدلالات أخرى، فقد استعمل بمعنى اسم المفعول، واستعمله سيبويه علة للنصب[(6)].

ومثل هذا التعدد في المصطلحات النحوية جعل النحاة يفكرون في المفهوم الذي انبثق عنه كل مصطلح، وقد تباينت هذه المفاهيم عند كل نحوي، الأمر الذي نجم عنه مصطلحات نحوية كثيرة للمفهوم النحوي الواحد، وهذا أفضى إلى خضوع مثل هذه التعددات المصطلحية لآراء النحاة المختلفة، فكل نحوي يطلق وجهة نظره النحوية وفق أدلة وبراهين يستند إليها، الأمر الذي أفضى إلى اشتداد الجدل النحوي بينهم، فيقول سيبويه في (باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر ؛ لأنه

---

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1408هـ – 1988م)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ج1، ص34.

(2) الفراء، يحيى بن زياد ، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ج1، ص17.

(3) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت286هـ)، 1415هـ – 1994م، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ج4، ص299.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج1، ص171.

(5) الزجاجي، أبو القاسم(ت240هـ)، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك، ص64 – 65.

(6) سيبويه، الكتاب، ج1، ص194، ص230 –232، وانظر خضير، محمد أحمد، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، كلية الآداب– جامعة القاهرة، ص18–19.

حال يقع فيه الأمر)[1]: "فينتصب؛ لأنه مفعول به كقولنا: (بايعته يداً بيد) كأنه قال: (بايعته نقداً)، وكلمته مشافهة، أي كلمته في هذا الحال، وبعض العرب يقول: كلمته فُوهُ إلى فِيَّ، كأنه يقول: كلمته وفُوهُ إلى فِيَّ، أي كلمته وهذه حاله".

وما يراه الباحث في هذه الدراسة أن هذا الاختلاف بين النحاة يرجع إلى أن مفهوم الجدل النحوي بين النحاة يتباين بتباين المناهج في الدراسة النحوية، وبالتالي تتعدد الدراسات النحوية، فكل نحوي يقدم وجهة نظره النحوية التي قد تتعارض مع وجهة نظر نحوي آخر، فليس بالضرورة أن يكون الخلاف بين بصري وكوفي، فقد يكون بين بصري وبصري.

وبيَّنَ يحيى عبابنة في كتابه تطوّر المصطلح النحوي البصري أن بعض الأبواب النحوية يُعَبَّرُ عنها بمصطلحات نحوية كثيرة، فمن هذه الأبواب المبتدأ، فيطلق عليه تسميات منها: المبتدأ، الابتداء، والمسند إليه والاسم، والخبر الذي يطلق عليه الخبر، والمسند، والمستقر، والمبني على المبتدأ، وغيرها من المصطلحات الأخرى، والسبب في هذه الظاهرة أن النحويين وجامعي اللغة قاموا بجهودهم الكبيرة في هذا المجال بحيث إنهم قد جمعوا الكثير من الأنماط اللغوية من الأشعار والأقوال والأمثال، فوقف النحويون يستنبطون القواعد منها، فكان لا بدَّ لهم من استعمال مصطلحات يسيرة تيسِّرُ عليهم إبلاغ ما توصلوا إليه من علم إلى الدارسين وغيرهم؛ لأن مثل هذا التعدد في المصطلحات يفضي إلى جدل نحوي واسع بين النحاة[2].

وكان للقراءات القرآنية دور كبير في إغناء معاني القرآن الكريم من خلال المعاني المختلفة التي تحتملها الآية، الأمر الذي أفضى إلى الوصول إلى مختلف الأوجه الإعرابية التي تمثلها، وبالتالي الوصول إلى دائرة من الجدل النحوي العميق، والاحتجاج بالقرآن من أكبر مصادر الاحتجاج في النحو العربي؛ لأنَّ النص القرآني نص غير قابل للتحريف والتبديل، ولا مجال للشك فيه، وكثير من النحاة كانوا

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص391.

(2) العبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ص303.

يعرضون قواعدهم النحوية، ومن ثم يؤيدون ذلك بشواهد من القرآن، ومن الحديث النبوي الشريف، ومن أقوال العرب وما سمع عنهم.

وأما الاحتجاج بالشعر فقد كان له دورٌ بارزٌ في إغناء قضية الجدل النحوي، وقد توسع الكوفيون في احتجاجهم بالشعر حتى توصلوا إلى استنباط القواعد النحوية المختلفة، وبذلك فقد كان الشعر العربي مصدراً من مصادر الدراسة الكوفية[1]. هذا بالإضافة إلى الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف الذي كان للنحاة موقف مغاير من الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأنهم رفضوا الاستشهاد بالحديث النبوي في مسائل اللغة والنحو؛ لأن المسلمين الأوائل أجازوا رواية الحديث النبوي بالمعنى، ولم يعتمدوا فيه على اللفظ الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، هذا بالإضافة إلى ظهور ما يسمى الوضع بالحديث النبوي، وظهور كثير من الناس ممن يتهمون بعضهم بعضا بهذا الوضع، بالإضافة إلى كثرة الأعاجم التي ظهرت في الحديث[2].

ونفى رمضان عبد التواب الكلام السابق بقوله[3]:" هذه حجة واهية بالطبع، فإن رواة الأحاديث كانوا يعيشون في حيز عصور الاحتجاج، وحتى لو سلمنا جدلا بأنهم رووا الأحاديث بالمعنى، وصاغوها بعباراتهم، فإنهم ممن يحتج بلغتهم، ولعل السبب الحقيقي في بعد النحويين عن الاستشهاد بالحديث إيثارهم الابتعاد عن موطن تزل فيه الأقدام، بعد شيوع الوضع في الحديث في العصور الإسلامية الأولى، وكثرة اتهام بعض الناس لبعض بهذا الوضع".

وبيَّنَ إبراهيم أنيس في كتابه **(من أسرار اللغة)** أنَّ النحاة الذين أسسوا قواعد الإعراب لم يقتصر عملهم على السماع والجمع واستنباط الأصول، بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، وأسرفوا في قياسهم، وابتكروا في اللغة أصولاً وقواعد؛ رغبة

---

(1) المخزومي، مهدي،2002م، مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، أبو ظبي، المجمع الثقافي، ص450 –451.

(2) رمضان عبد التواب،1420هـ– 1999م، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة السادسة، ص96.

(3) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص97.

منهم في اطراد الإعراب، وانطباقه على كل أسلوب، حتى تمت لهم تلك المجموعة الضخمة من أصول إعرابية دقيقة؛ للوصول إلى كثير من قضايا الجدل النحوي[1].

وما يراه الباحث أن قواعد النحو العربي مستقاة من مصادر مختلفة، والنحاة يعتمدون على التأويلات النحوية المختلفة التي تصدر عنهم، فكل نحوي يعبر عن وجهة نظر معينة، وبالتالي يظهر هناك تفسيرات مختلفة منها ما تتفق مع القواعد النحوية، ومنها ما لا يتفق وفق علة نحوية معينة، وهذا يؤدي إلى الوصول إلى معظم أدلة الجدل النحوي المختلفة.

وقضايا الجدل النحوي بين النحاة كانت تعالج العديد من قضايا اللغة مثل الأثر الإعرابي الذي يجلبه العامل، والعلل النحوية وغيرها من القضايا النحوية الأخرى التي عالجتها كتب التراث النحوي مثل الكتاب لسيبويه، والكامل للمبرد والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، وغيرها من الكتب النحوية الأخرى.

فالبحث في كتب الجدل له أهمية بالغة، فهو يبين التفكير النحوي الذي توصل إليه النحاة، والأدلة النحوية التي اعتمدوها في رفد الشاهد النحوي؛ للوصول إلى مختلف أدلة الجدل النحوي التي تساعد النحاة في الوقوف على الكثير من القضايا النحوية؛ للمفاضلة بين آراء النحاة المختلفة؛ لقبول ما يقبل منها، أو رفض ما يرفض منها.

ثالثا: ماهية الجدل النحوي.

إن النحاة لم يخرجوا في الجدل النحوي عن الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبة، وكانوا يطلقون اسم العلة التي تبحث في الجدل النحوي على مختلف القواعد، أو القوانين النحوية التي يستنبطونها من استقراء كلام العرب، ومن الأمثلة على ذلك، أن ما لا جدل فيه أن الفاعل في العربية يكون مرفوعاً، فإذا وقع في كلام أحدهم لفظ مرفوع على هذا الوجه وسئل: لِمَ رفعت هذا الاسم؟ فإن الجواب يكون لأنه فاعل، إلاَّ أن هذا المفهوم قد أصبح لدى بعض النحاة هو كل ما يذكر في تعليل ما

(1) أنيس، إبراهيم ، 1978م، من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرفية، القاهرة، ص199.

ليس من قبيل الإعراب، والذي جعلوه مرتبطاً بالعامل سواء أكانت الظاهرة المعللة تتعلق بصياغة الألفاظ المفردة، أم ببناء العبارات المركبة[1].

والجدل النحوي قد لا يقع في الحكم المذكور، الذي اتفق عليه النحاة، وإنما يقع في تفسير الظاهرة النحوية، وقد كان الجدل النحوي يسير في الدقة، والاتساع والتطور ويدور في ثلاث دوائر هي:

- الجدل بين النحويين والجمهور.
- الجدل بين النحويين والشعراء.
- الجدل بين النحويين أنفسهم.

أما بالنسبة لخلافات النحويين والجمهور، فإنها لم تكن بين علماء النحو وعامة الناس، وإنما هي خلافات وقعت عرضاً وجاءت من جانب واحد قدمها علماء النحو على شكل نصائح وإرشادات للمخطئين من عامة الناس، والأخطاء التي تقع في هذا النوع من الخلافات لم يكن تصويبها يقع على عاتق النحويين، وإنما يشارك في تصويبها بعض الحكام والأعراب[2].

وأما الخلافات بين النحويين والشعراء فكانت في بادئ الأمر في المعنى، ومن ثم اتجه الجدل إلى النحو، وقد وجد النحاة في هذا النوع من الخلافات دليلاً جديداً على تطور النحو العربي، وانتقاله من باب الرواية والنقل إلى باب المناقشة وإبداء الآراء، ومن ثم أخذت مسائل النحو وعلله التي لم يكن متفقاً عليها تبنى على أسس سليمة[3].

وأما النوع الثالث فقد بدأ فيه التفكير النحوي الرزين القائم على أسس سليمة ثابتة، والحكم النحوي لم يعد مسلماً به فيجب الإتيان بالبراهين، والعلل المؤيدة لذلك الاتجاه[4].

---

(1) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله (ت381هـ)، علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود نصار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص106.

(2) الدجني ، فتحي، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، وكالة المطبوعات، شارع فهد سالم، الكويت، ص126.

(3) الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص130.

(4) الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص134.

وما يراه الباحث أنه عند النظر في هذا الكم اللغوي الهائل من الظواهر النحوية التي اختلف فيها النحاة، فلا نجد جمهور النحاة من بصريين وكوفيين يختلفون في أصول هذا العلم، ولم ينطلقوا من أفكار متعارضة، ولكنهم اختلفوا في مسائل فرعية تتصل بالتأويل النحوي، فكان لنحاة البصرة مذهبهم الخاص، وكذلك نحاة الكوفة، والمتتبع للقضايا النحوية المختلف فيها في النحو يجد أنَّ الجدل النحوي قد ترك آثارا بارزة في اللغة، فقد قدَّم للغة نماذج نحوية قادرة على الارتقاء بالمستوى اللغوي، وذلك من خلال التقديرات المتعددة التي يتيحها للمعنى، التي تعمل على تحفيز اللغوي لمعرفة مثل هذه التقديرات، فالجدل النحوي لم يؤثر في اللغة ولم يُضِعْ معالمها، بل حفظها من الزوال على الرغم من أنَّ الخلاف النحوي قد طال كل شيء، وفي الحقيقة إنَّ هذه الخلافات فائدتها تكون على المعنى، وذلك من خلال منع تركيب ما، أو تجويزه وفق قاعدة نحوية معينة، هذا بالإضافة إلى أثره الفكري في الوصول إلى النتيجة.

واعتمد النحاة في الجدل النحوي على الكثير من أدلة النحو التي يستنبطونها من اللغة، ومنها: الأدلة النقلية، والأدلة العقلية، ولا يقبل أي حكم من الأحكام النحوية إلا إذا كان مصحوباً بدليل نقلي أو عقلي، ومن ثم يكون قبول هذا الحكم النحوي على أساس قوة الدليل، أو ضعفه.

والأدلة النقلية تأتي في المرتبة الأولى في أدلة النحو، وقد عمد علماء النحو العربي إلى هذا النوع من الأدلة النحوية؛ للحفاظ على اللغة العربية من التأثر باللغات الأخرى، أو أن يشوبها شائبة تؤدي إلى طمسها وزوال هويتها[1]، وقد عرَّفَ السيوطي(ت:911هـ) النقل[2]: "أنه الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من

(1) الحديثي، خديجه،(1394هـ - 1974م)، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ص129.

(2) السيوطي، جلال الدين(ت911هـ)،(1426هـ - 2006م)، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت(كلية الآداب – جامعة طنطا)، دار المعرفة الجامعية، ص180- 181.

المولدين وغيرهم، وما جاء شاذاً في كلامهم نحو الجزم بـِ(لن)، والنصب بـِ(لم)، والجر بـِ(لعل)، ونصب الجزأين بها، و بـِ(ليت)".

ومن الأمثلة على الأدلة النقلية، ما ذكره الأخفش الأوسط (ت:215) من أن (ما) تأتي موصولة بمعنى (الذي) محتجاً بقوله تعالى: M قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ © وَٱلَّذِى فَطَرَنَا فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا ´ µ ¶ ¸ ﴿٧٢﴾ L[1]، فقال: إنها بمعنى (لن نؤثرك على الذي فطرنا)[2].

وأما الأدلة العقلية فهي الأدلة التي يحتج بها علماء اللغة عن طريق القياس، أو الإجماع، أو بالمعنى، أو أية أدلة نحوية أخرى كالسبر والتقسيم، ومراعاة النظير والاحتجاج بالعلة والاحتجاج بالعامل والاحتجاج بالتضمين وبالتأويل، ومن الأمثلة على الأدلة النحوية في القياس ما ذكره سيبويه (ت 180هـ) في إعراب (أي) وبنائه فقد قال: (**هذا باب مجرى** "أي" **مضافاً على القياس**)، وذلك قولك: اضرب أيَّهم هو أفضلُ، واضرب أيَّهم كان أفضل، واضرب أيَّهم أبوه زيدٌ، جرى ذا على القياس؛ لأنَّ "الذي" يحسن هاهنا، ولو قلت: اضرب أيُّهم عاقل رفعت؛ لأن "الذي عاقل" قبيحة، فإذا أدخلت هو نصبت؛ لأن الذي هو عاقل حسنٌ، ألا ترى أنك لو قلت: هذا الذي هو عاقل، كان حسناً"[3].

وأضاف سيبويه على كلامه السابق أن قولهم: (اضربْ أيُّهم أفضلُ)، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ) حين قالوا: من الآن إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بـ(أيُّهم)، حين جاء مجيئا لم تجيء أخواته عليه إلاَّ قليلا واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلاَّ ضعيفا، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضلُ فاضربْ[4].

---

(1) طه/ 72.

(2) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة،1411هـ – 1991م، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ج2، ص446.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص403 – 404.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص400.

ومن الأمثلة الأخرى على الأدلة العقلية، ما ذكره سيبويه في (لبيك) أنَّ يونس بن حبيب زعم أن "لبيك" اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك: (عليك)، وكذلك الخليل–رحمه الله– زعم أنها تثنية بمنزلة حواليك؛ لأنا سمعناهم يقولون:حنانٌ، وبعض العرب يقولون: (لَبِّ)، فيجريه مُجرى (أمسِ وغاق)، ولكن موضعه نصب، وحواليك بمنزلة (حَنانيكَ)[1].

وأبدى سيبويه رأيه في مسالة (لبيك) فقال: "وإنما حملنا على تفسير لبيك، وسعديك لنوضح به وجه نصبهما؛ لأنهما ليس بمنزلة سقيًا وحمدًا وما أشبه هذا، ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سقيًا وحمدًا: إنما هو سقاك الله سقيا وأحمد الله حمدًا، وتقول: حمدًا بدل من أحمد الله، وسقيا بدل من سقاك الله، ولا تقدر أن تقول: أُلِبُّك لَبًّا وأُسْعِدك سعدًا، ولا تقول: سعدًا بدلٌ من أُسْعِدَ، ولا (لبًّا) بدل من (أُلِبُّ)، فلمَّا لم يكن ذاك فيه التُمس له شيء من غير لفظه معناه كـ(براءة الله)"([2])، وقد أضاف سيبويه أن المراد من (لبَّى) وسبَّح هو الإخبار أنه قد لَفظَ بسبحان الله وبلبيك، فصار هذا بمنزلة قوله: (قد دعدع) إذا سمعته يلفظ بـ(دَعْ)، وَيَدُلُّك على ذلك قولهم: (هلَّلَ)، إذا قال: لا إله إلاَّ الله[3].

فهذه هي الأدلة التي أجمعت عليها كتب النحاة، وحكمت على الكلام بموجبها، وهي أهمها على الإطلاق، والاستدلالات كثيرة لا تحصر كما بينها علماء النحو، ولعل كثرة الأدلة كان بتأثير التفكير الفلسفي الذي كان منتشراً في البلاد الإسلامية في تلك العصور.

وكان النحاة الأوائل حريصين كل الحرص على تدوين كل ما سمعوه عن العرب حتى يستنبطوا قواعد النحو العربي؛ ليفسروا الظواهر اللغوية تفسيراً تاماً، ومن ثم يستدلون بأدلتهم النحوية التي تبين أسباب الجدل النحوي بينهم، وبالتالي الوصول إلى مختلف الظواهر اللغوية التي تدور فيها دائرة الجدل النحوي، ولا يبتعدون في هذا الجدل عن قواعد اللغة العربية الأصلية التي تعتمد على مقاييس لغوية دقيقة، التي

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص351.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص353.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص354.

تبرز في القرآن الكريم من خلال اختلاف معانيه، فكل معنى يحتمل وجهة نظر نحوية معينة.

ولقد كان للعلل النحوية دور بارز في الارتقاء بالجدل النحوي، وذلك لكثرة الدراسات التي أجراها النحاة على هذه العلل، التي انبثق عنها الكثير من قضايا الجدل النحوي، التي أغنت قواعد النحو العربي بالكثير من القضايا النحوية، وقد درس النحاة العلل النحوية دراسة دقيقة، ومنهم من أفرد في ذلك كتاباً مثل الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي الذي أظهر فيه الكثير من التعليلات النحوية بطريقة علمية تعتمد على مقاييس لغوية بحتة، ومن المؤلفات الأخرى التي بحثت في العلة النحوية كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي، وقد قسم العلل إلى ثلاثة أنواع:

1- العلل التعليمية.

2- العلل القياسية.

3- العلل الجدلية.

وأما العلل التعليمية فقد عرَّفها الزجاجي بِـ[1]:" أنها التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، ومن الأمثلة على ذلك (إن زيداً مجتهدٌ) فقيل: لِمَ نصبت زيداً؟ قلنا: إنها تنصب الاسم وترفع الخبر، فهذا الكلام معروف ومعلوم، وهو نوع من أنواع التعليم".
وأما العلل القياسية كأن يقال[2]:" لِمَ وجب أن تنصب (زيداً)، فالجواب على ذلك: أنَّ (إنَّ) وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعوله، فحملت عليه، وأعملت إعماله لما ضارعته".

وأما العلل الجدلية النظرية، وهي التي تهمنا في هذه الدراسة، أن كل ما يعتل في باب "إن"، فيقال[3]: "فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال، وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم بالمستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها، إلى ما قدِّم مفعوله على فاعله نحو (ضرب زيداً عمرو) وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ؛ لأنه هو

---

(1) الزجاجي، أبو القاسم(ت337)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ص64.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.

(3) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65.

الأصل، وذاك فرع ثان...؟ وكل شيء اعتل به المسؤول عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر".

وأفرد ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) مبحثاً خاصاً لهذه العلل النحوية، وقسمها إلى أقسام مختلفة، منها العلل الأول، والعلل الثواني، والثوالث.

وأما العلل الأول فهي التي أقرَّ بقاءها في الدراسات النحوية؛ لأنها هي التي نتعرف من خلالها إلى كيفية النطق بكلام العرب، وهي القوانين المستنبطة من كلام العرب التي ينتظم بها الكلام، ومن الأمثلة على هذا النوع من العلل[1]:

قولنا: (قام زيد) لِمَ رفع؟ فيقال: إنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

ومن الأمثلة على العلل الثواني والثوالث: (سؤال السائل عن سبب رفع الفاعل)، والجواب هو للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه فقال هذا السائل: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: الفاعل قليل؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة؛ فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول به؛ لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون[2].

وأورد الزجاجي في الإيضاح أن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 174هـ) سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال[3]: "إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا".

([1]) القرطبي، الرد على النحاة، ص130.

([2]) القرطبي، الرد على النحاة، ص131.

([3]) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص66.

ومن خلال دراسة المؤلفات التي بحثت في العلة النحوية فإنني أستطيع القول: إنَّ المنهج الذي اتبعه النحاة في العلل النحوية لم يجد ذلك الإقبال من بعض النحويين؛ وذلك بسبب الصعوبة التي كان يضفيها على كثير من المباحث اللغوية، وهذا يؤدي إلى ظهور الجدل العميق في مختلف الظواهر النحوية، الذي يبعد النحو عن الهدف الذي وُجِدَ من أجله، وهو تيسيره على الناشئة والمتعلمين، وهذا يعد من أكبر خصائص اللغة الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم، ولذلك فقد ناقش النحاة العلل النحوية، وقدموا لها تفسيرات مختلفة؛ للوصول إلى مختلف الظواهر اللغوية، مثل ظاهرة الحمل على المعنى، والحمل على التوهم، والاستغناء، وغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى.

الفصل الثاني

أسباب الجدل النحوي

أولا: طبيعة النحو الاجتهادية.

الجدل النحوي تفسير للغة ونظامها النحوي، وهو وإنْ أغنى النحو في بعض جوانبه إلا أنه كان سبباً في تعقيده، وظهور الشكوى منه، وما يرجحه الباحث في هذه الدراسة أن الجدل النحوي في مجمله يعود إلى الاختلاف في تطبيق الأصول(أصل البناء والإعراب) الذي قامت عليه القواعد النحوية، وتعارض وجهة نظر نحوية مع وجهة نظر أخرى.

فالنحو العربي كان يعتمد على أمرين وهما: الوصف والتفسير، فالقاعدة النحوية مبنية على استقراء جزئي، ويأتي التعليل تعويضاً عن نقص الاستقراء من جهة، وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى، وبالتالي تتوالى الاجتهادات في سيل من التعليلات النحوية، والنحاة بهذه الاجتهادات يرتقون بالنحو العربي من مستوى الملاحظات إلى مستوى العلم المضبوط(1).

والاجتهاد النحوي يختلف من نحوي إلى آخر، فالنحوي قد يجد أمامه نصاً معيناً ، فبعد تلقيه وفهمه يبدأ في استخراج العناصر المكونة له، ومثل هذه الاجتهادات النحوية تؤدي إلى قائمة من التعليلات النحوية التي يفندها الجدل تفنيداً واضحاً[2]، ولذلك فإن دراسة علل النحو هي من الضرورات للنحو العربي، وهي من الوسائل الإيجابية لدراسته، هذا بالإضافة إلى دراسة الجوانب النظرية في النحو العربي، التي تبتعد في هيكلها عن دائرة التعقيد والجدل النحوي كنظرية البناء والإعراب ونظرية الاختصاص، وغيرها من النظريات اللغوية الأخرى، بحيث تشكل مثل هذه الدراسات

---

(1) الملخ، حسن، 2000، نظرية التعليل في النحو العربي، دار الشروق، ص99.

(2) نسيمة، حمَّار، 2011، إشكالية تعليم مادة النحو العربي، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص111(بحث منشور على شبكة الإنترنت)
(WWW.UMMTO.DZ//ABOLBLA/SITE/HEMMARNASSIMABDF).

هيكلاً عاماً للبحث النحوي الذي يبتعد عن الغرابة والتعقيد الفلسفي، ويقترب من السهولة والوضوح والاختصار والإيجاز الذي يعد من أكبر خصائص اللغة العربية.

ويرى الباحث أن طبيعة الاجتهاد في النحو تؤدي دوراً بالغاً يفضي إلى نتائج دقيقة؛ لأنه يفرز آراء مختلفة يتم من خلالها تمحيص للآراء والمسائل المختلفة؛ للتوصل إلى الصواب.

ثانيا: البيئة اللغوية.

أكدت الدراسات النحوية أن البصرة كانت أسبق من الكوفة في وضع النحو والإلمام بقواعده، وكانت الكوفة في تلك الأثناء مشغولة برواية الأشعار والأخبار التي تيسرت لها، ولما أدركوا أن هناك من سبقهم إلى علم النحو سارعوا إليه، وشاركوا البصريين في الأخذ بأسبابه، فظهر في الكوفة علماء في النحو، تعلموا أصوله ودرسوا أبوابه وأرادوا أن يضارعوا علماء البصرة فيه، وأصبح كل فريق يصدر وجهة نظر نحوية مبنية على أسس وأدلة تنبثق من المدرسة التي ينتمي إليها، ومن ثم فقد أدَّى هذا إلى الوقوع في الكثير من مسائل الجدل النحوي.

وبيَّنَ حسن عون أنه ليس من السهل أن نتصور خضوع شعراء القبائل جميعها للهجة قريش في كل ما ينشدونه من قصائد في مجتمعاتهم وأسواقهم الأدبية، الأمر الذي أدى إلى خلاف في اللهجة بين هذه القبائل المتباينه[1].

وكان لاختلاف اللهجات في مختلف البيئات اللغوية التي نقلها إلينا النحاة في ثنايا كتبهم تشهد بما كان لبعض اللهجات من قوة تكاد تساوي بها قوة لهجة قريش(كخلافهم بين ما الحجازية وما التميمية)، وإذا كان النحاة لم يكثروا من صور الخلاف بين لهجة قريش ولهجات القبائل الأخرى، فقد أدرك كثيرٌ من النحاة المحدثين صوراً كثيرة من صور هذه الخلافات النحوية في مختلف البيئات اللغوية كالاختلافات التي كانت تحدث بين سكان الجزيرة العربية من مفاخرة ومناظرة بين قبائلهم ، الأمر الذي نتج عنه كثير من مظاهر الجدل النحوي[(2)].

---

(1) عون، حسن، 1952م، اللغة والنحو(دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة)، الطبعة الأولى، مطبعة رويال، ص51.

(2) عون، حسن، اللغة والنحو(دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة)، ص51-52.

وقد كان لتأثير اختلاط العرب بغيرهم من غير العرب أن ظهر جيل جديد عُرِفَ بجيل المولدين، ولهذا الجيل ميزات خاصة سواء في اللغة، أو في التفكير والمعتقدات التي يعتمدون عليها، والتمازج بين الشعوب له التأثير الكبير في اللغة، فالبيئة اللغوية التي ينشأ فيها النحو يظهر فيها الجدل النحوي شيئاً فشيئاً إلى أن تتضح معالم هذا الجدل في البيئة اللغوية من خلال الأسس اللغوية التي تعتمد عليها البيئة اللغوية[(1)].

وقد أشار الأفغاني إلى أن النحاة البصريين والكوفيين لم يختلفوا تبعاً لاختلاف سياسة بلديهما، فليس للسياسة تأثير مباشر في ذلك، وإنما كان التكتل استجابة للعصبية البلدية ليس غير[2].

وما يراه الباحث في هذا الدراسة أن البصريين حددوا بيئة مكانية اعتمدوا عليها في تقعيد اللغة، وأما الكوفيون فلم يتقيدوا بتلك البيئة المكانية، وعدُّوا القبائل في مستوى واحد من الاحتجاج، ولكنهم وقعوا فيما وقع فيه البصريون من خلط اللهجات بعضها ببعض، وهذا الاختلاف كان له أثر بالغ في توسيع هوة الجدل بين الفريقين، ويظهر ذلك في كثير من مسائل الجدل النحوي التي تعددت وتشعبت في الدرس النحوي.

ثالثا: العوامل الثقافية والعلمية.

لقد كانت المدرسة البصرية ميداناً لطلاب العلم من الدارسين، وكانوا أكثر تأثرًا من علماء الكوفة بالفلسفة والمنطق، هذا بالإضافة إلى أن مسجد البصرة لم يكن مكاناً للعبادة فحسب، وإنما كان مكاناً للتعليم تقام فيه حلقات العلم والندوات والمحاضرات، بالإضافة إلى وجود الأسواق الكثيرة التي يعرضون فيها مفاخراتهم ومناظراتهم من جيد الخطب وبديع الشعر، ومن أشهر هذه الأسواق سوق عكاظ التي تضم كثيرا من مرافق الحياة ومتطلبات المعيشة، فكل هذه العوامل أدت إلى بروز مظاهر الجدل النحوي بين البصريين والكوفيين، ومما يزيد في هذا الجدل النحوي اختلافهم في المنهج، فالنحو

---

(1) المختار، أحمد ديرة، 2003، دراسة في النحو الكوفي، دار قتيبة، سوريا، الطبعة الثانية، ص32.

(2) الأفغاني، سعيد، 1414هـ –1994م، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية – دمشق، ص217.

البصري يخضع لقوانين صارمة ومحكمة، وأما في الكوفة فهو أقل صرامة ومرونة؛ لأنه يقوم على السماع، وكثرة الشعر والرواية عندهم(1).

وبيّنَ المخزومي أن البصرة أسبق إلى النهوض بالثقافات المختلفة من الكوفة، ولم يكن هذا طفرة؛ لأنه تلاقت فيها العقليات المختلفة، وظهر فيها الكثير من المذاهب الدينية والفلسفية، وكان لتلاقيها الكثير من الدراسات، فالعوامل الثقافية التي توافرت في البصرة لم تتهيأ في الكوفة، وهذا الأمر أدى إلى سبق البصرة إلى التحضر وحياة الاستقرار، والاستفادة من الثقافات الأخرى من هنود وفرس ويونان وغيرها(2).

وبيّنَ حسن شبانة في كتابه ظاهرة الاتساع في النحو العربي أن العربية أتاحت لأدبائها في بعض العصور أن يستكثروا من محسنات البديع من سجع وجناس وطباق، وغيرها من ألوان التلاعب اللفظي، وهذا الأمر عمل على تنشيط الحركة الثقافية والعلمية في ميدان اللغة العربية وعمل على توسيعها مما أدى إلى حدوث الكثير من مظاهر الجدل في اللغة؛ لأن ظاهرة الاتساع في اللغة وخصوصاً النحو العربي تتجاذبها علوم كثيرة كعلم القراءات، والفقه، والدلالة، والظاهرة النحوية التي يعدها بعض العلماء اتساعاً بالقياس الذي لا تسير عليه بعض قواعد النحو، وهو ما أسماه العلماء بـ(الشاذ) الذي أوقع علماء النحو بكثير من الخلافات النحوية(3).

ويرى الباحث أنَّ العوامل الثقافية والعلمية كان لها دور بارز في ظهور الجدل النحوي، فهناك من اللغويين، وخاصة المبتدئين قد شَكَوْا من صعوبة واضحة في قواعد النحو، فمثل هذه النماذج النحوية لا تناسب جميع المستويات اللغوية، وقد كانت هذه الشكوى من الصعوبة في النحو موجودة منذ القدم في الدراسات اللغوية ، فليست كل الأذهان تتقبل قواعد الإضمار، والتقدير والحذف، وتزداد هذه القواعد صعوبة عندما تكون موجهة للناشئة المبتدئين، فالعوامل الثقافية تختلف من مدرسة إلى أخرى، وقد استمرت الشكوى من بعض قواعد النحو ونظرياته حتى العصر الحديث، فصدرت كتب فيها محاولة لتيسير النحو، وهذا يساعد على الارتقاء باللغة، والابتعاد عن الخلافات

---

(1) المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والأدب، ص66.

(2) المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والأدب، ص69.

(3) شبانة، حسن محمود، ظاهرة الاتساع في النحو العربي، دار الفتح للدراسات والنشر، ص31.

النحوية التي تضفي على اللغة الكثير من مظاهر التعقيد النحوي، ومن أمثلة ذلك كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، وتجديد النحو للدكتور شوقي ضيف، وكتاب النحو المصفى للدكتور محمد عيد، وغيرها من الكتب التي اتجهت نحو السهولة والتيسير.

رابعا: طبيعة العقل البشري.

إنَّ الإنسان خُلِقَ بطبيعته ليستفسر عن الأشياء وتفاصيلها الدقيقة، وكيف وجدت؟ وما هو الشيء الذي أوجدها؟ ومثل هذا يفضي به إلى مجموعة من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات دقيقة، وهذه الإجابة تختلف من شخص إلى آخر حسب طبيعة العقل الذي يمتلكه، وهذا يؤدي إلى حدوث خلافات واضحة في الإطار اللغوي. والعكبري في التبيين بيَّنَ أن العقل البشري والنفس البشرية يحيطان ما يستطيعان من المعارف الإنسانية بدائرة من الخلاف والجدل الذي يحمي اللغة من الزوال والضياع فيقول[1]: "النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس ونظيره في التصريف".

وقد أوضح حسن الملخ ذلك، وهو أن العقل البشري يسعى إلى معرفة المخفي من اللغة، ومن ثم يفسره بالموقف الفكري من الكون والحياة والمستوى الحضاري الذي توصل إليه المرء في حياته، فالنفس البشرية لا تهدأ إلا بمعرفة الحكم النحوي الذي أدّى إلى العلّة(2).

وقد رفض نعوم تشومسكي الفكرة القائلة: **(إنّ اللغة هي مرآة العقل)**، وهي من الأفكار القديمة التي تم التعبير عنها بوسائل مختلفة على مدى القرون الماضية؛ ليؤكد أن اللغة من المركبات الأساسية للعقل البشري، واستخدام اللغة هو ممارسة للمهارات اللغوية التي تم إتقانها، وعلم اللغة كان يركز على ابتكار قوانين للتحليل يمكن

---

(1) العكبري، أبو البقاء(ت616هـ)، 1421هـ-2000م، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ص189.

(2) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص95.

استخدامها لتقديم تفسير منتظم ومتناسق لعناصر اللغة، والعلاقة بين هذه العناصر والترتيب الذي تظهر فيه وطريقة تصنيفها إلى عناصر أكبر [1].

ويرى الباحث في هذه الدراسة أنَّ عملية استخراج النصوص اللغوية والأدبية تتميز بالصعوبة؛ لأنها تحتاج إلى الدقة والوعي المتناهيين، ومن ثم استعمال المقاييس العلمية التي تتحكم في عملية إنتاج النصوص اللغوية، والإنسان بطبيعة عقله، معتمداً على التحليل المنطقي، يستنبط هذه الأمور اللغوية المجهولة عن طريق الأمور اللغوية المعلومة أمامه فيصل إلى مجموعة من الافتراضات اللغوية التي تؤدي إلى الوقوع في الجدل اللغوي الذي يتغير من لغوي إلى لغوي آخر.

خامسا: تعليم النحو.

تُعدُّ قواعد اللغة العربية من أكثر القواعد التي تتميز بالصعوبة في منهج تعليم اللغة بشكل عام، وهذه الصعوبة لا تنحصر في دائرة من لا يدرسها، ويتعلم قواعدها، بل نجدها أيضاً في دائرة أبنائها الذين يدرسون نظامها ومستوياتها المختلفة، فالذي لا ينطق اللغة العربية ليست لديه القدرة اللغوية الكاملة كما تكون عند الناطق الأصلي باللغة؛ والسبب في ذلك يعود إلى البيئة التي نشأ فيها كل منهما، فهي تختلف من حيث العادات والتقاليد والأهداف التي تهدف إليها، فالنحو الذي يراد تعليمه لكل من الناطق بالعربية وغير الناطق بها مختلف، الأمر الذي يتبعه اختلاف واضح في العادات والتقاليد اللغوية.

وقد كان تعليم النحو من الدوافع المهمة لظهور الجدل النحوي، فبعض المتعلمين يصوغون تراكيب إنشائية لا تخضع للقياس، وبعضهم الآخر يصوغ تراكيب لغوية تعتمد على القياس، فمثل هذا أوقع النحاة واللغويين بكثير من مظاهر الخلاف والجدل اللغوي[2].

واقتضت الضرورة محاولة النحاة العمل على تسهيل النحو، وتوسيع دائرة تعليمه للناطقين بالعربية وللناطقين بغيرها؛ لأن ذلك ما زال متعثراً وذلك من خلال وجهات

---

(1) تشومسكي، نعوم ، 2004، اللغة مركب أساسي للعقل البشري، بحث منشور على شبكة الانترنت(www.alwasatnews.com).

(2) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص100.

نظر النحاة المعاصرين في مدى صعوبة القواعد النحوية، وقد لا يكون مصدر هذه الصعوبة النحو وقواعده، بل قد تكون في طرق تدريسه التي تختلف من شخص لآخر، أضف إلى ذلك المادة الدراسية التي تُقَرَّرُ لدراسة المادة النحوية، وبالتالي فقد سعى كثير من المحدثين المختصين إلى تجديد النحو وتيسيره، والعمل على إصلاحه، وبالتالي الابتعاد عن التعقيد الذي يقود إلى كثير من زوايا الجدل النحوي[(1)].

وتعليم النحو من الأمور التي ساعدت على رقي النحو على الرغم من انحصار عمل أهله ومحدوديته، وذلك بتلقين المبتدئين بعضاً من الأمور البدائية في النحو، التي تساعدهم على قراءة القرآن الكريم الذي يحتوي على الكثير من المعاني الواسعة، وإضافة إلى ذلك، فإن تعليم أولاد الخلفاء والرؤساء والقادة والولاة والوزراء كان له الأثر في تطوير النحو وتعليمه مثل تعليم الكسائي للأمين والمأمون[2].

ويرى الباحث أن تعليم النحو للمبتدئين أفضى إلى ظهور دائرة الجدل بين النحاة، فمثل هؤلاء المبتدئين لا يفهمون اللغة فهماً واعياً، بل يحتاجون إلى من يوصل إليهم هذه اللغة بأسلوب واضح، وهذه اللغة التي تصل إلى هؤلاء المبتدئين تختلف من لغوي إلى آخر، فمثل هذا الجدل يمثل ركيزة مهمة في اللغة؛ للحديث عن الأساليب الجديدة فيها، ولاشك أن مجال البحث في الأساليب العربية، ومجال تطورها لا يزال غامضاً ومجهولاً لدى بعض الفئات اللغوية، ويحتاج إلى من يزيل هذا الغموض ويجمع شتاته، فتعليم النحو وتيسيره من حلقات التجديد في اللغة العربية، وبما يحتويه من قيمة لغوية يتطلع إليها الكثير من اللغويين.

---

(1) زبيدة، إبراهيم، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، ص37.

([2]) علامة، طلال، تطور النحو العربي في مدرستي الكوفة والبصرة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص94.

سادساً: الموقع الجغرافي.

إن اللغة العربية نشأت في أعماق الجزيرة العربية دون أن تتداخل مع اللغات الأخرى، وبقيت محافظة على خصائصها ومميزاتها التي ميزتها عن غيرها من اللغات، وهم لا يستغنون عنها في أسواقهم التي يقيمونها ، وبما يحصلون عليه من لقمة العيش الصعبة ، دون النظر إلى مترفات الحياة، أو النظر إلى ما حولهم من مدن غير عربية.

والموقع الجغرافي يمثل عاملا مهما من عوامل الجدل النحوي، فكثرة التأويلات في اللغة العربية ناجمة عن جغرافية المكان الذي تتبعه جماعه لغوية معينة، الأمر الذي يتبعه اختلاف واضح في العادات والتقاليد والظواهر الإعرابية التي تتفرد بها العربية عن غيرها من لغات الأمم قديما وحديثا، وهذه الظواهر الإعرابية باتت تشكل في الدرس اللغوي محط اهتمام كثير من النحويين؛ لأنها تكشف عن كثير من نواحي الجدل النحوي.

فالموقع الجغرافي للبصرة والكوفة كان له دورٌ بارزٌ في ظهور الجدل النحوي بين النحاة، حيث إن البصرة كانت بعيدة كل البعد عن التأثرات الأجنبية، وتقع في مكان توجد فيه اللغة العربية الأَصِيلَةُ، التي تبتعد عن التأثر في اللغات الأعجمية، وقد نجم عن ذلك كله أن تميزت البصرة تميزاً واضحاً عن الكوفة بما تحتويه من لغة واضحة تظهر على ألسنة أهلها، وبعيدة عن الغرابة والتعقيد اللغوي[1].

أما نحاة المدرسة الكوفية فقد نهجوا نهجاً اختلفوا فيه عن نحاة المدرسة البصرية، فقد كانوا يبتعدون كل البعد عن أماكن العروبة الصافية، وكانوا يميلون إلى الأخذ بالرواية التي لا تعتمد على أدلة نحوية منطقية في أكثر الأحيان، بالإضافة إلى اعتمادهم على الشاذ في اللغة[2].

([1]) الزامل، فريد عبد العزيز،1426هـ – 1427هـ ، الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم(دراسة تحليلية)، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، أشرف عليه الدكتور عبد الجبار توامي(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– السعودية)، ص32.

([2]) الزامل، الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، ص33.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي: مسائل الجدل النحوي في كتاب التبيين للعكبري

إنَّ الطريقة التي استخدمها العكبري في مناقشته للمسائل النحوية التي وقع فيها الجدل النحوي تقوم على عرض رأي البصريين أولاً في الغالب، ويعلق عليه، ويجعله قاعدة عامة، ومن ثم يأتي بخلاف الفريق الثاني، ثم يبدأ بالتفصيل مضمناً تفصيل رأي البصريين الرد على الكوفيين في أغلب الأحيان، ومن ثم يقوم بتفصيل رأي الكوفيين ويرد عليهم.

فالعكبري يقوم بتفصيل الآراء التي أجملها، والرأي الأول هو الرأي الذي يريده غالباً، ويحتج بهذا الرأي بقوله: (لنا)، أو بقوله وحجة القول الأول، ويأتي بالأدلة والبراهين العقلية والمنطقية، ويستشهد على ذلك من القرآن الكريم، والشعر العربي وأقوال العرب، ولم يحتج العكبري بالحديث الشريف، فلم يرد في كتابه موضع استشهاد لأي حديث نبوي شريف.

***مسألة فعل الأمر بين البناء والإعراب:**

اختلف النحاة في هذه المسألة النحوية فيقول الكوفيون: إنَّ فعل الأمر معرب بالجزم، بينما يقول البصريون: إنَّ البناء أصل في الأفعال، والفعل المضارع أعرب؛ لشبهه الاسم، وفعل الأمر لا يشبه الاسم، فلا يعرب، والدليل الذي أورده الكوفيون على ذلك هو أنَّ الأصل في الأمر للمخاطب نحو: (افعلْ)، هو (لِتفعلْ)، وكقولهم في الأمر للغائب (ليفعلْ) إلا أن العرب حذفت اللام من الفعل المأمور؛ لكثرة الأمر في كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل[1].

والعكبري في التبيين علَّقَ على هذه المسألة، وبين أنه لفظ لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى، وقد يشبه الاسم فلم يكن معربا كالحرف، وما يبرهنه العكبري في التدليل على هذا الرأي، هو أنه لا يحتاج إلى الإعراب؛ وذلك لأنه لا يحتمل معاني كثيرة يفرق الإعراب بينها، وأما رأي البصريين هو أن البناء أصل في الأفعال، وأعرب الفعل

(1) العكبري، التبيين، ص175.

المضارع لشبهه الاسم؛ وذلك لأن الاسم المعرب في النحو إذا دخلت عليه عوامل النصب والجر أحدثت فيه الإعراب، ولا تتغير بنيته، وهكذا الفعل المضارع يدخل عليه الناصب والجازم فيتغير آخره ولا تتغير بنيته[1].

وبيَّنَ العكبري في اللباب أن الفعل الماضي لا يشبه اسم الفاعل، ولا اسم الفاعل يشبهه كما في قوله تعالىM g h i L[2]، وقوله تعالى:M 7 8 9 : ; < = L[3]، فرد العكبري على الآية الأولى أنها حكاية حال كما يُحكى الماضي بلفظ المضارع كقولنا: (مررت بزيد أمس يكتب)، وأما الآية الثانية ففيها جوابان كما يقول العكبري أحدهما: إنه على الحكاية أيضاً؛ لأنه سبحانه وتعالى في كل يوم يفلق الأصباح، ويجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسباناً، والثاني أن الشمس والقمر ينتصبان بفعل محذوف فالتقدير (وجعل الشمس) (4).

وأشار اليمني(ت:599) أن حكم الأمر على اختلاف أقسامه ومعانيه أنه متى كان لحاضر كان مبنياً على الوقف، لا معرباً مثل قولنا: (قُمْ يا زيدُ)، ومتى كان الأمر لغائب كان معرباً بالجزم غير مبني، وكان معهُ اللام مثل (ليقم زيدُ) وأُعرب؛ لأنه لم يخلُ من حروف المضارعة، وخُصَّ بالجزم لدخول اللام عليه، ولا يجوز سقوطها منه غالباً، فإن سقطت رُفع الفعل على الخبر(5).

وبيَّنَ الأنباري في الإنصاف (ت:577) فساد رأي الكوفيين في هذه المسألة؛ لأن الأمر لو كان كما زعم الكوفيون؛ لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله كقولنا:(احرنجم)، وما أشبه ذلك من الأفعال؛ لأن الحذف إنما

---

(1) العكبري، التبيين، ص176.

(2) الكهف/ 18.

(3) الأنعام/96.

(4) العكبري، أبو البقاء ،1416هـ–1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان وغازي طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ج1، ص438.

(5) الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت599هـ)، 1423هـ–2002م، كشف المشكل في النحو، دراسة وتحقيق هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص480.

يختص بما يكثر في الاستعمال، وقد أثبت الأنباري كلامه السابق بقول النحويين في (لم يكن): (لم يَكُ)؛ فحذفوا النون لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في (لم يَصُنْ): لم يَصُ؛ لأنه لم يكثر استعماله، وقالوا في (لم أبالِ): لم أُبَلِ)، فحذفوا لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا في (لم أعال): لم أعل؛ لأنه لم يكثر استعماله[1].

وعلَّق الرضي على من قال: (إنه ليس للأمر صيغة مستقلة)، فبين أنه إذا كان بعده ساكن(أي بعد حرف المضارعة)، فإذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين، فلا يخلو : إما أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك، أو ساكن، فإن كان هناك متحرك، فإذا كانت حركته أصلية، لم يفتقر إلى اجتلاب همزة الوصل، بل يبدأ في الأمر بذلك المتحرك نحو(تكلمْ) وهي من (تتكلمُ)، وإن كانت منقولة إليه من متحرك بعده، فإذا كان حُذِف بعد حرف المضارعة متحرك ، رُدَّ ذلك المتحرك؛ لأجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة كقولنا: في (تقيم) (أقِمْ)، فهمزة أفعل حذفت بعد حروف المضارعة.[2]

وما قاله البصريون: إنه مبني على السكون، إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون؛ فقد علله الرضي؛ لأن قياسه أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، فزالت علة الإعراب، أي(موازنة المضارع لاسم الفاعل في الصورة اللفظية)، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم[3].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه جمهور النحاة هو الأقرب إلى الصواب، وهو أن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، ولا يكون مجزوماً؛ والسبب في ذلك

---

(1) الأنباري، أبو البركات(ت577)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة جوده محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، المسألة(75)، ص424.

(2) شرح الرضي على الكافية، 1996، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي، الطبعة الثانية، ج4، ص125.

(3) شرح الرضي على الكافية، ج4، ص 125 – 126.

أنه لا تلحقه أحرف المضارعة، والمعرب يتغير آخره بخلاف المبني، وفعل الأمر لا يتغير آخره وعلى هذا فهو مبني، فالجازم والناصب في اللغة العربية لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف، وبالتالي لمَّا حذفت التاء ذهبت اللام، وأحدثت الألف نحو قولنا: (افتح) فالفاء ساكنة، ولا يستقيم المعنى أن يستأنف بساكن.

*** مسألة إعراب الأسماء الستة.**

اختلف النحاة البصريون والكوفيون في إعرابها، فذهب الكوفيون إلى أن هذه الأسماء معربة من مكانين، بينما قال البصريون: إنها معربة من مكان واحد، ودليل الكوفيين على أنها معربة من مكانين، فهذه الحركات وهي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعرابا لهذه الأسماء، فالضمة والواو في (أبوه) علامتا إعراب، وكذلك الفتحة والألف في (أباك)، والكسرة والياء في أبيك، فإذا أضيفت هذه الأسماء كانت الضمة، والفتحة، والكسرة باقية على ما كانت عليه في حالة الإفراد؛ لأنَّ الحركة التي تكون إعرابا للمفرد في حال الإفراد، وهي بعينها في حال الإضافة، والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء أي باء(أبو) في حالة الرفع والنصب والجر[1].

أما رأي البصريين في إعراب الأسماء الستة، أنها معربة من مكان واحد، وهذا الرأي قد ذهب إليه أبو الحسن الأخفش(ت215)، الذي قد بينه العكبري في التبيين في قوله:(إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجه إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لإن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجه إلى أن يجمعوا بينهما في كلمة واحدة)[2].

وقد قدَّمَ أبو البقاء العكبري أدلة نحوية تبطل وجهة نظر الكوفيين في إعراب الأسماء الستة، فهو يبين أنه ليس بحاجة إلى إعرابين إذ يتم الفصل بين المعاني بإعراب واحد، وأحرف العلة تابعة للحركات في الأسماء الستة؛ ولهذا تثبت الحركة في الوقف مع أن حركة الإعراب تحذف في الوقف، ومن ثم فقد قدَّم العكبري دليلاً نحوياً آخر يدحض ما قاله الكوفيون، فيبين أنه لو كانت الضمة والواو علامتي إعراب،

---

(1) العكبري، التبيين، ص193.

([2]) العكبري، التبيين، ص196.

فـ(ذو) و(فو) مكونتـان مـن حـرفين، وهـذا يـؤدي إلـى أن يكـون الإعـراب غيـر صـحيح، وهو أنَّ الإعراب يكون في جميع أحرف الكلمة، وهذا لا نظير لـه في النحو العربـي، وقد تـابع العكبـري، وبيَّنَ أن الاختـلاف فـي إعراب الأسماء السـتة قد ورد علـى عدة مذاهب، وهي على النحو التالي[1]:

1- قول سيبويه: وهي أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر.

2- قـول قطـرب(ت:206هـ)، وأبـي إسـحاق الزَّيـادي(ت:249هـ): إنَّ هـذه الحـروف إعراب.

3- قول الفراء(ت:207هـ): إنها معربة من مكانين: حروف المد، وحركات ما قبلها.

4- قول أبي الحسن الأخفش(ت:215هـ): إنَّ حروف المد دوالٌّ على الإعراب فقط.

5- قول المازني: إنَّ هذه الحروف ناشئه من إشباع الحركات، والإعراب قبلها.

وقد نـاقش العكبري المذاهب السابقة من خـلال مناقشته للطرق النحويـة التـي يدل عليها كل مذهب مناقشة نحوية عميقة، وهو يقدم أدلـة نحويـة منطقيـة تؤيد وجهـة نظر المـذهب البـصري، ويـدل علـى ذلـك بعـدة طـرق مـع تقـديم تفسير نـحـوي لكـل طريقـة، فتدليله على إعراب الأسماء الستة من أربعة طرق وهي[2]:

1- إنها أسماء معربة، فكان لها حرف إعراب كسائر الأسماء المعربـة، فيبين العكبري السبب في ذلك أنَّ الإعراب إما معنـى، وإما حركـة، وكلاهما يفتقر إلـى محل يقوم به كسائر الأعراض المعقولة.

2- إنَّ هذه الأسـماء لهـا حـروف إعـراب قبـل الإضـافة، فكـان لهـا حـروف إعـراب بعـد الإضـافة كسائر الأسـماء، ويبين العكبري هذه الطريقة من خـلال قولنـا:(رأيت أبـاً وهذا أبٌ ومررت بـأب)، فكـان يجـب أن تكـون حـروف المـد بعد الإضـافة؛ لأنـها صـارت آخر الكلمـة، وكما أن البـاء قبل الإضـافة آخر الكلمة، والإضـافة لا تسلب الكلمة حرف إعرابها .

([1]) العكبري، التبيين، ص194.

([2]) العكبري، التبيين،ص195.

3- إنَّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها كان حرف المد فيها حرف إعراب كذلك لمَّا حذفت ثم ردت، ويبين العكبري أن السبب في ذلك أنها لما ردت عادت إلى كمالها، ولكن غُيرت لمعنى لا يؤثر في إزالة حرف الإعراب .

4- إنَّ هذه الحروف موجودة في الإضافة طرفا، ولا تخلو من أن تكون زائدة، أو إعرابا، أو حروف إعراب؛ لأن حكم الزائد أنه إذا حذف لم يختل به المعنى.

ومثَّلَ سيبويه لهذه المسألة النحوية فقال[1]: "إن هذا أخاك منطلق "، فالأسماء الخمسة معربة بالحركات الأصلية المقدرة أي الضمة على الواو، والفتحة على الألف كما في أخاك في قول سيبويه السابق، والكسرة على الياء؛ حتى يمتنع الثقل من الظهور عليها.

وبيَّنَ الأنباري(ت:577) في الإنصاف أنَّ هناك من النحاة، ومنهم الأخفش من ذهب إلى أن الحروف (الألف والواو والياء) في الأسماء الستة ليست بحروف إعراب، وإنما الإعراب مقدر عليها، وهي دلائل إعراب فيقول الأخفش:(إنها لو كانت حروف إعراب، كالدال من (زيد)، والراء من(عمرو) لَمَا كان فيها دلالة على الإعراب)، وبيَّنَ الأنباري فساد القول السابق، فلا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة، أو في غيرها، فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب فيها؛ لأنها آخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى قول الأكثرين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة؛ فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وهذا فاسد أيضا عند الأنباري؛ لأن الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب[2].

وقد قدَّم العكبري رداً نحوياً عن قول الأخفش السابق، وهو أنَّ دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضاً قائماً بنفسه، والعرض لا يقوم بنفسه ، وقد بيَّن العكبري أيضا أن ذلك يفضي إلى مُحالٍ في

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص149.

([2]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص18.

بعض الأسماء، وذلك أنَّ (فوك وذو مالٍ) إذا كان حرف المد دليل الإعراب يبقى الاسم على حرف واحد، وهو اسم ظاهر معرب، وهذا لا نظير له في النحو العربي[1].

وابن يعيش(ت:643) في شرح المفصل بيَّنَ سبب اختلاف أواخر الأسماء الستة، وهي أن الأسماء الستة أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأنها أسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، وكما أن التثنية والجمع فرع على الواحد، وقال[2]: "قوم إنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، وذلك أنهم لما اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف، ونظير التوطئة ههنا قول أبي أسحاق أن اللام الأولى في نحو قولهم: (والله لئن زرتني لأكرمتك)، إنما دخلت زائدة مؤذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومعتمده".

وبيَّنَ السيوطي(ت:911هـ) في الهمع أن المشهور في إعراب الأسماء الستة، أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وإنها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين[3].

وبيَّنَ الإستراباذي في شرح الرضي على الكافية أن أصل الأسماء الستة كلها(فَعَل) بفتح الفاء والعين، إلا (فوك)، فكان قياسها أن تكون في الإفراد مقصورة، لكن لما كثرت الإضافة فيها، وصار إعرابها معها بالحروف، ولم تكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الإضافة[4].

وذهب إبراهيم مصطفى(ت:1962) في كتابه **إحياء النحو** إلى أنَّ الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات يؤدي إلى الإطالة، ولا تحتاج اللغة إلى هذه الإطالة كون

([1]) العكبري، التبيين، ص197.

([2]) ابن يعيش، أبو البقاء بن علي، (ت 643هـ)، شرح المفصل، الطباعة المنيرية – مصر، ج1، ص52.

([3]) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص125.

([4]) شرح الرضي على الكافية، ج2، ص275.

اللغة تميل إلى الإيجاز والاختصار في الكلام، والصواب أن نقول: إنَّ الأسماء الستة مرفوعة بالضمة الظاهرة، ومنصوبة بالفتحة، ومجرورة بالكسرة الظاهرة، فكل حركة مد نشأ عنها لينها[1].

ويرى الباحث أن الأسماء الستة قد خالفت القواعد النحوية من الأسماء المعربة بالحروف عندما تستوفي الشروط المطلوبة، فهي ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا القليل من النصوص والشواهد سواء أكانت هذه الشواهد من القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف، أو من كلام العرب شعره ونثره كقول الشاعر:

إنّ أبَاهَا وأَبَا أَبَاها قَدْ بَلَغا في المَجْد غَايَتَاهَا

***مسألة حقيقة حروف التثنية والجمع.**

لقد اختلف النحاة في إعراب كل من المثنى وجمع المذكر السالم، فذهب قطرب(ت:206هـ) من البصريين والفراء(ت:207هـ) من الكوفيين إلى أنَّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة، والضمة، والكسرة في أنها إعراب كالحركات، ودليلهما في ذلك أنها تتغير كتغير الحركات ففي قولنا: (قام الزيدان)، و(رأيت الزيدين)، و(مررت بالزيدين)، و(ذهب الزيدون)، فهي تتغير كتغير الحركات نحو قولنا: (قام زيد)، و(رأيت زيداً)، و(مررت بزيدٍ)، فلما تغيرت كتغير الحركات دلَّ ذلك على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها؛ لأنَّ حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها فلما تغيرت تغير الحركات دلَّ على أنها بمنزلتها[2].

وتناول العكبري هذه المسالة، وردَّ على من قال: إنَّ الياء في التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف، بل هو حرف موضوع ابتداء، فلا يوجد انقلاب بخلاف الأسماء الستة، وإذا كان المقصود بالانقلاب تنقل الحرف من حال إلى حال لا الانقلاب التصريفي، فهذا لا يمنع من جعل هذه الحروف حروف إعراب لقيام الدليل عليه، وهذا الدليل هو ثبوت تاء التأنيث قبلها، فرد العكبري على ذلك أنها لو كانت

([1]) مصطفى إبراهيم (ت:1962م)، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة، ص109.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة، ص25.

إعراباً لم تدل على معنى غير الإعراب، وليست كذلك، بل هي دالة على معانٍ غير ما يدل عليه الإعراب، فهي كتاء التأنيث وياء النسب، ومنهم من احتج أنَّ تاء التأنيث ثبتت قبل هذه الحروف نحو (مسلمتان)، وحرف التأنيث لا يكون حشواً[1].

وبيَّنَ سيبويه على هذه المسألة، أنَّ الألف والياء في المثنى والواو والياء في جمع المذكر السالم حروف إعراب، فهي بمنزلة الدال في (خالد)، والراء في (سمر)، ونقول: (هذا مسلمون)، و(رأيت مسلمين)، و(مررت بمسلمين)، وهناك من النحويين من يقول: (هذا رجلان) بجعله بمنزلة (عثمان)، ولم يجز سيبويه في تثنية المثنى أن يجعل الإعراب في النون، ويجعل ما قبلها ياء لازمه كما أجازوا ذلك في الجمع، ولكن أجاز أن نجعل ما قبل نون التثنية ألفا لازمة؛ لأن له نظيرًا في الكلام كقولنا:(زعفران)[2].

والمبرد أبدى رأيه في هذه المسألة وقال: " كل ما كان جمعا بالألف والتاء تقول: هذا مسلمات، ومررت بمسلمات؛ لأن الألف والتاء في المؤنث بمنزلة الواو والنون في المذكر، وإن شئت قلت في التثنية: (هذا مسلمانُ قد جاء)، فتجعله بمنزلة (زعفران)، وإنما جاز ذلك؛ لأن التثنية قد زالت عنه، والألف والنون فيه زائدتان، فصار بمنزلة قولك: غضبان وعطشان وعُرْيان، وكأنَّ الأول أقيس؛ لأن هذا بُني في الأصل على فَعْلان وفُعْلان ونحو ذلك".

فمن قال: (هذا مسلمينٌ)، وقال في مسلمات إذا أسمى به رجلا (هذا مسلماتُ)، فبين المبردِ أنه أجراها مجرى الواحد، فلم يصرف؛ لأنَّ فيه علامة التأنيث، وقولنا: (مررت بمسلمات يا فتى) فلا تنون؛ لأنها لا تصرف ولا يجوز فتحها؛ لأن الكسرة هاهنا كالياء في (مُسلمِينَ)[3].

وقد أبطل ابن الوراق(ت:381هـ) مقولة: إنَّ هذه الحروف تدل على الإعراب؛ وذلك لأنَّ قولهم: إنَّ هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو: إما أن تدل على إعراب في الكلمة، أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة، فوجب أن تقدر في

---

(1) العكبري، التبيين، ص208.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3، ص232.

(3) المبرد، المقتضب، ج4، ص37.

هذه الحروف؛ لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة، فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليست من مذهب المبرد والأخفش أن التثنية والجمع مبنيان[1].

وبيَّنّ الأنباري(ت:577هـ) في الإنصاف رأي الأخفش في هذه المسألة النحوية إذ قال: إنَّ هذه الحروف دلائل إعراب، فلو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال (زيد) في قولنا: (جاء زيدٌ)، فلو كانت حروفاً كالدال من (زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب كقولنا: (جاء زيد) من غير حركة[(2)].

وبيَّنَ الأنباري فساد قول الأخفش السابق؛ لأن هذه الحروف لا تخلو من دلالتها على الإعراب، فهي إما أن تدل على إعراب في الكلمة، أو في غيرها، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة، فوجب أن تقدر في هذه الحروف؛ لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف إعراب، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة، فوجب أن تكون مبنية[3].

وقد أضاف الأنباري إلى أن هناك من ذهب إلى أن حروف التثنية والجمع مبنيان؛ لأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع، فنزلا منزلة ما ركِّب من الاسمين نحو (خمسة عشر)، والأنباري بيَّنَ فساد هذا القول من وجهين: أحدهما أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة؛ لإنْ يدلا على معنييهما من التثنية والجمع، وثانيهما: أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف أحدهما باختلاف العوامل فيه، فلما اختلف هاهنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دلَّ على أنهما معربان لا مبنيان[4].

ويرى الباحث أن المثنى والجمع يعربان بالحروف دون الحركات؛ لأنهما فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، ففي رأي الباحث أن المفرد أعرب الذي هو الأصل بالحركات، وكذلك أُعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف،

---

(1) الوراق، علل النحو، ص165.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة، ص27.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة، ص28.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة، ص 28 –29.

فأعطي الفرع الفرع، كما أعطي الأصل الأصل، وما قالوه عن التثنية والجمع، ففي رأي الباحث أن التثنية أكثر من الجمع، فهي تدل على الكثير من الأشياء، أما الجمع فإنه لأولي العلم كقولنا: (معلمون، مهندسون) وغيرها، فاختاروا الألف للأخف، والواو للأكثر، كي يعادلوا بين التثنية والجمع، وأشركوا بينهما في النصب والجر؛ لأن لهما ستة أحوال، فالنصب محمول على الجر، فدلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب، فالياء من جنس الكسرة، والكسرة في الأصل تدل على الجر.

وقد ذكر العكبري في التبيين مسائل نحوية حصل فيها جدل نحوي تتعلق بهذه المسألة، ومن بينها مسألة أن "المثنى وجمع المذكر السالم معربان"، ومسألة "تقدير الإعراب على حروف التثنية والجمع"، ومسألة "النون في التثنية والجمع عوض من الحركة"، وهذه المسائل كلها يدور مضمونها بنفس مضمون مسألة حقيقة حروف التثنية والجمع، ولذلك اقتصر الباحث على التنويه عليها في متن هذه الدراسة.

***مسألة التنازع في العمل.**

التنازع في الاصطلاح هو أن يتقدم عاملان، ويتأخر عنهما المعمول، ويكون كل من العاملين المتقدمين طالباً لذلك المعمول المتأخر، نحو قوله تعالى:M è é ê ë L[1]، فكل من الفعلين الأولين يطلب المفعول به الأخير(قطرا).

واختلف النحاة في مسألة التنازع فيقول البصريون: إنه إذا كان هناك فعل والمعمول فيه فعل لفظ واحد، وصحّ عمل كل واحد منهما فيه فأولاهما بالعمل الثاني، بينما الكوفيون يقولون: الأولى بالعمل الأول كقولنا: (ساعدني وساعدت محمداً)[2].

وقد احتج الكوفيون على هذه المسألة بالسماع والقياس فمن السماع قول الشاعر:

وَقَدْ نُغَنّي بِها وَنَرى عُصُوراً   بِها يَقْتَدْنَنَا الخُرْدَ الخِدَالا[3]

فنصب الخرد بـ(نرى) لا بـ(يقتدن)

---

(1) الكهف/ 96.

(2) العكبري، التبيين، ص255.

(3) العكبري، التبيين، ص255.

وأما القياس وهو أن الفعل أولى لتقدمه، ومتى لم يظهر عمله لزم منه أمران، الأول: الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديرا، وليس بجائز كما لا يجوز في قولنا: (ضرب غلامهُ زيداً)، والثاني إلغاء العامل المعمول به مع اقتضائه له، وكذلك إلغاء الثاني؛ لأن الأول إذا عمل صار معموله كالمتقدم في الذكر[1].

وقد احتج البصريون على هذا الرأي بالسماع والقياس فمن السماع قوله تعالى: M ! " # $ % & L[2]، ففي هذه الآية حرف الجر (في) تعلق بـ(يفتيكم)، ولو كان متعلقاً بـ(يستفتونك) لقال: (يفتيكم فيها)؛ لتقدمها تقديراً، وأما القياس الذي احتجوا به، وهو أن الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الأول، وقربه منه يقتضي له أن لا يلغى عنه، وتدل عليه أنّ المجاورة توجب كثيراً من أحكام الثاني للأول، والأول للثاني فقولنا: (الطالبة نجحت)، فلا يجوز حذف التاء لمَّا جاور الضمير الفعل[3].

وردَّ العكبري على حجة الكوفيين وقال [4]:"إن الشعر لا حجة فيه، فالجدل في هذه المسألة في الأولى لا في عدم الجواز، وأما قول الشاعر (الخرد) فأعمل فيه الأول؛ لأن القوافي منصوبة فنرجح إعمال الأول لحفظ القافية".

وبيَّنَ سيبويه رأيه في هذه المسألة النحوية فالفعل الأول في كل هذا عامل في المعنى، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصباً ورفعاً، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد فيقول سيبويه:"ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يُعلم أنَّ الأول قد وقع، إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع"، والسبب في ذلك كما بيَّنَه سيبويه، هو القرب المكاني للعامل والمعمول

(1) العكبري، التبيين، ص256.
(2) سورة النساء/ 176.
(3) العكبري، التبيين، ص253.
(4) العكبري، التبيين، ص257.

باعتبار أن الفعل يعمل في الاسم المعمول الأقرب من جهة، والمخاطب عالم بالأول علمه بالثاني من جهة أخرى[1].

فتفسير سيبويه السابق قام على الإعمال لفظاً ومعنى، وعلى الإعمال معنى دون اللفظ، وهو التعليق، فالتعليق إبطال عمله في اللفظ، وإعماله في الموضع، فسيبويه يخلص إلى أن إعمال الفعل الثاني في الاسم رفعاً ونصباً وجراً، وأنه استغنى عن الاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب.

وأيّد ابن مضاء(ت:592هـ) في كتابه **الرد على النحاة** رأي البصريين في هذه المسألة النحوية، ويقول: إن رأيهم هو الأسهل، فليس فيه إلا حذف ما تكرر في الثاني، أو إضماره على مذهب البصريين إنْ كان فاعلاً، والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني كقولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ)، فيخفضونه وهو للجحر المتقدم[2].

وبيَّن الرضي(ت:686هـ) في شرحه أن العاملين في التنازع على ضربين: إذ هما متفقان أو مختلفان، والمتفقان على ضربين؛ لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية حسبُ نحو(ضربني وأكرمت زيدٌ)، أو في المفعولية حسبُ نحو(ضربت وأكرمت زيداً)، أو في الفاعلية والمفعولية نحو (ضرب وأكرم زيد عمرًا)، والمختلفان على ضربين؛ لأنهما إما أن يطلب الأول الفاعلية، والثاني المفعولية نحو (ضربني وأكرمت زيدا)، أو بالعكس نحو (ضربت وأكرمني زيدٌ)[3].

وبيَّنَ ابن عقيل في شرحه أنه إذا أعملت أحد العاملين، وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره، ولا يجوز حذفه كالفاعل، كقولنا:(يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابناك)، فكل واحد من (يحسن)

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص73-74.

(2) القرطبي، الرد على النحاة، ص101.

(3) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، 1417هـ – 1996م، ج1، ص226.

و(يسيء) يطلب (ابناك) بالفاعلية فنقول: (يحسنان ويسيء ابناك)، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني فنقول: (يحسن ويسيئان ابناك)[1].

وبيَّنَ الأزهري(ت:905هـ) في شرح التصريح على التوضيح أن التنازع لا يقع في معمول مقدم نحو قولنا:(أيَّهم ضربتَ وأكرمتَ أو شتمته)؛ لأن الثاني لم يأتِ إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه، وقولنا(شتمته) عديل مدخول الاستفهام خلافاً لبعضهم في إجازة التنازع في المتقدم كقوله تعالىMبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ © رَّحِيمٌ L[2]، ولا حجة له؛ لأن الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه، وقد أضاف الأزهري أيضاً أن التنازع لا يقع في معمول متوسط كقولنا:(ضربت زيداً وأكرمت)؛ لأن الأول استقل قبل مجيء الثاني[3].

وعارض المرادي في شرح التسهيل الأزهري في رأيه السابق، فذهب إلى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم فقال[4]:" وأقول الذي يظهر أنَّ تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع، بل حيث تقدم المعمول، أو توسط جِازْ عمل كل من العاملين فيه".

فالنحاة عقدوا باب التنازع على أن يتقدم عاملان، ويتأخر عنهما معمول، ويكون كل من العاملين طالباً للمعمول، وفي ضوء ذلك يعلق مهدي المخزومي قائلاً([5]): "إن هذا الأصل الذي بنوا عليه هذا الباب باطلٌ من أساسه، فليس الفعل عاملاً، وليس هو

---

(1) العقيلي، عبدالله بن عبد الرحمن(ت769هـ)، (1958)، **شرح ابن عقيل**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة، الطبعة العاشرة.، ج2، ص161.

(2) التوبة / 128.

(3) الأزهري، خالد بن عبدالله (ت:905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج1، ص479.

(4) المرادي،1427هـ– 2006م، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة الأولى، ص453 – 454.

([5]) المخزومي، مهدي،1994، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ص163.

الـذي يرفـع أو ينـصب؛ لأن الرفـع والنـصب وغيرهمـا عـوارض يقتـضيها الأسـلوب، وتقتضيها طبيعة اللغة".

ويرى الباحث أنَّ التنازع من الأبواب النحوية التي ليس من السهل على الناشئة فـي علـم النحـو أن يفهموهـا ويتعرفـوا إلـى حقائقهـا، فـالأولى أن يتـرك هـذا البـاب للمختصين ضمن هذا الباب، وهذا يعد من باب الاهتمام باللغة العربية، والتيسير على الناشئة في اللغة، وإذا أردنا أن نفكر في السبب الرئيس لظهور هذه الظاهرة النحوية (التنازع)، فهي فكرة العامل، أي أن لكل حادث محدثا في اللغة، وفي الغالب فإن فكرة ظهور العامل في النحو ترجع إلى تأثر النحاة بعلم الفقه الذي يبحث في كثير من أسباب التعليل، والذي نلاحظه من الجدل النحوي في هذه المسالة، أن كلا من الفريقين احتج لرأيه بالسماع، ولو لم يوجد في كتاب الله عز وجل ما يساند رأي جمهور النحاة البصريين في هذه المسالة النحوية ما كان هناك وجه للترجيح.

***مسألة الاشتغال.**

اختلف النحاة في هذه المسألة النحوية في ناصب الاسم المشغول عنه، فيقول البصريون: قولنا(محمداً قتلته)، فـ(محمداً) ينصب بفعل مقدّر دلّ عليه المذكور، بينما يقول الكوفيون: إن محمداً منصوب بنفس الفعل (قتلته)، وقد احتج البصريون على رأيهم أن الفعل (قتلت) يتعدى إلى مفعول به واحد وهو الهاء، ولم يبقَ له استطاعة على نصب (محمد)، فوجب أن يقدّر له ما ينصبه، بينما الكوفيون قالوا: إنَّ الهاء في (قتلته) هي (محمد) في المعنى كقولنا: (محمد قتلت)، فلو قال ذلك لم يكن فيه خلاف أن النصب بضربت[1].

وقد أبطل العكبري رأي الكوفيين في هذه المسألة، وذلك أننا ننصب في موضع لا يتصوّر نصبه بالمذكور كقولنا: (محمدٌ قتلت أباه)؛ لأن الضرب لم يقع بـ(محمد) فيظهر هنا إلى تقدير ناصب آخر، فالمانع في هذا المثال كالمانع في هذه المسألة النحوية، وهو امتناع تعدي (قتلت) إلى (محمد) إذا لم يكن واقعاً به، بل بشيء من سببه، وكذلك الهاء في ضربته هي سبب (محمد)، ويدل عليه أن نقول: (زيداً لست

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص77.

مثلـه) فتنـصب زيـداً، ومـن المـستحيل أن ينتـصب بــ(لـست)، وإنمـا ينتـصب بمحـذوف تقديره (خالفتُ زيداً) [1].

وبيَّنَ سيبويه رأيه في هذه المسألة النحوية فيقول في باب(ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم):" فإذا بنيت الاسم عليه قلت ضربت زيدا، وهو الحد؛ لأنك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيدٌ عمرًا، حيث كان (زيدٌ) أوَّل ما تشغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت الاسم فهو عربي جيِّد، كما كان ذلك عربيا جيِّدا، وذلك قولك: (زيدًا ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في (ضرب زيدٌ عمرا)، (وضرب عمرًا زيدٌ، فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعلُ أنه في موضع منطلق إذا قلت: (عبدالله منطلق)، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به"[2].

ومن الشواهد القرآنية التي أوردها سيبويه في باب الاشتغال قوله تعالىM وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ L[3]، فالقاعدة النحوية توجب أن تقرأ (ثمودُ) بالرفع في الآية السابقة؛ لأن (أمَّا) تفصل ما بعدها عما قبلها؛ ليكون ما بعدها مبتدأ، وقد بيَّن سيبويه أنه إنما حَسُنَ أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسُن؛ لأنك لم تشغله بشيء[4].

وبيَّنَ ابن جني في المحتسب أن لحذف الضمير وجهاً من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال، أو الصفة؛ لأنها (ضرب) من الخبر، وهو إلى الحال أقرب؛ لأنهما ضرب من الخبر فالصفة كقولهم: الناس رجلان: رجل أكرمت ورجل أهنت،

---

(1) العكبري، التبيين، ص267.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص80.

(3) فصلت/ 17.

(4) سيبويه، الكتاب، ج1، ص81.

والحال كقولهم:(مررت بهند يضرب زيد)، أي يضربها زيد، فحذف عائد الحال وهو في الصفة أمثل؛ لشبه الصفة بالصلة نحو(أكرمت الذي أهنت)، أي أهنته(1).

وبيَّنَ الأنباري(ت:577هـ) في الإنصاف أن رأي الكوفيين في هذه المسألة فاسدٌ؛ لأن انتصاب (زيد) في قولهم: (أكرمت أباك زيدًا) على البدل، وجاز أن يكون بدلا؛ لأنه تأخر عن المبدل منه، وأما هاهنا فقد تقدم (زيد) على الهاء، ولا يجوز أن يكون بدلا منه؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه، فالعامل في البدل عند الأنباري غير العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على إظهاره في البدل كما أُظهر في المبدل منه[2].

ويقول الرضي(ت:686هـ) في شرح الكافية (3):" الثالث ما أُضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل، أو شبهه مشتغل عنه بضميره، أو متعلقه لو سلط عليه هو، أو مناسبة لنصبه نحو(زيداً ضربته)، و (زيداً مررت به)، و(زيداً ضربت غلامه) ينصب بفعل يفسره ما بعده".

فيبين الرضي أنه إنما وجب إضمار الفعل ههنا؛ لأن المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤتَ به إلا عند تقدير الناصب ليفسره، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره ، فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع[4]، كقوله تعالى﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[5].

وبيَّن الأزهري(ت:905هـ) في شرح التصريح أن جمهور النحاة ذهبوا إلى أنَّ نصب اللفظ، أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل مدَّعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينصب لفظه، وإذا وصل إليه بحرف جر ينصب محله،

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان،1415 – 1986م، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، تحقيق على النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل، القاهرة، ج1، ص211.

(2) الأنباري، الإنصاف، المسألة الثانية عشرة، ص77.

(3) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ص 518.

(4) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ص 518.

(5) التوبه/ 6.

ولكن الأزهري رجَّح النصب بفعل موافق للفعل المذكور فيما يلائمه محذوفاً وجوباً؛ لأن الفعل المذكور مفسر له، ولا يجمع بينهما، وقد أضاف الأزهري أن الوجه الذي رجحه مراتبه متخالفة، فالنصب في نحو (زيداً ضربته) أقوى من النصب في نحو(زيداً ضربت أخاه)، والنصب في (زيدا ضربتُ أخاه) أحسن من النصب في (زيداً مررت به)[1].

وأبدى ابن مضاء رأيه في هذه المسألة، فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع، وكذلك ضميره في موضع رفع، والرافع لا يضمر وكذلك الناصب إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعاً لكلام العرب كقولنا:(أمحمد قام؟) فتارة نقول: إنه منصوب على أنه غير مبتدأ، وتارة نقول: إنه مرفوع على أنه مبتدأ، فلا فائدة من ذلك(2).

وبيَّنَ أبو الهيجاء في كتابه مظاهر التجديد النحوي قرار مجمع اللغة، وهو أنه يجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه، وأنه لا داعي لذكر حالات الوجوب، أو الترجيح، وتُرَدُّ أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو، هذا بالإضافة إلى إشارته إلى المذكرة التي عرض فيها شوقي ضيف إلى مفهوم الاشتغال، وهو كل اسم متقدم على فعل عامل في ضمير عائد عليه، أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل قولنا: (الطالب أكرّمته)(3).

ويرى الباحث أن مسألة الاشتغال من المسائل التي شغلت النحاة القدامى مما أدَّى إلى كثرة التقديرات والتأويلات فيها، فاشتد الجدل النحوي بين النحاة، فمن خلال استعراض آراء العلماء السابقة، فإن هذه المسألة باتت تشكل صعوبة واضحة في النحو العربي، فمهما يكن التأويل في الاشتغال بإضمار الفعل على شريطة التفسير، فهذا يؤكد حرص النحاة على عدم تجاوزهم الأصول النظرية المتعلقة بالعمل الإعرابي، ونظرية العامل التي ينطلقون منها، ونتيجة الاضطرابات التي كثرت في هذه المسألة

---

(1) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج1، ص441-442.

(2) القرطبي، الرد على النحاة، ص106.

(3) أبو الهيجاء، ياسين، 1423هـ-2002م، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص286.

النحوية فقد نفذ ابن مضاء القرطبي بثورته على النحاة؛ وذلك بسبب كثرة الشكاوى التي وردت من صعوبة النحو العربي.

***مسالة الاسم الواقع بعد لولا.**

اختلف النحاة في الاسم الواقع بعد "لولا" فيقول البصريون : إن الاسم الواقع بعد لولا التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره يرتفع بالابتداء، بينما يقول الكوفيون[1]: إنَّه يرتفع بنفس (لولا) كارتفاع الفاعل بالفعل، أو أنَه يرتفع بفعل محذوف، وهذا الرأي للكسائي. وأما البصريون فحجتهم في ذلك أن (لو) و (لا) لا يعملان قبل التركيب في الاسم وكذلك بعد التركيب؛ لأن الأصل عدم التغيير، وأيضا أن الأصل في العمل للأفعال، وإنما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل، أو شبهه، "ولولا" ليست كذلك. وأما الحجة الأخرى التي اعتمدها البصريون هي أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوبا، إذ كل حرف ينصب مثل(ما) و (لات)، وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه، ولا هو مسموع من العرب[2].

وأما الكوفيون فحجتهم أن (لولا) حرف يختص بالاسم، فكان عاملا فيه كسائر الحروف المختصة، وإنما عمل الرفع ولم يعمل النصب والجر؛ لأنه يستقل بالاسم فأشبه الفعل والفاعل، وأما ما يأتي بعد ذلك فجواب للحرف وليس هو من تمام الاسم، واحتجوا أيضا بأنَّ(أن) تفتح بعد لولا كقوله تعالىM p q r s t L[3]، والمفتوحة وما عملت فيه لا يكون مبتدأ، بل يكون معمولا لما قبله، وهذا يفسر القول بكونه مبتدأ[4].

وقد رد العكبري على حجج الكوفيين مبيناً ذلك بآرائه النحوية التي يستدل عليها من الشعر العربي، فيبين أنه لا نسلِّمُ أنها مختصة بالاسم، بل قد يقع الفعل بعدها مستدلا على ذلك بقول الشاعر الهذلي :

---

(1) العكبري، التبيين، ص239.

(2) العكبري، التبيين، ص140.

(3) الصافات/ 143.

(4) العكبري، التبيين، ص241.

أَلاَ زَعِمَتْ أَسماءُ ألاَّ أُحِبُّها   فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي[1]

فالمقصود من البيت حسب تأويل العكبري(لولا ذلك لظهر لها حبي)[2].

وتابع العكبري في اللباب، وبيَّن أنه إذا وقع بعد لولا (أن) انفتحت نحو الآية الكريمة السابقة، فلو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكسر، ووقوع المفرد بعد "لولا" دليل على ارتفاعه بفعل محذوف أو بها [(3)].

وأضاف العكبري على ما سبق أنه لم يمنع من كونها مبتدأ، وإنما كان كذلك؛ لأن "إن" وما عملت فيه يصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها، وكل ما صح الإخبار عنه بما قبله، وجب أن يصح الإخبار عنه بما بعده؛ لأن صحة الإخبار لا تختلف بالتقديم والتأخير، وإنما امتنع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول إن المكسورة عليها، وبهذا يوافق أبو البقاء العكبري المذهب البصري[(4)].

وردَّ العكبري في اللباب على من قال: إن وقوع أن المفتوحة بعد "لولا" دليل على أن ما بعدها ليس مبتدأ، فبين أن الكلام لا يصح إلا بشيئين أحدهما: جعل (لا) بمعنى (لم)، والثاني بتقدير فعل رافع، والأولى لا يصح وضعها موضع (لم)؛ لأن (لم) تختص بالأفعال المستقبلة لفظاً، و(لا) لا تختص؛ لأن (لولا) هنا تختص بالأسماء، أو تكثر فيها، و(لم) لا يقع بعدها الأسماء[(5)].

وخالف الأنباري(ت:577هـ) في الإنصاف ما ذهب إليه أستاذه ابن الشجري(ت:542هـ) بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها؛لانعقاد الفائدة فيها"، وقد ضعَّف ابن الشجري وقوع الفعل بعد "لولا"؛ لأنه لم نرَ حرفا يرفع

(1) العكبري، التبيين، ص242.

(2) العكبري، التبيين، ص242.

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص180-182.

(4) العكبري، التبيين، ص243.

(5) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص134.

اسما إلاّ وهو ينصب آخر كـ(إن وأخواتها)[1]، وأما العكبري فيرى أن الاسم بعد لولا التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره يرتفع بالابتداء، وبذلك يخالف العكبري ما ذهب إليه الكوفيون، وما تبعهم فيه الأنباري[2].

ومن الأدلة التي استدل بها البصريون، التي تناولها الأنباري في الإنصاف، أن "لولا" حرف غير مختص، فهي تدخل على الاسم والفعل ويعمل الحرف إذا كان مختصاً[3]، فرد الأنباري على ذلك بقوله[4]:" إننا نُسَلِّمُ أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولكن لا نسلم أنَّ(لولا) غير مختص كقول البصريين: إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم كقول الشاعر(لولا حددتُ ولا عُذْرى لِمَحْدُودِ)، فأدخلها على الفعل، فرد الأنباري على ذلك أن(لو) التي في هذا البيت ليست مركبة مع (لا) كما هي مركبة في قولنا:(لولا محمد لجئتك)، وإنما (لو) حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معها بمعنى (لم)، كقوله تعالى:M s t u L[5]، أي لم يقتحم العقبة.

والعكبري أدخلها على الفعل فدل أنها لا تختص، وأن الحروف التي ترفع الأسماء الظاهرة تنصب كما ترفع نحو (ما، ولات، وإن) وهذا لا منصوب له فلا يصح قياس ظهوره في اللفظ نحو قولنا: (لولا محمد حارس في المدرسة لسرقها اللص)[6].

وأورد ابن عقيل(ت:769هـ) في شرحه ما يؤيد رأي البصريين في هذه المسألة النحوية، فأورد بيتاً للمعري، ذكر فيه خبر المبتدأ بعد "لولا" على بناء أنه يجوز ذكر الخبر بعد لولا، ويجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً، وقد دلّ عليه الدليل عند قوم، ولكن

---

(1) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي، 1413هـ - 1992م، أمالي بن الشجري، تحقيق ودراسة محمود الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، مطبعة المدني، مصر ، ج2، المجلس السادس والستون، ص511.

(2) العكبري، التبيين، ص239.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة العاشرة، ص66.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة العاشرة، ص66 - 67.

(5) البلد /11.

(6) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص132.

ما ذهب إليه الجمهور هو الحذف، وذلك بناء على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" لا يكون إلا كوناً عاماً، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل، أو لا يدل عليه دليل، وبهذا فقد عدَّ الجمهور أن بيت المعري ملحون، وهو:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلَا الغِمدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[1]

فالشاهد الشعري السابق، خبر المبتدأ فيه الجملة الفعلية من (يمسكه)، وفاعله ومفعوله[2].

ويرى الباحث في هذه الدراسة أن الأقرب إلى الصواب هو رأي البصريين، وهو أن ما بعد لولا مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف وجوباً، ومن ذلك قولنا: (لولا إشارة المرور لاختلط الطريق)، والتقدير يكون (لولا إشارة المرور موجودة)، فحذف الخبر وهو موجودة، والذي دلّ عليه المعنى الكلي للجملة، فالأصل في العمل هو للأفعال لا الحروف، وبالتالي فإنَّ رفعها على الابتداء هو الأصح.

*** مسألة عمل "إنْ" المخففة.**

اختلف النحاة في عمل إن المخففة، فقال البصريون: إن (إنَّ)الثقيلة إذا خففت جاز أن تعمل في الاسم النصب، واحتجوا على ذلك من السماع والقياس، فمن السماع قوله تعالىM M N O P Q R ⁞ L[3]، وذلك بتخفيف ميم (لما) ويقول العرب أيضا: (إنْ عمراً لمنطلقٌ) ، وأما القياس أنَّ إنَّ مشبهه بالفعل في لفظها واختصاصها بالأسماء، والمخففة من الثقيلة مختصة بالاسم، ولم يبقَ إلا التخفيف في الحذف، ومثل ذلك لا يمنع من العمل للفعل كقولنا: (لم يكُ)[4].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل،ج1، ص251.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص251.

(3) هود/ 111.

(4) العكبري، التبيين، ص350.

بينما الكوفيون لم يجيزوا إعمالها، بحجة أن (إنَّ) المشددة إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف، وإنها مبنية على الفتح فإذا خففت فقد زال شبهها، فوجب أن يبطل عملها[1].

واحتج الكوفيون أن لفظ المخففة كلفظ الخفيفة العاملة في الفعل فتشبهها، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، فما يشبهها يدلُّ على أنَّ (أنْ) عملت؛ لشبهها بالفعل المحذوف كشبهها بالعاملة في الفعل، وقد رد العكبري على ذلك أن شبهها بالفعل باق، وذلك أنها مختصة بالفعل مؤكدة للمعنى ما دخلها من الحذف مثله في الفعل[2].

وسيبويه أشار إلى هذه المسألة، وبيَّنَ أنَّ (إنْ) المخففة المكسورة لا يلزم فيها تقدير ضمير إذا دخلت على اسم مرفوع؛ لأنها بالتخفيف حرف ابتداء مهملة، وهذا ما أراده

سيبويه يقول في الكتاب([3]):" وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيِّر عمل (لم يكُ)، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما)". فما نفهمه من كلام سيبويه أن شأن (إن) شأن (إنما) كلتاهما ترفع الاسم بعدها على الابتداء.

وأبدى المبرد(ت:286هـ) رأيه في المقتضب في هذه المسألة النحوية، فقال:" اعلم أنَّ (أنْ) والفعل بمنزلة المصدر، وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها، وهي صلاتها ولا تقع مع الفعل حالا؛ لأنها لما لا يقع في الحال ولكن لما يُستقبل، فإن وقعت على الماضي نحو(سرَّني أن قمت، وساءني أنْ خرجت) كان جيدا، قال الله عز وجلMوَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ © لِلنَّبِيِّ L[4]، وقد بيَّن المبرد أنَّ (أنْ) لا تلحق بعد كل

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (25)، ص164.

(2) العكبري، التبيين، ص352.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص140.

(4) الأحزاب/ 50.

فعل، إنما تلحق إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون توقعاً لا يقيناً؛ لأن اليقين ثابت وذلك قولك:(أرجو أن تقوم يا فتى)[1].

وبيَّن الزجاج(ت:311هـ) في إعراب القرآن أن (إنْ) المخففة دخلت على الفعل مخففة، وامتنعت عن الدخول على الفعل مشددة مثقلة؛ وذلك لشبهها في الفعل في إحداث النصب والرفع كما يحدثهما الفعل من حيث لم يدخل الفعل على الفعل لم تدخل هي أيضاً عليه، وأصلها أنها حرف تأكيد، وإن كان لها هذا الشبه الذي ذكرنا بالفعل، فإذا خففت زال شبه الفعل عنها، فلم تمتنع من الدخول على الفعل إذ كانت الجمل المخبر بها على وجهين: مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وقد تحتاج المركبة من الفعل والفاعل من التأكيد إلى مثل ما تحتاج إليه المركبة من المبتدأ والخبر، فدخلت المخففة على الفعل

مؤكدة إذ كان أصلها التأكيد، وزال المعنى الذي كان امتنع من الدخول على الفعل، وهو شبهها به، ولزوال شبهها في الفعل اختير في الاسم الواقع بعدها الرفع كقوله تعالى:M , - . / 0 1 L[2]، فمن حيث اختير الرفع في الاسم الواقع بعدها جاز دخولها على الفعل[3].

وبيَّن ابن السراج(ت:316هـ) في أصول النحو، أنَّ (أنْ وإنْ) تخففان، وفي هذه الحالة يجوز إعمالهما وعدم إعمالهما فقال:" اعلم إن (أنْ وإنْ) تخففان فإذا خففتا فلك أن تعملهما، ولك أن لا تعملهما، أما من لا يعملهما فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف، وأنها مفتوحة فلما خففتا زال الوزن والشبه، والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل، فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف، فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً، وذلك قولك: (لم يك زيد منطلقا) فعمل عمله والنون

---

(1) المبرد، المقتضب، ج2، ص30.

(2) الطارق/ 4.

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد(ت311هـ)، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، القسم الثاني، الناشرون(دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني)، القاهرة، بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ - 1982م، القسم الثاني، ص751.

ليست، والأقيس في (أنْ) أن يرفع ما بعدها إذا خففت، وكان الخليل يقرأ (إن هذان لساحران) [1] .

ورد الأنباري(ت:577هـ) وجهة نظر الكوفيين في هذه المسألة النحوية، فقال: " إنما قلنا إنها لا تعمل؛ لأن (إنَّ) المشددة إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف؛ ولأنها مبنية على الفتح، كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها"}[2].

والأنباري في تأييده لوجهة نظر البصريين في هذه المسألة قال[3]:" الذي يدل على صحة ما قاله البصريون: إنه قد صح عن العرب أنهم يقولون: (إلاَّ إن أخاك ذاهبٌ)، بمعنى أن المشددة كقول الشاعر:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[4]

فنصب ثدييه بكأن المخففة من الثقيلة، وأصلها(أنْ) أضيفت إليها الكاف للتشبيه".

وقد جاء في حاشية الصبان(1206هـ) على شرح الأشموني(900هـ) أن النحاة لم يجيزوا تقدير ضمير شأن بعد (إنّ) المكسورة المخففة؛ لأن هذا التقدير يجعلها عاملة كالمفتوحة، وقد ذهبوا إلى أنها مهملة؛ لذلك اختصت المفتوحة بتقدير ضمير شأن بعدها من دون المكسورة، وقد تابع الصبان تعليله لعمل المفتوحة دون المكسورة بقوله([5]):

"إن المفتوحة أشبه بالفعل؛ لأن لفظها كلفظ الفعل (عضَّ) مقصوداً به الماضي أو الأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كـ(جِدْ)، فكذلك أُوثرت (أن) المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف، وذلك أن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة".

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص235.

([2]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 25، ص 164– 165.

([3]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص165 – 166.

([4]) بلا نسبة في الكتاب ج2، ص135.

([5]) حاشية الصبان (ت1206هـ) على شرح الأشموني(ت900هـ) على ألفية ابن مالك،1423هـ– 2002م، تحقيق محمود بن الجميل، ط1، القاهرة، ج1، ص449.

والسامرائي في معاني النحو بيَّنَ أن جمهور البصريين قد أنكروا إعمالها، وأجاز إعمالها جماعة مستندين إلى طائفة من النصوص، وقيل هي لغة أهل العالية، ومن ذلك قولهم:(إنْ أحد خيراً من أحد إلاَّ بالعافية)، وقد أضاف السامرئي أنها لم ترد عاملة في القرآن الكريم[1].

ويرى الباحث أن ما أثبته البصريون هو الأقرب إلى الصواب، وذلك من خلال الأدلة التي استندوا عليها، فالبصريون احتجوا بالسماع بآية قرآنية متواترة فهذه الحجة من أقوى الحجج، وبالتالي لا يجوز للكوفيين أن يحتجوا بعدم المشابهة؛ لأن القران الكريم كلام متواتر ومحفوظ من التحريف والتبديل.

*** مسألة عامل النصب في المفعول معه.**

اختلف النحاة في هذه المسألة، فقال الأخفش(ت:215هـ): إنه ينتصب انتصاب الظرف، وأما الزجاج فيقول: إنه ينتصب بفعل محذوف، بينما الكوفيون قالوا: إنه ينتصب على الخلاف[2].

وأما حجة الأخفش في ذلك أن الواو قامت مقام(مع)، ولم يكن إثبات الإعراب فيها مثل قولنا: (قمت ومحمداً)، فهذه واقعه موقع(مع)، وأما الأخفش فحجته أن الفعل لازم، والواو غير معدية، بل معنى العطف باقٍ فيها بدليل قولنا: (وزيداً قمت) على تقديم الواو على الفعل فإنه لا يجوز، ولا يجوز أيضا تقديم المعطوف على المعطوف عليه، فعند ذلك يكون النصب بفعل محذوف كما في قولهم: (ما شأنك وزيداً)، وحجة الكوفيين أن الثاني مخالف للأول[3].

ورد العكبري على الأخفش، وبيَّنَ أن (مع) تنتصب على الظرف، ومعنى الظرفية فيها موجود، ولا معنى للظرفية في الواو، ولا فيما بعدها فيمتنع، وقد توصل

---

(1) السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مكتبة أنوار دجلة(بغداد)، ج1، ص234.
(2) العكبري، التبيين، ص379.
(3) العكبري، التبيين، ص381.

العكبري أيضا إلى إبطال النصب بالخلاف، فالخلاف لا يوجب النصب مثل قولنا:(ما قام زيدٌ لكن عمرو)، فالخلاف هنا موجود ولكن لا يُوجَدُ نصبٌ([1]).

وضعَّفَ كثير من النحاة رأي الأخفش السابق؛ لأن(مع) ظرف، والمفعول معه ليس ظرفاً، وقد بيَّنَ سيبويه في الكتاب أن الاسم المنصوب بعد واو المعية قد أصبح مفعولاً به، ولكن أجمع النحاة على أن المفعول معه ينصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو بينهما فيقول سيبويه في باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم[2]: "لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: (امرأً ونفسه)، وذلك قولك: (ما صنعت وأباك)، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها ".

وتناول ابن عقيل(ت:769هـ) في شرحه لكلام ابن مالك الذي بيَّن فيه أن المفعول معه ينصب تالي الواو مفعولاً معه نحو (سيري والطريق مسرعة)، فالتقدير (سيري مع الطريق)، أو قد يكون منصوبا بشبه الفعل نحو قولنا: (زيدٌ سائرٌ والطريق)، فالطريق منصوب (بسائر) و(سيرك)، وهناك من زعم أن الناصب للمفعول معه هو الواو، وقد أبطل ابن عقيل هذه المقولة بقوله:" وهو غير صحيح؛ لأن كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجزء منه؛ فلم يعمل إلا الجر كحروف الجر، وإنما قيل (ولم يكن كالجزء منه) احترازًا من الألف واللام؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئًا؛ لكونها كالجزء منه بدليل تخطِّي العامل لها نحو (مررت بالغلام)"[(3)].

وذكر الدجني أن ابن عصفور لم يجز مذهب البغداديين القائل بإجازة تقديم المفعول معه على واو المعية كقولنا: (جاء البرد والطيالسة)، فلا يقولون: (والطيالسة جاء البرد)[(4)].

---

(1) العكبري، التبيين، ص382.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص297.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص202 – 206.

(4) الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص430.

وأشار الحازمي في بحث منشور على شبكة الانترنت إلى أن العامل في المفعول معه لا يصل إليه إلا بواسطة الواو، لذا قال: ينصب تالي الواو، فإذا حذفت الواو حينئذ خرج عن كونه مفعولاً معه، فلا بد من ذكر الواو ولا يجوز حذفها، فحينئذ دلّ على أن الواو معتبرة في النصب، ولذلك جعله متأخراً(1).

ويرى الباحث أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله، فلا يجوز أن نقول (والشاطئ سرت)، وقد أكّد ذلك قول الله عز وجل M 5 6 7 L(2)، فلم يتقدم المفعول معه على عامله في هذه الآية؛ لأنه إذا تقدم فإن المعنى يضعف أو يختل الترتيب النحوي للجملة، فالمفعول معه يجب نصبه إذا تحققت فيه الشروط، فقولنا: (سرتُ والشاطئَ) فيجب نصب ما بعد الواو؛ لأن السير حصل بمصاحبة الشاطىء دون أن يشارك الشاطئ في فعل السير، فالعطف في الآية السابقة ممتنع؛ فانتصب على المعية فتقدير الآية يكون (اجتمعوا مع شركائكم على تدبير أمركم)، أو أنه قد يكون انتصب على إضمار فعل حذف؛ لدلالة الحال عليه، فالتقدير يكون (لو ظهروا دعوا شركاءكم).

وقد أشار النحاة إلى أن نظرية العامل نظرية مستمرة لا تتوقف، وهناك الكثير من يؤيدها ويدعو إلى العمل على تنميتها، وقد أشار حماسة إلى أن الذي ينادي بإلغاء العامل فلم يقمْ بالعمل على إعادة تبويب النحو العربي وتصنيفه على أساس نحوي ينبثق من عالم النحو العربي(3).

---

(1) الحازمي، المفعول معه، بحث منشور على شبكة الانترنت،ص1-3، www.alhazme.net/upload%cattach-files%5calvy59.doc

(2) سورة يونس/ 71.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص177.

*** مسالة تقديم الحال على العامل فيها.**

اختلف النحاة البصريون والكوفيون في تقديم الحال فقال البصريون: إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً، بينما قال الكوفيون: إنه لا يجوز إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً، وإن كان مضمراً كقولنا:(راكباً جئت)[1].

واحتج البصريون على ذلك بالسماع والقياس، فمن السماع قول العرب: (شتى تؤوب الحلبة) أي تؤوب الحلبة مختلفة، وأما القياس فالعامل متصرف جاز تقديم الحال عليه كما لو كان صاحبها مضمراً، فرد العكبري على قولهم في المضمر جاز لما ذكر، فليس بشيء، وذلك أن الحال لا تخلو، وإما أن يلزمها الضمير، أو لا يلزمها فإذا لزمها وجب أن يعود على مذكورٍ، والمذكور يكون مظهراً ومضمراً، و أيهما كان فليس بمانع[2].

وأما حجة الكوفيين فاحتجوا أن الحال صفة في الأصل فيلزمها الضمير فتقديمها يفضي إلى تقديم المضمر على المظهر وتقديم الصفة على الموصوف، وكلاهما يمتنع كما يمتنع (ضرب غلامه زيداً)، وقد رد العكبري على هذه الحجة أن تقديم المضمر على المظهر جائز إذا كانت النية به التأخير[3]، كقوله تعالى:M ;
< = > ? L[4].

وقد منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، ومنهم سيبويه نحو (مررت ضاحكة بهند) فقال[5]:" واعلم أنه لا يقال قائما فيها رجل، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة (راكبا مرَّ زيدُ وراكبا مرَّ الرجلُ)، قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأن فيها بمنزلة مرَّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أُنْزِلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب واستحسنت، ومن ثم صار مررت قائما برجل

---

(1) العكبري، التبيين، ص383.

(2) العكبري، التبيين، ص384.

(3) العكبري، التبيين، ص385.

(4) طه/ 67.

(5) سيبويه، الكتاب، ج2، ص124.

لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل والعامل الباء، ولو حسُن هذا لحسن قائما هذا رجل".

وبيَّنَ الزمخشري(ت:538هـ) أن العامل في الحال إما فعل وشبهه من الصفات، أو معنى فعل كقولنا:(هذا عمرو منطلقاً)، وقد منعوا في (مررت راكباً بزيد) أن يجعل الراكب حالاً من المجرور[1].

وأبدى الأنباري(ت:577هـ) في أسرار العربية رأيه في مسألة تقديم الحال على العامل فيها، وبيَّنَ أنه يجب تقدم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً، وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو(هذا زيد قائماً) لم يجز الأنباري تقديم الحال عليه، فلو قلت : (قائماً هذا زيد) لا يجوز؛ لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه[2].

وذهب الأنباري في الإنصاف إلى بطلان حجة الكوفيين الذين قالوا: (إنه لا يجوز تقديم الحال؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر)، فبيَّنَ الأنباري أنَّ الحال وإن كان مقدماً في اللفظ إلاَّ أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم كقوله تعالىM ; < = > ? L[3]، فالضمير في نفسه عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخراً في اللفظ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم[4]، وأما ما احتج به البصريون في جواز تقديم الحال على صاحبها فقد بيَّنَ فيها النحاة أنهم قاسوها على غيرها مما ينتصب بالفعل، وهذا ما ذهب إليه المبرد ففي قولنا:(جاء ضاحكاً محمد)، ونقول: (ضرب خالداً محمد)[5]، وقد أشار ابن هشام في

---

(1) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ت538هـ)، المفصل في علم العربية ، الطبعة الثانية، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ص62.

(2) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله (ت577هـ)، 1418هـ - 1997م، أسرار العربية، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص112.

(3) طه/ 67.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص211.

(5) المبرد، المقتضب، ج4، ص168.

المغني إلى أن الحال تتقدم على صاحبها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفا يشبهه[1]، وقد استشهد ابن هشام بقوله تعالى M ! " # $ % & ' (L[2].

فالأصول التي اعتمد عليها النحاة في مساق حديثهم عن العامل، هو أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهذا أدّى إلى حصول التباسات كثيرة في الجملة الاسمية نحو قولنا: (هذا محمدٌ مبتسماً)، فالخبر (مبتسماً) في الجملة السابقة ورد مركباً بالحال، ومن المتعارف عليه في قواعد النحو أن العامل في الخبر هو الابتداء، إلا أن الحال منصوب، والابتداء عمله الرفع، ومن المستحيل أن يعمل النصب.

وهذا الجدل النحوي الذي حصل في ثنايا الجملة الاسمية، فقد أرجعه ابن يعيش(ت:643هـ) إلى الحمل على المعنى، فمثل الكلام السابق هو محمول على معناه دون لفظه، فالحال في قولنا: (هذا محمدٌ مبتسماً) محمول على اسم الإشارة، فالتقدير (أشير إليه مبتسماً)، فهو محمول على معنى الإشارة[3].

وذهب المرادي(ت:749هـ) في شرح التسهيل إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة، وهو أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ لأنها كالصفة والموصوف كقوله تعالىM - . / 0 1 L[4]، فـ(أمة) حال والعامل فيها اسم الإشارة، و(أمتكم) صاحب الحال والعامل فيها (إنْ)، وقد أضاف المرادي أن حرف التنبيه واسم الإشارة لا يعملان في الحال، ويكون العامل في (منطلقاً) في قولنا:(هذا زيد منطلقاً) محذوفاً وتقديره(انظر إليه منطلقاً)[5].

---

(1) الأنصاري، ابن هشام،1411هـ – 1991م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ج2، ص534.

(2) القمر/ 7 .

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص58.

(4) الأنبياء/ 92.

(5) المرادي(749هـ)، 1427هـ – 2006، شرح التسهيل، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة الأولى، ص576.**

وأضاف ابن كمال باشا في أسرار النحو على هذه المسألة أن صاحب الحال إذا تخصص نكرة وجب تقديم الحال عليه؛ لالتباسها بالصفة في حالة النصب، فقدمت عند الرفع والجر للاطراد، وكذا إذا تضمنت معنى الاستفهام للصدارة نحو(كيف فعلت؟) ولا يتقدم الحال على صاحب الحال المجرور بالإضافة المعنوية بالاتفاق بين جمهور النحاة، وباللفظية على الأصح[1].

ويرى الباحث في هذه المسألة النحوية أن الأقرب إلى الصواب ما استدل عليه البصريون على جواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فيها فعلاً متصرفاً وصاحب الحال يكون اسماً ظاهراً، نحو قولنا: (راكباً جاء محمد) فـ(راكباً) حال، وجاء فعل ماضٍ، وزيد فاعل، فالعامل في الحال وهو (جاء) فعل متصرف، وبالتالي يكون عمله قوياً، وبالتالي يجوز تقديم الحال عليها.

ومما تثبته الدراسة من جواز تقديم الحال على العامل فيها هو أن المفاعيل تتقدم على عاملها كقوله تعالى Mفَفَرِيقًاكَذَّبْتُمْ L [(2)]، فتقدم المفعول به على عامله، وما يحصل في المفاعيل يحصل في الحال كذلك، فهو كغيره من المنصوبات، وهذا هو الأقرب إلى الصواب.

***مسالة تقديم التمييز على العامل فيه.**

لقد اختلف النحاة في تقديم التمييز على العامل فيه، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم المميِّز على العامل فيه متصرفاً كان أو غير متصرفٍ، فالمتصرف نحو(طاب زيدٌ نفساً)، بينما الكوفيون قالوا: إنه يجوز تقديمه عليه إذا كان متصرفاً، وقد ذهب قسم من البصريين إلى هذا الرأي[3].

واحتج الكوفيون في هذه المسألة بالسماع والقياس، فمن السماع قول الشاعر:

---

(1) ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان،1422هـ - 2002م، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد(جامعة النجاح الوطنية – نابلس)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ص138.

(2) سورة البقرة/ 87.

(3) العكبري،التبيين، ص394.

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلْفُرَاْقِ حَبِيبَهَا   وَمَا كَاْنَ نَفْسَاً بِاَلْفُرَاقِ تَطِيبُ[1]

فهنا قدم الشاعر(نفساً)على العامل.

وأما القياس فقد احتج الكوفيون أن العامل إذا كان فعلاً متصرفا، فهو كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولنا: (زيداً ضرب عمرو)، وقد رد العكبري على حجة الكوفيين السماعية أن الصحيح في الرواية هو (وما كان نفسي بالفراق تطيب)، و(نفسي) اسم كان، وأما القياسية فقد رد العكبري عنها أنه لا يصح القياس على المفعول، فمعنى المفعولية لا يختلف بالتقديم والتأخير، فامتنع تقديم الحال على أصلهم؛ بسبب الإضمار قبل الذكر[2].

وأشار الوراق(ت:381هـ) إلى أنه لا يجوز أن تقدم شيئاً من التمييز على ما قبله؛ لأن العامل فيه ضعيف ولأنه ليس بفعل متصرف، والمنصوب به مفعول به في الحقيقة، فلذلك ضعف تقديمه، وقد أورد ابن الوراق حجة سيبويه في امتناعه من تقديم التمييز، وهو أن التمييز في هذه الأفعال فاعل في الحقيقة، وذلك إذا قلنا: (تصبب عرقاً)، فالفاعل (العرق) في المعنى، ولكنه نقل عنه إلى الشخص، فلما كان فاعلاً في المعنى، وكان الفاعل في الأصل لا يجوز تقديمه إلا على نية التأخير، كذلك لا يجوز أن يقدم هذا إذا كان فاعلاً[(3)].

وذهب الأنباري(ت:577هـ) إلى عدم جواز تقديمه فلا نقول: (نفساً طاب محمدٌ)، فالتمييز هنا فاعل في المعنى، فأصل الجملة السابقة (طابت نفس محمد)، فإذا تقدمت تقع في موقع لا يقع فيه الفاعل؛ لأن النحاة بينوا أن الفاعل إذا تقدم خرج على أن يكون فاعلاً[4].

وردَّ الأنباري على حجج الكوفيين، وذلك أن ما احتج به الكوفيون من الشعر(أتهجر ليلى بالفراق حبيبها)، فذلك لا حجة فيه، فهذا جاء في الشعر على طريق الشذوذ، فلا يكون فيه حجة، وقولهم:(إنه فعل متصرف، فجاز تقديم معموله

---

(1) العكبري، التبيين، ص396.

(2) العكبري، التبيين، ص398.

(3) ابن الوراق، علل النحو، ص536-537.

(4) الأنباري، الإنصاف، ص223 - 224.

عليه كسائر الأفعال المتصرفة)، فرد الأنباري على ذلك أن الفرق بينهما ظاهر؛ لأن المنصوب في (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)) مفعول لفظاً ومعنى ، وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها، فلا حجة فيه؛لأنهم لا يقولون به، ولا يعتقدون صحته[1].

وبيَّنَ اليمني(ت:599هـ) أنه لا يجوز إقامة التمييز مقام المميز إلا في (نِعْم وبئس) ولا عطف بعضه خلافاً للنعت، فإذا أتبعت بعضه بعضاً بغير حرف جار مثل قولنا: (عندي أحد عشر رطلاً زيتاً)، ولا يجوز تعريفه ولا تثنيته ولا جمعه خلافاً للتوكيد، ولا يجوز أن نعتبر بالتمييز كل المقادير كما ذكر بعضهم، وإنما يعتبر به الممسوح وما أشبهه كقولنا: (ما في السماء موضع إهاب خالياً) أي مقدار ذلك، ولو اعتبرت المقدار مثل (عندي عصوان عوسجاً وباب ساجاً)، فلا يجوز أن نقول: (عندي مقدار باب ساجاً)[(2)].

وبيَّن ابن الناظم (ت:672هـ) في شرح العمدة أن التمييز ينصب بفعل متصرف متقدم، فيقول في شرح العمدة[3]:" بقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وجعله في النظم قليلاً فقال:

وعَامِلَ التَّمْيِيْزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيْفِ نَزْرًا سُبِقَا

واعترض الرضي على الكلام السابق لابن الناظم؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغيِّر عما كان مستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل[4].

---

(1) الأنباري، الإنصاف، ص222 -223.

(2) اليمني، كشف المشكل في النحو، ص315.

(3) الناظم، جمال الدين محمد بن مالك(ت672هـ)، 1977، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، دراسة وتحقيق عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، مجلد واحد، وتحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مجلدين، مطبعة الأمانة، القاهرة، ج1، ص359.

(4) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،1417 – 1996م دراسة وتحقيق يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الإدارة العامة للثقافة والنشر، القسم الأول، ص713.

وضعَّف الرضي (ت:686هـ) رأي جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله؛ لأنه يستدعي جواز تقدمه إذا لم يكن فاعلاً في المعنى، وقد جوز المبرد[1] والكسائي[2] التقديم إذا كان العامل الفعل الصريح نحو (طاب زيد أبا)، وقد علل الرضي ذلك بأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور، أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازماً وقد استدل على ذلك بقوله تعالى L M L K M [(3)]، فالتقدير في هذه الآية هو (وفجرنا عيون الأرض)، فالتمييز مفعول به في المعنى وليس فاعلاً فالإستراباذي يعلل سبب جواز التقديم أنه إذا كان فاعلاً في المعنى فلا مانع من تقديمه[(4)].

ووافق المرادي(ت:749هـ) في شرح التسهيل جمهور النحاة في منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً، وهذا الكلام عند المرادي يشمل الوصف وغيره، فأما الوصف فقياس من أجاز التقديم مع الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا في أفعل التفضيل كقولنا:(ما نفسا زيد أطيب)، وأما في غيره فهو كما وافق فيه المرادي إجماع النحويين إلاَّ في قولنا:(زيد القمر حسنًا)، فما انتصب بعد اسم شبه به الأول ففيه خلاف بين النحاة[5].

وتناولت ميريهان مجدي في بحث لها بعنوان **(تقديم التمييز على عامله الفعل)** هذه المسألة، وبيَّنَت أنه جائز تقديم التمييز على عامله، فمعنى ذلك أنك إذا قلت: (طاب زيدٌ نفساً) جاز لك أن تقول: (نفساً طاب زيدٌ)؛ لأنه تمييز عمل فيه النصب فعل، والعامل إما أن يكون فعلاً، وإما أن يكون جارياً مجرى هذا الفعل، وقد أوردت ميريهان في ثنايا بحثها آراء العلماء في هذه المسألة ومنهم المبرد الذي يقول: إنه إذا كان العامل فعلاً جاز تقديمه كقولنا: (عرقاً تصببت)، وهذا الكلام لم يُجِزْه سيبويه؛ لأنه يراه كقولنا: (عشرون درهماً)، فعنى هذا أن المبرد يذكر علة منع سيبويه تقديم التمييز

---

(1) انظر المبرد، المقتضب، ج3، ص36.

(2) انظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص776.

(3) سورة القمر/ 12.

(4) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ص712.

(5) المرادي، شرح التسهيل، ص593.

على العامل الفعل، والعلة أنه لا يجوز أن نقدم كلمة (درهماً) وهي تمييز فنقول: (عندي درهماً عشرون)، ولا يجوز أيضاً أن نقول (درهماً عندي عشرون)، والجائز هو أن نقول: (عندي عشرون درهماً) فقط على رأي سيبويه(1).

فالنحاة قد ذهبوا إلى منع تقديم التمييز على عامله مطلقاً إلا بعضهم الذين أجازوا مثل المازني، والمبرد معتمدين في ذلك على الأدلة السماعية، والقياسية السابقة الذكر، وقد بيَّنَ ابن يعيش أنه لا يجوز قياس التمييز على الحال، فهناك فرق بينهما من جهة استيفاء الفعل فاعله من جهة المعنى، فعندما نقول: (رأيت محمداً ضاحكاً)، فهنا استوفى الفعل فاعله لفظاً ومعنى، وأما قولنا: (طاب محمد نفساً)، فقد استوفاه لفظاً، ولم يستوفه من جهة المعنى[2].

ويرى الباحث أن الراجح في هذه المسألة النحوية أنه كما لا يجوز تقديم المفرد على عامله، والعامل فيه الاسم التام، كذلك لا يجوز تقديم تمييز الجملة أو النسبة على عامله؛ لأن العامل فيه هو الكلام التام، فكما لا ينتصب التمييز عن الاسم إلا بعد تمامه بالتنوين، أو النون، أو الإضافة، كذلك لا ينتصب تمييز النسبة إلا بعد أن تتم هذه النسبة بذكر ركنيها الأساسيين، فقولنا: (طاب زيد) نكون قد نسبنا الطيب لزيد، ولكنها نسبة فيها إبهام من حيث إنها تحتمل وجوهاً عدة، فلا يجوز أن تأتي بتفسير لهذه النسبة، أو رفع لهذا الإبهام، قبل أن نذكر ما بهما تنعقد هذه النسبة ويقع فيها الإبهام.

ويرى الباحث أيضاً أن الاعتراض بورود التمييز المحول عن المفعول في قوله تعالى: {وفجّرنا الأرض عيوناً}، فإنه لما امتنع تقديم ما كان محولاً عن الفاعل أجروا عليه ما كان محولاً عن المفعول؛ ليكون الباب على فهم واحد، وهو أن العيون وإن كانت في الأصل مفعولاً بها، لكنها تأتي فاعلة من حيث الانفعال؛ لأن العيون تتفجر فتكون فاعلة.

---

(1) محمود، ميريهان مجدي، بحث بعنوان تقديم التمييز على عامله الفعل، قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، شاه، ماليزيا.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص73 – 74.

- **مسألة العمل في الاستثناء.**

اختلف النحاة في عامل الاسم المنصوب على الاستثناء، وقد تناول العكبري في التبيين آراء النحاة في هذه المسألة، وهي أن المبرد والزجاج ذهبا إلى أنه منصوب بمعنى (استثني)، والفراء قال: (إلاَّ) مركبة من(إن)، و(لا) فإذا نصبت بـ(إنْ)، وإذا رفعت كانت (لا) للعطف، وأما الكسائي فقال: إنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالتمييز [1].

وبيَّنَ العكبري في التبيين أن قولنا: (قام القوم زيداً) غير صحيح في المعنى، وقولنا: (قام القوم إلاَّ زيداً) صحيح في المعنى، فصحة المعنى حادثه مع حدوث إلا فوجب أن ينسب ذلك إليها فهي التي علقت زيداً بِ(قام)[2].

وأبدى سيبويه رأيه في مسألة العمل في الاستثناء فقال[(3)]:" أتاني القومُ إلاَّ أباك، ومررت بالقوم إلاَّ أباك، والقوم فيها إلاَّ أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام".

واضطربت آراء النحاة في مقصودهم من النعت بـ(إلاَّ) فالمتأخرون يرون أن المراد به الوصف، فهي محمولة في المعنى والتقدير على (غير)، ويجمع النحاة على أن النعتية مركبة من (إلاَّ) وما بعدها، فقال سيبويه[4]: "هذا باب ما تكون فيه (إلاَّ) وما بعدها وصفاً"، وقال المبرد(ت:286هـ): "باب ما تقع فيه (إلاَّ) وما بعدها نعتاً بمنزلة (غير) وما أضيفت إليه كقوله تعالى M لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ ´ µ ¶ ¸ L[5]، فالمراد عند المبرد (لو كان فيهما آلهة غير الله)[6]، وقد رجَّحَ ابن هشام قول سيبويه فقال: "دلّ على أن الصواب قول سيبويه: أنَّ (إلاَّ) وما بعدها صفة [(7)].

---

(1) العكبري،التبيين، ص400.

([2]) العكبري، التبيين، ص401.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص331.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص331.

(5) الأنبياء/ 22.

(6) المبرد، المقتضب، ج4، ص408

(7) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص84.

وأورد الزمخشري(ت:538هـ) في الكشاف مثالاً على الاستثناء وهو قوله تعالى: M [\ ] ^ _ L[1]، فالمصدر المؤول منصوب على الاستثناء المنقطع، والتقدير (لكن الذي فطرني فإنه سيهدين)، وقد أجاز الزمخشري جعل (إلاَّ) وما بعدها نعتاً لما قبلها، ولذلك فقد جعل الوجه الثاني من إعراب الآية السابقة هو الجر على البدلية من الاسم المجرور بـ(من) والتقدير (إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني)، وقد خرَّجَ الزمخشري جواز البدلية على وجهين وهما: إن الله ذاته مخالفة لجميع الذوات، بالإضافة إلى أن الله غير معبود بينهم والأوثان معبودة [2].

وردَّ الأنباري في الإنصاف على كلمات الكوفيين(إن إلاَّ قامت مقام أستثني، فينبغي أن تعمل عمله، فرد الأنباري أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز فقولنا: (ما زيدٌ قائما) فيكون صحيحاً، وقولنا:(ما زيدًا قائما) على معنى نفيت زيدًا، فهذا فاسد عند الأنباري، فالأنباري لم يجز إعمال معاني الحروف؛ لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال؛ طلبا للإيجاز والاختصار، فإذا أعملت معاني الحروف رجعت إلى الأفعال[3].

وتناول ابن عقيل(ت:769هـ) في شرحه خلافات طويلة بين النحاة حول هذه المسألة النحوية، منها أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق، فيكون عمل (إلاَّ) هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها كحرف الجر الذي يعدي الفعل إلى الاسم، وهذا مذهب السيرافي كما ذكره ابن عقيل، وهناك من نسبه إلى سيبويه وابن عصفور ، ومن الاحتمالات الأخرى للعامل في الاستثناء التي أشار إليها ابن عقيل، هو أن الناصب له هو نفس (إلاَّ)، وهذا مذهب ابن مالك الذي صرّح به، أو أن يكون العامل في

---

(1) الزخرف/ 27.

(2) الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به وخرَّجَ أحاديثه وعلَّق عليه خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت – لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة،، 1430هـ –2009، ص988.

(3) الأنباري، الإنصاف، ص228.

الاستثناء هو الفعل الواقع قبل (إلاَّ) باستقلاله لا بواسطتها كما ذهب إليه السيرافي، أو أن يكون العامل فعلًا محذوفًا تدل عليه (إلاَّ) تقديره (أستثني) [1].

وبيَّنَ ابن عقيل في شرحه أيضاً أنه لا يكون في الكلام المتقدم على ما يصلح لعمل النصب من فعله أو نحوه فنقول: (إنّ القوم إخوتك إلاَّ زيداً)، وبالتالي لا يجوز أن يكون العامل الذي قبل إلاَّ هو الناصب لما بعدها.

ويرى الباحث أن العامل هو الفعل المتصرف؛ لأنه كما أثبته ابن عقيل، لا يجوز أن يكون العامل الذي قبل (إلاَّ) هو الناصب لما بعدها، وبالتالي فإنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله كما ذهب إليه البصريون في هذه المسالة، وهذا هو الراجح في هذه المسالة النحوية.

***مسألة "غير" بين الإعراب والبناء.**

اختلف النحاة في هذه المسألة فيقول البصريون: إنه إذا أُضيفت (غير) إلى متمكن لا يجوز بناؤها، وإذا أضيفت إلى غير متمكن جاز بناؤها وإعرابها، بينما الكوفيون أجازوا بناءها مطلقاً[2].

وأيّد العكبري وجهة نظر البصريين، وذلك أنها اسم معرب قبل الإضافة، فبقيت على إعرابها بعد الإضافة كسائر الأسماء المعربة، وقد مثَّلَ العكبري لذلك بـ(مررت بغير زيد)، فغير هنا معربة، ولو جاز البناء، وفق رأي العكبري، لكان لعلة الإضافة، والإضافة هنا موجودة، وقد استدل العكبري على وجهة نظره النحوية بأوجه نحوية عديدة: منها أن (غير) لا تتعرف بالإضافة، بل تبقى نكرة، والنكرات معربات، وبالإضافة إلى أن (غير) لا معنى لها بالإضافة، فلو كانت الإضافة علة البناء لوجب ألا تعرب في موضع[3].

وقد بيَّنَ الوراق(ت:381هـ)، أن لفظة (غير) دخلت في الاستثناء؛ لأنها توجب إخراج المضاف إليها من الحكم المتقدم فعلها كقولنا: (مررت برجل غيرك)، فالمعنى أني اقتطعت بمروري آخر من الناس كلهم، والاستثناء إنما هو اقتطاع شيء من

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج2، ص211.

(2) العكبري، التبيين، ص416.

(3) العكبري، التبيين، ص417.

شيء، فلما ضارعت معنى الاستثناء أدخلت فيها حكم (سوى) كحكم غير؛ للتقارب بينهما من معنى[1].

وتناول ابن عقيل(ت:769هـ) هذه المسألة، وبيَّنَ أن (غير) حكم المستثنى بها الجر؛ لإضافتها إليه، وتعرب (غير) بما كان يعرب به المستثنى بـ(إلا) فنقول: (قام القوم غَيرَ زيد) بنصب (غير) ونقول: (ما قام أحدٌ غَيْرُ زيدٍ وغيرَ زيدٍ) بالإتباع والنصب[2].

ومعاني (غير) تتنوع وتتشعب وظائفها فهي تأتي نعتاً، وتستعمل استثناء بحملها على إلا، وتؤدي وظيفة لا النافية فتنفي بها الذات كقوله تعالىMتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ L [3]، وقد اشترط فيها بعض النحاة (كالعكبري والزمخشري) أن تقع بين شيئين متضادين، فهي كل اسم يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات، وإن أضيفت إلى المعارف، ولذلك فقد قال أكثر النحاة: إن الأسماء الموغلة في الإبهام كـ(غير) تبنى عند إضافتها إلى مبني كقولنا: (أنت رجل مميز غيرَ أنك تقصّر في بعض الأمور)[4].

وتناول الرضي هذه المسألة النحوية، وبيَّنَ أن أصل (غير) هي الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إما بالذات نحو(مررت برجل غير زيد)، وإما بالصفات نحو(دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت)، وحملت (غير) على (إلا) في الاستثناء في بعض المواضع أي صار ما بعد (إلا) مغايرا لما قبلها ذاتا، أو صفة كما بعد (غير)، ولا تعتبر مغايرته له نفياً وإثباتاً كما كان في أصلها، وصار ما بعد (غير) مغايرا لما قبلها نفياً وإثباتا كما بعد (إلاَّ)، وقد أضاف الرضي أن حمل (غير) على (إلاّ) أكثر من العكس؛ لأن(غيراً) اسم، والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف،

---

(1) الوراق، علل النحو، ص545.

(2) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، ج2، ص225.

(3) سورة الأنعام/ 93.

(4) السراقبي، وليد محمد، التعارض بين إلاَّ وغير في النحو العربي، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص5. www.majma.org.jo/majma/index.php/2004.

فوقع(غير) في جميع مواقع (إلاَّ) في المفرغ وغيره، والمنقطع وغيره مؤخراً عن المستثنى ومقدما عليه، إلا أنه لا يدخل على الجملة كـ(إلاّ)؛ لتعذر الإضافة إليها[1].

***مسألة "حاشا" بين الاسمية والفعلية.**

اختلف النحاة في هذه المسألة، وهذا الخلاف لم يكن بين البصريين والكوفيين فقط، بل كان بين البصريين أنفسهم فمنهم من قال: إنها تكون حرفاً، وتكون فعلاً ومنهم من قال: إن حاشا في الاستثناء حرف جر، بينما الكوفيون قالوا: إنها فعل(2).

وأما من قال: إن حاشا في الاستثناء حرف جر فحجتهم في ذلك السماع والقياس، فمن السماع قول الشاعر:

فَلَاْ أَهْلُ إلاَّ دُوْنَ أَهْلِكَ عِنْدَنَا   وَمَاْلِكَ حَاْشَا بِبيتِ مَكَّةَ مِنْ عَدْلِ

وأما القياس فقد استدلوا عليه بأمثلة كثيرة منها أننا نقول في القياس (حاشاي) ولا نقول: (حاشاني)، ولو كان فعلاً لقلناه كما نقول (راماني)، وأما البصريون فيقولون: إنه قد صرف فيقال: (حاشَيتُهُ، وأُحاشيه) ومنه قول النابغة:

(ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ) (3)

وقد رد العكبري في اللباب على الحجج التي اعتمد عليها الكوفيون لإثبات فعلية حاشا، منها: أنها متصرفة نحو (أحاشي ومحاشي)، وأصلها من (حاشية الشيء) أي طرفه، بالإضافة إلى أن الحذف يدخلها كقولنا: (حاشَ الله)، وحرف الجر يتعلق بها كقولنا: (حاشا لله)، وذلك من خصائص الأفعال، فالتصرف ليس كما ذكره الكوفيون، فحاشا مشتق من لفظ الحرف كقولهم: (هلل) أي قال: (لا إله إلا الله)، وأما الحذف فقد دخل الحروف فقالوا في سوف (سوْ) وفي لعلّ (علّ)، وأما دخول حرف الجر عليها فاللام في (لله) زائدة(4).

---

(1) شرح الرضي على الكافية، ج2، ص125 –126.

(2) العكبري، التبيين، ص410.

(3) العكبري، التبيين، ص412.

(4) العكبري، اللباب، ج1، ص309–310.

وتناول المبرد(ت:286هـ) هذه المسألة، ذهب إلى فعلية حاشا مستدلاً بقول النابغة الذي عجزه[(1)]:

ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ

فيقول المبرد[2]:" فلا يجري هذا مجرى الاستثناء، وليس يجوز أن ينصب بحاشا في الاستثناء قياسا على خلا، وقد لزمت العرب فيها أحد الوجهين في هذا الباب: فإن جعل قول القائل: (ولا أحاشي من الأقوام) استثناء، فليجعل قول القائل: ولا يخلو من كيت وكيت استثناء، وليس يجعل أحد من النحويين هذه الكلمة على تصرفها استثناء وكذلك حاشا إذا صرفتها في الأقوام استثناء فليجعل قول القائل، ولا يخلو في الاستثناء لزمت وجهاً واحداً وطريقة واحدة....... فأما في غير الاستثناء، فقد تكون فعلاً كما قال الجرمي: ولا خلاف في ذلك بين أهل العربية".

وردَّ ابن مالك الرأي السابق للمبرد؛ لأن حاشا إذا كانت فعلاً، وقُصد بها الاستثناء فهي واقعة موقع (إلا) ومؤدّية معناها، فلا تتصرف (عدا وخلا وليس ولا يكون)، بل هي أحق بمنع التصرف؛ لأن فيها مع مساواتها الأربعة شبهاً بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى، فحاشا عند ابن مالك حرف جار وهو المشهور ولم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا إن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته، واستدل ابن مالك بقول بعض الأعراب: (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ) [(3)].

وقاس ابن جني(ت:392هـ) في اللمع حاشا على خلا، وبيَّنَ أنَّ حاشا تكون فعلاً وتنصب، وتكون حرفاً فتجر كقولنا: (قام الطلبة حاشا محمداً، وحاشا محمدٍ) وقد استشهد ابن جني على ذلك بقول الشاعر الجُميع الأسدي:

حَاْشَاْ أَبِي ثَوْبَاْنَ إنْ بِهِ   ضناً عَلَى اَلْمَلْحَاْةِ واَلشَّتْمِ

([1]) المبرد، المقتضب، ج4، ص392.

([2]) المبرد، المقتضب، ج4، ص392.

([3]) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص225.

فحاشا في البيت الشعري جرت الاسم الذي بعدها، وأما إذا قلنا: (ما حاشا) فهي تنصب بوجود (ما) معها[1].

وتابع الأصبهاني(ت:543هـ) في شرح اللمع هذه المسألة، وبيَّنَ أن مما يحتج بفعلية حاشا قوله تعالى L 9 8 7 M[2]، وهناك قراءة أخرى بحذف الألف منها (حاشَ لله)، فبيّن الأصبهاني أن الحذف قلما يدخل في الحرف، فبابه الأفعال والأسماء، وإذا كان (حاشا لله) فعلاً، فيحتاج إلى الفاعل، وفاعله مضمر في الآية وتقديره (حاشا يوسف)، فـ(حاشا) لا تكون هنا حرفاً؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله، وقد جاءت بعدها اللام[3].

وردَّ ابن مالك (ت:672هـ) في شرح التسهيل على بعض المتعصبين الذين يمنعون فعلية حاشا بقول بعض العرب (حاشاي)، ولم يقل (حاشاني) كقول الشاعر الأقيشر الذي استشهد به ابن مالك:

فِي فِتْيةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلهَهُمْ   حَاْشَاْيَ إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

وبيّن ابن مالك أن ما سبق، يدل على استعمالها حرفاً؛ لأنه أكثر من استعمالها فعلاً، فمن قال: (حاشا الشيطان)، فنصب بها دعته حاجة إلى استثنائه نفسه قاصراً للنصب، لقال: (حاشاني) كما يقال: (عساني)، فحاشا تناظر عسى؛ لأنها تساويها في عدم التصرف، وتأدية كل واحدة منهما معنى حرف[4]، وقد ذهب ابن مالك في موضع آخر من شرح التسهيل إلى أن حاشا قد تأتي فعلاً فقال[5]:"وكون (حاشا) حرفاً جاراً هو المشهور؛ ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: (اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع)، وأما (حاشا فقد سمعت من ينصب بها".

---

(1) ابن جني، اللمع في العربية، ص126.

(2) سورة يوسف/ 31.

(3) الأصبهاني، شرح اللمع، ص226.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص307.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل ج2، ص306.

وتابع ابن هشام(ت:761هـ) ابن مالك، وبيّن رأيه في هذه المسألة، وقال إن حاشا تأتي على الأوجه الآتية[1]:

1- أن تكون فعلاً متعديّاً متصرفاً، كقولنا: (حاشيته) بمعنى (استثنيته)، وقد استدل ابن هشام على هذا الوجه بقول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: (أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة)، فالمعنى الوارد في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، و(ما) في قول الرسول نافية، وهناك من توهّم أنها (ما) المصدرية.

2- أن تكون تنزيهية، نحو قولنا (حاشَ الله)، وهذا الوجه اعتمده المبرد وابن جني والكوفيون على أن حاشا فعل، ودليلهم على ذلك تصرفهم فيها بالحذف، وإدخالهم إياها على الحرف، وهذه الأدلة عند ابن هشام تنفي الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، فالمعنى الوارد في الآية الكريمة {حاشَ لله} أن يوسف جانَبَ المعصية لأجل الله، ومثل هذا التأويل لا يتأتى في قوله تعالى {حاش لله ما هذا بشراً} والصحيح عند ابن هشام أنها اسم مرادف للبراءة (من كذا) بدليل قراءة بعضهم (حاشاً لله) بالتنوين، كما يُقال براءة لله من كذا.

وبذلك فقد أشار ابن هشام الأنصاري إلى أن قراءة ابن مسعود -رضي الله عنه- (حاشَ الله) كـ(معاذ الله) جاراً ومجروراً كما وهم البعض؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم؛ لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية، وهناك من زعم أنها اسم فعل ماضٍ بمعنى (أتبرأ)[2].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن جني هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن وجهة نظره تحتمل الوجهين، وهذا يبعدنا عن باب الجدل والخلاف في هذه المسألة، فتكون فعلاً على أن ما بعدها مفعول به، وتكون حرفاً على أنّ ما بعدها مجرور بها، وهذا من باب البُعد عن التكلف في اللغة، وكون اللغة الفصحى تسعى دائماً إلى الاختصار والميل إلى السهولة والتيسير على قارئها.

([1]) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص140.

([2]) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص141.

***مسألة "سوى" لا تقع إلا ظرفاً.**

اختلف النحاة في مسألة الظرف "سوى" فقال البصريون: إن الأصل في (سواء)، و(سوى) ظرفٌ ، بينما قال الكوفيون: إنها تقع ظرفاً وغير ظرف، واحتج البصريون بالاستقراء بحيث أن كل موضع استعملت فيه (سوى) كانت ظرفاً، وفي الموقع الذي وقعت فيه غير ظرف فهي فيه غير متأولة، بالإضافة إلى أن (سوى) وقعت ظرفاً بلا خلاف، فإما أن يكون ذلك وضعها واستعمالها في غيره مجازاً أو بالعكس، أو هي في كل ذلك حقيقة لا وجه إلى الثاني إذ لا قائل به، وأما الكوفيون فقد احتجوا بما جاء في الشعر العربي والقرآن الكريم، فمن القول الشعري قول الشاعر:

تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوائِكا [1].

وقوله تعالى: M P Q R S L [2].

فالكوفيون يثبتون أن كثرة استعمالها غير ظرف يدل على أن موضوعها على ذلك، ولأن (سواء) بمعنى مكان، ومكان يكون ظرفاً وغير ظرف وكذلك (سوى) [3].

ورد العكبري على الكوفيين، وبين أن المواضع التي جاءت فيها ظرفا لا يدل أصلها على غير الظرفية، فمثلاً الظرف (عند)، فقد خرج عن الظرفية بـ(من) في قوله تعالى: M حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنۡ عِندِكَ قَالُواْ لِلَّذِينَ أُوتُواْ ´ µ ¶ ¸ ۚ L [4]، وقد أثبت العكبري رأيه بمثال آخر، هو أنّ أداة الاستثناء (إلا) حرف، وقد وقعت بمعنى غير كقوله تعالى: M لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ ´ µ L [5]. فالتقدير غير الله، ومع ذلك لم تخرج عن كونها حرف استثناء[6].

([1]) ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، ص89.

([2]) سورة الممتحنة /1.

([3]) العكبري، التبيين، ص421.

([4]) سورة محمد/ 16.

([5]) سورة الأنبياء/ 22.

([6]) العكبري، التبيين، ص422.

وأشار العكبري في اللباب إلى أن (سوى) جاءت غير ظرف قليلاً، فهي ظرف في الأصل، ولا تستعمل في الاستثناء إلا منصوبة إذا وقعت بعد تمام الكلام كقولنا: (جاء الطلاب سوى محمد)[(1)].

وأما سيبويه(ت:180هـ) فقد جعل (سوى) ظرفاً لغير المتصرف، فقال في باب ما يحتمل الشعر[2]: "وجعلوا ما لا يجري من الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء"، وقد استشهد سيبويه بقول المرار بن سلامة العجلي:

وَلَاْ يَنْطِقُ اَلْفَحْشَاءَ مَنْ كَاْنَ مِنْهُم   إِذَاْ جَلَسُوا مِنَّا وَلَاْ مِنْ سَوَاْئِنَا[3]

وقال الأعشى: وما قصدت من أهلها لسَوائكا؛ لأن معنى (سواء) معنى غير[4].

وتناول الأنباري(ت:577هـ) هذه المسالة النحوية فقال: (ذهب الكوفيون إلى أن (سوى) تكون اسماً، وتكون ظرفاً، وذهب البصريون إلا أنها لا تكون إلا ظرفاً)، ثم ذكر الأنباري الحجج التي احتج بها كل فريق، ورد على رأي الكوفيين، وهو أن ما ذكروه من الشواهد الشعرية، فهو للضرورة ، فعند الأنباري يجوز أن تخرج (سوى) عن الظرفية في ضرورة الشعر، ولكن الخلاف لم يقع في حال الضرورة، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسما بمنزلة (غير) في حال الضرورة؛ لأنها في معنى (غير)[(5)].

وردَّ ابن مالك(ت:672هـ) الرأي السابق لسيبويه، وبين أنّه إذا كان سيبويه قد صرَّحَ أنَّ معنى (سواء) معنى (غير)، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية من (غير)، فالظرف في العُرف ما ضُمن معنى(في) من أسماء الزمان أو المكان، و(سوى) ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفاً، وإن سَلِمَ كونه ظرفاً لم يَسْلَمْ لزوم الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثراً أو نظماً، فإن تعلّق في إدعاء الظرفية بقول العرب:

([1]) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص309.

([2]) سيبويه، الكتاب ، ج1، ص31.

([3]) البيت للمرار بن سلامه العجلي ، البغدادي، عبد القادر بن عمر ، (ت: 1093هـ)، 1417 هـ – 1997 م ،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة، ج3، 438.

([4]) انظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص32.

([5]) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 41، ص253.

(رأيت الذي سواك)، فوصلوا الموصول بسواك وحده، وقد بيّن ابن مالك أنه جاز الوصل بـ(سوى)، ولم يجز بـ(غير) وهما معنى واحد؛ لأن هذا من النوادر كنصب (غدوةً) بعد (لدن)، وهذا بالإضافة إلى أن (سوى) لازمة الإضافة لفظاً ومعنى، فَشُبِه بالظرف (عند)، والظرف (لدى) في ذلك مع كثرة الاستعمال، فعومل بالوصل به معاملتها، ولم تعامل "غير" هذه المعاملة؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظاً[(1)].

وذكر ابن هشام (ت:761هـ) أن (سواء) تأتي لمعانٍ عديدة، فمن معانيها (المكان)، أو بمعنى (غير)، وفي ذلك خلاف، فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر عند ابن هشام، وقد رجح ابن هشام رأي الزجاجي الذي بيّن فيه أن (سوى) كغير في المعنى والتصرف كقولنا: (جاءني سواك) بالرفع على الفاعلية، و(رأيت سواك) بالنصب على المفعولية، (وما جاء أحد سواك) بالرفع والنصب، وقد ردّ ابن هشام على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة كقولهم: (جاء الذي سواك)[(2)].

وذهب الرضي في شرح الكافية إلى أنَّ الأصح في إعراب (سوى) النصب على الظرفية؛ لأن الأصل في (سوى) صفة ظرف مكان وهو (مكاناً)، كقوله تعالىM o p q r s L[3]، أي مستوياً، ثم حُذِفَ الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي معنى الاستواء الذي كان في (سوى)، فصار(سوى) بمعنى (مكاناً) فقط ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ مكان، لمَّا قام مقامه في إفادة معنى البدل كقولنا:(مكان محمد)، أي بدله: لأن البدل سادٌّ مسدَّ المبدل منه وكائن مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء؛ لأننا إذا قلنا:(جاءني القوم بدل زيد)، أفاد أن زيداً لم يأتِ، فجرد عن معنى البدلية أيضاً لمطلق معنى الاستثناء[4].

ويرى الباحث أن (سوى) تعامل معاملة (غير) فتأتي مجرورة كما في الشاهد الشعري الذي استشهد به سيبويه، وتأتي مرفوعة كقولنا: (لم يبقَ في الميدان سوى المقاتلين)، فهي مرفوعة على أنها فاعل، وتأتي منصوبة كقولنا:(إنَّ سواك مَنْ يلتزم

([1]) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص316.

([2]) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص161.

([3]) طه/ 58.

([4]) شرح الرضي على الكافية، ج2، ص131 – ص132.

حدود الله)، فهي منصوبة على أنها اسم (إن)، وبالتالي فإنه من خلال ما سبق من الأمثلة الشعرية والنثرية، فإن جمهور النحاة الذين توصلوا إلى أن (سوى) لا تكون إلا ظرفاً خلافٌ لما توصلت إليه هذه الدراسة، فما ورد من الشواهد، فهو للضرورة إن كان شعراً، وعلى سبيل التأويل إن كان نثراً والله أعلم بالصواب.

***مسألة حد الفعل.**

إن مصطلح الحد من المصطلحات النحوية التي أشارت إليها كثير من الدراسات، وقد ظهرت عند الكوفيين بعد اندماجها في وضع المصطلحات العلمية، وقد كانت نشأتها متأخرة بالنسبة لتقدم دراسة النحو، وخير ما يؤكد علم الحدود النحوية أنه لم يكن مستقلاً بذاته، ولا بالدراسة عند القدامى وهو عدم وجود كتب لذلك بحيث تكون هذه الكتب كثيرة التطور، وقد تابع الزمخشري من سبقه من النحاة في الحاجة إلى الحدود النحوية، وقد كانت الحدود التي وضعها الزمخشري عدداً لا بأس به من المصطلحات النحوية، ولم يبدأ حديثه عن موضوع نحوي كحديثه عن الاسم ثم الفعل ثم الحرف(1).

وبيَّنَ العكبري في التبيين أن حد الفعل ما دلَّ على معنى وزمان محصل، وهذا هو الرأي الذي اعتمده ابن السراج، إلا أنهم أضافوا إليه لفظة (غير) ليدخل فيه المصدر، وإذا حذفت (غير) لم يدخل فيه المصدر، والسبب في ذلك كما بينه العكبري هو أنَّ الفعل يرتبط بزمان معين فقط فيكون ماضيا، أو حاضراً، أو مستقبلاً، وأما المصدر فهو لا يرتبط بزمن معين، وهو يدل على مطلق الحدث(2).

وردَّ العكبري في التبيين على كثير من الآراء النحوية التي صدرت حول هذه المسألة، فمن قال: إنَّ الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه، فقد رد العكبري على هذا الرأي، أن هذا يقرب من قولهم في حد الاسم ما جاز الإخبار عنه، فالإسناد

(1) المصطلح النحوي وأصل الدلالة (دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري) تقديم حسن حمزة، 1971، جامعة ليون الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ، ص137-141.

(2) العكبري، التبيين، ص139.

والإخبار متقاربان في هذا المعنى فهو علامة وليس حقيقة؛ لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظاً، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه[1].

وبيَّنَ سيبويه في الكتاب أن حد الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولمَّا يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع[2].

وأما ابن السراج(ت:316هـ)، فقد بيَّنَ أن الفعل ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ أو حاضرٍ أو مستقبل، وقد اجتمع على هذا الرأي كثير من علماء النحو منهم الزجاجي، والكسائي، والفراء، وجماعة من الكوفيين، ومنهم من قال: "إنه ما دلَّ على ضربين يدلان على ثلاثة معانٍ، وإنما الفعل على ضربين؛ لأن صيغة المستقبل والحال واحدة"[3]، وقد وردت آراء أخرى في حد الفعل، وهي أن الفعل ما دلَّ على حركة، وما دلّ على حدوث شيء في زمان محدود، وأن الفعل ما احتمل الضمير[4]، وابن هشام قال[5]: إنه ما دل على معنى، ويكون مقترناً بالأزمنة الثلاثة الماضي والمضارع والأمر.

وما يراه الباحث في هذه المسألة أن الفعل طرف مهم من أطراف الجملة، ومكونات الفعل هي الحدث، ومن يقوم بهذا الحدث والزمن الذي يقع فيه، والأفعال لا تنفصل عن زمانها، وهذا الأمر يقتضي أن يكون الزمان أحد مقومات الفعل ومن العناصر المهمة له، بحيث يوجد الفعل عند وجود الزمان، ويزول الفعل بزوال الزمان، وهذا ما يرجحه الباحث في هذه المسألة النحوية؛ والسبب في ذلك أن هذا التلازم بين الفعل وزمنه يستند إلى منهج النحاة في التحليل الذي يقوم على دراسة الصيغ النحوية والوظائف التي تعتمد عليها هذه الصيغ، بالإضافة إلى دراسة هذه الصيغ من جوانب

---

(1) العكبري، التبيين، ص140.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص12-13.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص38.

(4) ابن فارس، (ت395هـ)، 1964، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية بيروت، ص85.

(5) الأنصاري، جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام(ت761هـ)، متن شذور الذهب، الطبعة الأخيرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ص2.

فلسفية، وعلى أثر هذه النظرية الفلسفية قسَّمَ جمهور النحاة الأفعال إلى ثلاثة أنواع: الماضي والمضارع والأمر، وهذا تطبيقاً للنظرية الثلاثية للزمن، فهم قد جعلوا لكل قسم من الزمن نوعاً من الأفعال.

***مسألة المضاف إلى ياء المتكلم.**

هذه المسألة من المسائل التي لا خلاف فيها بين البصريين والكوفيين، فلم يذكرها الأنباري في كتابه، والعكبري أبدى رأيه في هذه المسألة النحوية وقال[1]: "إننا نقول هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقلة كما تستثقل على الياء في المنقوص، وكما تمتنع على الألف، ولم يمنع ذلك من كونه معرباً، وأما الوجه الآخر أنه مبني وعلة بنائه أن حركته صارت تابعة للياء، فتعذر أن تكون دالة على الإعراب، ولذلك أشبه الحرف؛ لأنه أصل قبل الإضافة وصار بعد الإضافة تابعاً للمضمر الذي هو فرع".

وأما النحاة الذين احتجوا أن المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب، إذ لو كان معرباً لظهرت فيه حركة الإعراب؛ لأنه يقبل الحركة وليس بمبني فوجب أن يعرف باسم يخصه وقد أطلق عليه النحاة لقب الخصيِّ، فتلقيبه (بالخصيّ)[2]، كما احتج به النحاة موافقٌ لمعناه؛ لأن الخصيَّ معدوم فائدة الذكورية، ولم يثبت له صفة الأنوثية فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم، فإنه كان قبل الإضافة معرباً، فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب، ولم يثبت له صفة البناء، وقد رد العكبري على هذا الرأي أن تسميته خصياً خطأ؛ لأن الخصي ذكرٌ لا على التحقيق، وإن زال عنه بعض أعضائه وحقيقة الذكورية وحكمهما باقيان، ولا يجوز أن يقال ليس بذكر ولا أنثى[3].

وركَّزَ النحاة على عدم الفصل بين المتضايفين وحركتهما (كياء المتكلم مع حركتها)، وقد استقبح جمهور من النحاة الفصل بين المتضايفين في الشعر وغيره مع ورود ذلك في العربية في حين أن آخرين أجازوا الفصل بالعطف، وبعضهم الآخر قيَّدَ هذا

(1) العكبري، التبيين، ص151.

(2) العكبري، التبيين، ص151.

(3) العكبري، التبيين، ص152.

الجواز، وقد رجَّحَ بعض النحاة المحدثين أنَّ عزوف القدماء عن استخدام هذا التركيب يرجع إلى ما نقل عن هؤلاء الأئمة من المنع[1].

وتعددت مذاهب النحويين في الحكم الإعرابي للاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذا لم يكن مثنى، ولا مجموعاً على حد المثنى، وهذه المذاهب على النحو الآتي:

مذهب الجمهور: وهو أنه معرب في الأحوال الثلاثة بحسب موقعه في الجملة التي هو فيها، وإعرابه بحركات مقدرة فوق الكسرة التي هي بمناسبة الياء، وقد منع ظهور هذه الحركات انشغال محلها بالحركة المناسبة.

والمذهب الثاني: ما ذهب إليه ابن جني(ت:392هـ) في الخصائص أنه لا معرب ولا مبني؛ لأن الاسم لا ينحصر عنده في كونه معرباً ومبنياً، بل له حالة ثالثة مثل هذا الاسم، وأما كونها غير إعراب؛ فالاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، فدلَّ على أنها غيرُ إعراب، وأما كونها غير بناء؛ فلأنها معربة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء، فـ(غلامي) في التمكن واستحقاق الإعراب كـ(غلامك)[2].

وأما المذهب الثالث: ما ذهب إليه ابن مالك(ت:672هـ) في شرح التسهيل، وهو أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معربٌ على التقدير في حالتي الرفع والنصب؛ لأن حرف الإعراب في الحالتين قد شُغِلَ بالكسرة لمناسبة الياء، فتعذر النطق بغيرها، فحكم بالتقدير كما فعل بالمقصور، وأما في حالة الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك[3].

والمذهب الرابع: هو مذهب صاحب شرح الألفية لابن الناظم(ت:686هـ)، وهو أنه مبني على الكسرة، ومحله بحسب موقعه في جملته، وحجة هؤلاء النحاة أن الحركة لم تحدث بعامل، وإنما حدوثها عن علة، وهي وقوع ياء المتكلم بعدها؛ ولذلك لا تختلف

---

(1) أبو الهيجاء، ياسين محمد،2003، مظاهر التجديد النحوي، عالم الكتب الحديث، ص54.

(2) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية – المكتبة العلمية، د.ت، ج2/356.

(3) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله(ت672هـ)، 1410هـ – 1990م، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى،ج3، ص279.

باختلاف العوامل فنقول مثلاً: (هذا كتابي)، فتختلف العوامل الداخلة على الكلمة دون أن تختلف حركة حرف الإعراب، بل يلزم هذا الحرف الكسرة مع إمكان تحركه، إلاَّ أنَّ هذه الكسرة عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها، وليست كحركة المبني بناءً أصلياً لشبه الحرف، وإنما هي حركة عارضة شبيهة بحركات التخلص من التقاء الساكنين(1).

وقد تناول أبو حيان(ت:745هـ) هذه المسألة وعلَّق على ما ذهب إليه ابن مالك فقال[2]: "ولا أعرف له سلفاً في هذا المذهب، ويقول في المثنى: (قام غلاماي)، (ورأيت غُلاميَّ)، ومررت (بغلامي)، والخلاف الذي في إعراب المثنى جار فيه إذا أضيف إلى الياء"، فإن كان الاسم المضاف للياء مثنى ظهر إعرابه في الأحوال الثلاثة، وإن كان مجموعاً على حدِّه ظهر إعرابه في حالتي الجر والنصب، وقُدِّر إعرابه في حالة الرفع.

والرضي بيَّن أنه إذا أضيف الاسم الصحيح، أو الملحق به إلى ياء المتكلم كُسِر آخره ليناسبها؛ ولهذا جوَّزَ في لغة هذيل قلب الألف المقصورة ياءً، وإن كان الألف أخف من الياء[3].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه العكبري هو الأقرب إلى الصواب، وذلك لأن ظهور الحركة فيه مستثقل كالثقل الذي يظهر على الياء في الاسم المنقوص، وامتناع ظهور الحركة للتعذر، وهذا رأي نحوي مضبوط ودقيق ومعمول فيه ضمن دائرة القواعد النحوية، وأما إذا قلنا: إنه مبني على مذهب العكبري، فالحركة تابعة للياء، ولذلك يتعذر دلالتها على الإعراب، فالحركة صارت أشبه بالحرف الذي هو أصل في الاسم

---

(1) ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن محمد ابن مالك(ت686هـ)، 1312هـ، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، مطبعة القدس، بيروت، ص159.

(2) الأندلسي، أبو حيان(ت:745هـ) ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، ص1847.

(3) شرح الرضي على الكافية، ج2، ص262.

قبل الإضافة، وتابع للمضمر بعد الإضافة، وهذا دليل نحوي دقيق أيضاً يبين حالة البناء في المضاف إلى ياء المتكلم.

***مسألة الإعراب أصل في الأسماء.**

اختلف النحاة البصريون والكوفيون في مسألة الإعراب فيقول البصريون: إن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال، فالأصل في الفعل عندهم البناء، ، بينما يقول الكوفيون: إنَّ الإعراب أصل في الأفعال والأسماء، وهناك من النحويين من قالوا: إنَّ الاعراب أصل في الأفعال وفرع في الأسماء(1).

واحتج العكبري في التبيين على هذه المسألة، وأن ما قالوه: إن الإعراب أُتِيَ به لمعنى لا يصح إلاَّ في الاسم فاختص في الاسم كالتصغير وغيره، فدلل العكبري على ذلك أن الأصل عدم الإعراب؛ لأن الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها، والمعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه؛ لأنّه يفرِّق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تصح في الأسماء ولا تصح في الأفعال، وبذلك تكون الأسماء أصلاً في الإعراب ، وقد رد العكبري على من قال: إن إعراب الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلاً نحو: (أريدُ أن أزورك فيمنعني البوَّاب)، فإذا رفعنا كان له معنى، وإذا نصبنا كان له معنى آخر، ولا فرق في قولنا: (يكتب محمدٌ) في الضم، والفتح، والكسر، والسكون، فإنه في كل حال يدل على الحدث والزمان، وبالتالي بالحركة نفرق بين معاني حرف العطف ولا يفرق بين معنى الفعل(2).

والنحويون عرَّفوا الإعراب أنه اختلاف أواخر الكلم على حدِّ اختلاف العامل نحو: (هذا محمدٌ، ورأيت محمداً)، فمحمد اسم واحد قد اختلف آخره بالإعراب هذا في حال الوصل، وفي حال الوقف نُسَكِّنُ آخره في الرفع والجر فنقول: (هذا محمدْ، ومررت بزيدْ) وفي حالة النصب نترك الفتحة لخفتها، ونحذف التنوين ونعوّض منه ألفاً فنقول: (رأيتُ زيدا).

وبيَّنَ اليمني أن الأسماء والأفعال تشترك في حالة الرفع والنصب؛ لأن عامل الرفع يكون لفظياً ومعنوياً، فلما اشتركا في المعنوي وهو لا يعمل إلا رفعاً، كما قدّمنا

---

(1) العكبري، التبيين، ص153.

(2) العكبري، التبيين، ص154 – 155.

رفع الفعل، والنصب خفيف فاشتركا فيه لخفّته، فالرفع (زيدٌ يقوم)، والنصب (إنّ زيداً لن يقوم)، وتختص الأسماء بالجر؛ لأن أصله الإضافة، ومعنى الإضافة في اللغة الملكية، والمالك لا يكون إلا ذاتاً، والذات لا تكون إلاَّ اسماً، وهذا بالإضافة إلى أن الأسماء خفيفة ، والجر ثقيل(1).

وما يرجحه الباحث في هذه المسألة أنَّ الإعراب أصل في الأسماء؛ لأنها تأتي لمعانٍ مختلفة، فتدل على الفاعل كقولنا: (كتب الطالبُ الدرس)، وتدل على المفعول به (كالدرس) في المثال السابق، والأسماء لو كانت مبنية فسوف يكون هناك سوء فهم، فلن يعرف الفاعل من المفعول به، وبالتالي سوف يحصل الخلط الكبير وسوء الفهم في المعاني الأخرى، فلا يمكن تجاوز مثل هذه الأشياء والتفريق بين الأسماء إلا بتغيير أواخرها فنميز الفاعل من المفعول به من المبتدأ أو الخبر وغيرها.

***مسألة علة الإعراب.**

هذه المسألة من المسائل التي لم يذكرها الأنباري في الإنصاف، والخلاف في هذا المسألة أن هناك من يقول: إن الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية وغيرها، ومنهم من قال: إنه لم يدخل الكلام لعلة، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان(2).

وبيَّنَ العكبري أن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني، فقولنا: (قتل محمدْ علي)، فالفاعل غير معلوم، وكذلك المفعول به بسبب إهمال الحركة الإعرابية التي بدورها تؤدي إلى أن تحتمل الصيغة أكثر من معنى فقد تحتمل التعجب، أو الاستفهام أو النفي، والذي يفرق بينهما هو الحركات، وما قالوه عن موضوع لزوم الرتبة أي تقديم الفاعل على المفعول به، فقد أبطله العكبري؛ لأن هناك الكثير من المواضع لا يحصل فيها اللَّبس(3).

---

(1) اليمني، كشف المشكل في النحو، ص168.

(2) العكبري، التبيين، ص155.

(3) العكبري، التبيين، ص156.

وتابع العكبري الكلام على هذه المسألة، وأبطل قضية لزوم الرتبة من أوجه عديدة وهي[1]:

1- إنَّ في ذلك التضييق الكبير على المتكلم، وذلك على عكس الهدف الذي وجدت من أجله اللغة، وهو إفساح المجال أمام المتكلم؛ لمعرفة العديد من المستويات اللغوية.

2- إنَّ التقديم والتأخير قد لا يصح في كثير من المواضع، فقولنا: (في البيت رجلٌ) هنا يجب تقديم الخبر؛ لأنه شبه جملة، وأما قولنا: (العلم نور) فلا يصح التقديم والتأخير.

3- إنَّ ما ذكروا أن الفرق يحصل بطريق آخر غير الإعراب، وهذا لا يمنع أن يحصل الفرق بالإعراب، وإن صحّ أن يحصل المعنى بغيره، ومثل ذلك قد وقع في الأسماء المختلفة الألفاظ والمعاني، فإن كل واحد منها وضع على معنى يخصه ليفهم المعنى.

ويقول سيبويه في الكتاب في باب مجاري أواخر الكلم من العربية[2]: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف، وهذه المجاري يجمعهنَّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع، والضم، والجزم، والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبينَ ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب".

فسيبويه في قوله السابق يفرق لنا بين حركات الإعراب وحركات البناء، ويبين العلة الإعرابية لكل منهما، فالمبني ما يلزم حالة واحدة ولا يتغير آخره، لا لشيء من العوامل أحدث ذلك فيه مثل قولنا: (هذا المعلم نشيط)، و(هنأت هذا المعلم)، و(سلّمت على هذا المعلم)، فاسم الإشارة (هذا) مبني على السكون في محل نصب، أو رفع، أو

---

(1) العكبري، التبيين، ص158.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

جر، ولم يتغير آخره، وأما المعرب فما يتغير آخره؛ بسبب العوامل الداخلة عليه مثل قولنا: (حضر الطالبُ)، و(عاقبتُ الطالبَ)، و(مررت بالطالبِ)، فالأول مرفوع والعلّة الإعرابية في ذلك أنه معمول لعامل يقتضي الرفع، والثاني منصوب لتغير العلّة الإعرابية، وهي تغير العامل بعامل آخر يقتضي النصب على المفعولية، وهو الفعل (عاقبت)، والثالث مجرور لتغير العامل بعامل آخر يقتضي الجر وهو (الباء).

وتناول الحيدرة اليمني علة وقوع الإعراب في آخر الكلمة، وهو لأن أولها بناء ووسطها حشو، وآخرها حرف يتبين فيه الإعراب فيقول: "إن إعراب التثنية والجمع والستة الأسماء المعتلة (المضافة) في أواسطها قُلْتَ لا يصح ذلك؛ لأن آخر الكلمة في (الزيدَيْنِ والزيدِينَ) الدال والياء علامة إعراب، والنون عوض التنوين، وكذلك لو قلت: (أخوك) كانت الواو علامة الإعراب، والكاف اسم مضمر أضيف إليه الأخ، وهو اسم ظاهر، فقد بان لك أنّ الإعراب في أواخر هذه الأسماء لا في أواسطها[1].

وتناول الرعيض مسألة علة الإعراب موضحاً المعنى اللغوي والاصطلاحي له، فهو في اللغة يعني الإبانة والإفصاح والظهور، وأما في الاصطلاح فهو أحوال الكلم وتغيراتها في الجمل العربية، ومنهم من قال: إنه عبارة عن المجعول آخر الكلمة موضحاً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة، أو سكون، أو ما يقوم مقامها، وقد يتغير لتغير مدلوله، وهو الأكثر كالحركات الثلاث، وإذا أردنا أن نربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للإعراب فإن الصلة تبدو واضحة، فالعلاقة واضحة بين المعنى اللغوي وهو الإبانة والإفصاح، وبين الإبانة عن المعاني بالحركات أو ما ينوب عنها ، فالعلة في إعراب آخر الكلمات هو التفريق بين المعاني المختلفة[2].

وبيَّنَ ياسين أبو الهيجاء أن البصريين وحدهم هم الذين فرقوا بين ألقاب الإعراب والبناء؛ لملاحظتهم أن الأولى تتغير، وأما الثانية فلا يلحقها أي تغيير، وقد بيَّنَ أبو الهيجاء قرار لجنة وزارة المعارف في مشروعها الذي وضعته سنة 1938م، وهو أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء وأن يكتفي بألقاب البناء مثل

---

(1) اليمني، كشف المشكل في النحو، ص169.

(2) الرعيض، عبد الوكيل عبد الكريم،1988، ظاهرة الإعراب في العربية، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ص101.

(محمدٌ) و(حيثُ) مضمومان، ولا داعي للتفريق بينهما في لقب الحركة، وقد اقتصر المجمع العراقي في الإبقاء على الإعراب والبناء، ورأى اتحاد المجامع سنة 1976م اتخاذ قرار المجمع اللغوي في القاهرة، وهو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب في حالتي البناء والإعراب، والغرض من ذلك كله هو تيسير النحو على الناشئة(1).

وأشار الحازمي في بحثه **(شرح ملحة الإعراب)** أن النحاة قد اختلفوا في الحقيقة التي يقوم عليها الإعراب، فمنهم من قال: إنه لفظي، ومنهم من قال: إنه معنوي، فمن قال أو رجَّحَ أنه لفظي حدَّه بحدٍ خاص، ومن رجح أنه معنوي حده بحد خاص، فالإعراب اللفظي أن الحركات نفسها هي الإعراب فإذا قلنا: (ذهب محمدٌ)، فالدال مضمومة، فالضمة تكون ملفوظاً بها، إذن الإعراب يكون ملفوظاً، وأما من رجَّحَ أنه معنوي فيقول: إن الإعراب هو الانتقال؛ أي انتقال الكلمة من وضع الفاعلية إلى وضع المفعولية، والذي دلَّنا على وجود الإعراب هو العلامات(2).

وذكر العكبري في التبيين غير مسألة نحوية حول مسألة الإعراب ومضمونها واحد، ومن هذه المسائل مسألة علة جَعْل الإعراب آخر الكلمة، ومسألة حقيقة الإعراب، ومسألة أيهما أسبق حركات الإعراب أم حركات البناء، وقد ركزت هذه المسائل النحوية على قضية الإعراب، والحقيقة التي يقوم عليها الإعراب، وهي تغير أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً، أو تقديراً، وأقسامه أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم، فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها، وفي الأفعال الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها.

***مسألة إعراب الاسم المنقوص.**

الجدل الوارد في هذه المسألة ليس بين البصريين والكوفيين، ولذلك لم يذكرها الأنباري في كتابه، والجدل فيها أن الاسم المنقوص في حال الرفع والجر إعرابه مقدر، وهناك من النحاة من قال: ليس بمقدر، بل سكون الياء رفع أو جر(3).

---

(1) أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي، ص302.

(2) الحازمي، أحمد بن عمر، شرح ملحة الإعراب، الدرس التاسع عشر، ص5 (بحث منشور على شبكة الانترنت). alhazme.net/articles.aspx?article_no=1518

(3) العكبري، التبيين، ص183.

وبيَّنَ العكبري في التبيين وجهة نظره في هذه المسألة النحوية معتمداً في ذلك على الأسس النحوية النابعة من قواعد النحو العربي، فالإعراب والحركات حادثة عن عامل، والسكون والأسماء غير حادثة عن عامل على وفق رأي العكبري، فلم يكن إعراباً، وإنما الإعراب الحركة، ولكن هناك مانع منع ظهورها وهو الثقل، ومن يقول: إن الفرق بين ضمة الواو والياء وكسرتهما بعد الضمة والكسرة ممكن، وحركة الألف في (العصا) مستحيل، فرد العكبري على ذلك بأنه فرق بين الموضعين، لأن ما يستثقل عندهم في حكم المستحيل[1].

وتناول النحاس(ت:338هـ) مسألة إعراب الاسم المنقوص، وحذف الياء منه مثل (المهتدي) في قوله تعالى: M ! " # $ % L[2]، فقال: "سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: لا يجوز مثل هذا إلاَّ بإثبات الياء، والصواب كما بينه النحاس ألاَّ يقف عليه، وأن يصله بالياء؛ حتى يكون متابعاً للقراءة وأهل العربية"[3].

وبيَّنَ ابن جني(ت:392هـ) في اللمع أن الاسم المنقوص هو كل اسم وقع في آخره ياء قبلها كسرة نحو (القاضي)، وهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة، وإن لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقاء الساكنين، ففي حالة الرفع نقول: (هذا قاضٍ)، وفي حالة الجر: (مررت بقاضٍ) والأصل: (هذا قاضي) و(مررت بقاضي)، فأسكنت الياء استثقالاً للضمة والكسرة عليها، وكان التنوين بعدها ساكناً، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها، فإن نصبت المنقوص جرى مجرى الصحيح لخفة الفتحة، فنقول في حالة النصب: (رأيت قاضياً يا فتى)، ففتحة الياء علامة النصب[4].

---

(1) العكبري، التبيين، ص183.

(2) سورة الإسراء /97.

(3) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت338هـ)، 1429هـ – 2008م، إعراب القرآن، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ، ، ص533.

(4) ابن جني، اللمع في اللغة، ص14.

وأضاف ابن جني على كلامه السابق، وبيَّنَ أن الاسم المنقوص في حالة الجر والرفع إن وقفنا عليهما حذفت الياء، ووقفت على ما قبلها ساكناً فنقول في الوقف: (هذا قاضْ)، و(مررت بقاضْ)، ويجيز ابن جني الوقوف بالياء فنقول: (هذا قاضي)، و(مررت بقاضي)، وفي النصب نقول: (رأيت قاضياً)، وإن زال التنوين من هذه الأسماء بالألف واللام، أو الإضافة كانت الياء ساكنة في الرفع والجر، ومفتوحة في النصب فنقول في الرفع: (هذا القاضي)، و(هذا قاضيك)، وفي الجر (مررت بالقاضي) و(مررت بقاضيك)، وكان الأصل (هذا القاضي)، و(مررت بالقاضي)، و(هذا قاضيك)، و(مررت بقاضيك)، فأسكنت الياء استثقالاً للضمة والكسرة عليها، وبقيت ساكنة وإن وقفنا على ما لا تنوين فيه وقفنا بالياء ساكنة فنقول: (هذا القاضي)، و(مررت بالقاضي) [1].

وبيَّنَ أبو الهيجاء في كتابه **(الرفض التام لما في النحو من أوهام)** ما يحمله زكريا أوزون على الإعراب المقدر في المنقوص فيقول أوزون: "هو وهم وخيال وكذب وتلفيق، ونقول أي إسفاف هذا، وأي مصلح هذا الذي يستجيز لنفسه أن يستخدم هذه الألفاظ"[2].

وبيَّنَ إبراهيم زبيدة في كتابه حركة تجديد النحو ما ذهب إليه محمد شفيق عطا في محاضرة له بعنوان **(الاتجاهات الحديثة في النحو)**، وهو إلغاء الإعراب التقديري أو المحلي والذي من ضمنه إعراب الاسم المنقوص، فالاسم المنقوص يكتفي ببيان وظيفة الكلمة في الجملة من أنها مسند أو مسند إليه، أو تكملة لبيان السبب أو الحال، وقدرأى شفيق ألا نتعرض مطلقاً إلى إعرابها؛ لأنها لا تظهر عليها ألقاب الإعراب، وتلزم حالة واحدة في كل التراكيب إلاَّ الاسم المنقوص في حالة النصب، وكذلك المعتل الآخر بالواو أو الياء في حالة النصب[3].

---

(1) ابن جني، اللمع في اللغة، ص 14-15.

(2) أبو الهيجاء، ياسين، الرفض التام لما في النحو من أوهام (قراءة دلالية في كتاب زكريا أوزون)، القسم الثاني، جامعة الإسراء، ص184.

(3) إبراهيم زبيدة، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ، ص117.

ويرى الباحث أن الراجح في هذه المسألة أننا إذا وقفنا على الأسماء المنقوصة فإننا نقف عليها بإثبات الياء كقولنا:(رأيت الساعي)، وهذا هو الغالب عند العرب، ولكن ورد أيضاً الوقوف على الاسم المنقوص بحذف الياء، ومن ذلك قوله تعالىM [\ ] ^ _ L[1]، فالمتعال أصلها المتعالي، وهذا جائز أيضاً.

***مسألة رافع المبتدأ أو رافع الخبر.**

اختلف النحاة في مسألة رافع المبتدأ والخبر، فيقول البصريون: إن المبتدأ يرفع بالابتداء كونه أولاً، بينما يقول الكوفيون: أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر بالمبتدأ (2).

وقد ردَّ العكبري على رأي الكوفيين، وهو أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر بالمبتدأ ويسمونهما المترافعين(أي أنهما يترافعان)، أو أن المبتدأ يرتفع بالعائد من الخبر، فدللَّ العكبري على رأي البصريين، وهو أن الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملاً كالفعل، وهذا بيان أنه معنى، واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه(3).

وأضاف العكبري آراء نحوية أخرى تؤيد وجهة نظر المذهب البصري في هذه المسألة النحوية، وهو كون الاسم أولاً مسنداً إليه أصل في الجملة، فوجب أن يكون مرفوعاً بذلك كالفاعل، فالمبتدأ من وجهة نظر العكبري معمول، وكل معمول لا يخلو من عامل، والعامل لا يخلو أن يكون الابتداء(4).

وأما رأي العكبري في رافع الخبر فقد ذكر أدلة تؤيد وجهة نظر المنهج البصري، هو أن الابتداء يقتضي اسمين، وقد عمل في أحدهما فيعمل في الآخر نحو(كان)، وقد رد العكبري على ذلك أن الابتداء عاملٌ يضعف عن العامل اللفظي، وهذا لا يمنع من العمل في اسمين؛ لأن علة العمل هو الاقتضاء، والاقتضاء في

---

(1) الرعد/ 9.

(2) العكبري، التبيين، ص224-229.

(3) العكبري، التبيين، ص225.

(4) العكبري، التبيين، ص226.

الابتداء كاقتضاء (كان) يدلّ عليه أن كان أضعف من الفعل المتعدي وقد عمل في اسمين كما عمل (ضرب) في الفاعل والمفعول[1].

وعرَّفَ سيبويه المبتدأ: "أنه كل اسم ابتدىء ليبنى عليه كلام والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه "[2]، وقد أشار سيبويه إلى أن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك:(عبدالله منطلق)؛ ارتفع عبدالله؛ لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته"[3].

وأشار اليمني(ت:599هـ) إلى قضية رافع المبتدأ والخبر، وهو أن حكم المبتدأ أن يكون مرفوعاً، وبعامل معنوي وهو الابتداء، والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثانٍ ذلك الثاني سواء ظهر فيه الرفع أو قدّر مثل قولنا: (محمد صائمٌ)، و(عيسى ماضٍ في اجتماعه)، فأعطي الرفع لمضارعته الفاعل، وهذه المضارعة أتت بحيث كل واحد منهما يطلب الخبر إلا أن خبر الفاعل يكون مقدماً عليه كقولنا: (جاء محمد) فالمجيء خبر عن (محمد)، والمبتدأ يكون خبره متأخراً عنه في الغالب كقولنا: (محمدٌ جاء)[4].

وأضاف اليمني على كلامه السابق كلاماً آخر بشأن رافع الخبر، وهو أن حكم الخبر أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أو مُنزلاً منزلته نحو قولنا: (زيدٌ قائمٌ)، فزيد (هو القائم)، و(القائمُ زيدٌ)، والخبر من حكمه أن يكون متأخراً في الرتبة نكرة، أو ما قارب النكرة، والخبر إذا كان اسماً ظاهراً صحيحاً مفرداً كان الرفع فيه ظاهراً نحو قولنا: (محمدٌ رسول الله) فالرافع هو الرافع للمبتدأ، وقد وردت آراء مختلفة في مسألة رافع المبتدأ أو الخبر، وأما اليمني فقد قال: "إن المبتدأ لا يرفع الخبر وحجته في ذلك أنه في الغالب جامد، ولو رفعه لكان مشبهاً بالفعل[5].

---

(1) العكبري، التبيين، ص230.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص126.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص127.

(4) اليمني، كشف المشكل في النحو، ص214.

(5) اليمني، كشف المشكل في النحو، ص217.

وبيَّنَ ابن عصفور (ت:669هـ) في شرح جمل الزجاجي أن النحويين قد اختلفوا في مسألة رافع المبتدأ والخبر، ففي رافع المبتدأ أوردوا أربعة أقوال أحدها: إن الرافع له الاهتمام والاعتناء، وهذا يجعله أولاً لفظاً، أو نية، وهذا القول باطل عند ابن عصفور؛ لأن الاهتمام معنى، والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع، وثانيها: إن الرافع له شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل، وقد أبطله ابن عصفور أيضا؛ لأنه الشبه معنى، والمعاني لا يثبت لها العمل بالإضافة إلى أن المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع، وذلك أن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر؛ لأن المبتدأ قبل الخبر وكذلك المعنى، وأما ثالثها: فإنه ارتفع بالخبر، وهذا فاسد أيضا؛ لأن الخبر قد يرفع الفاعل نحو (زيدٌ قائم أبوه) على أن يجعل الأب فاعلاً لِـ (قائم)، ولو جعلناه مع ذلك عاملا في المبتدأ؛ لأدى إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر، وأما القول الرابع: فإنه أرتفع لتعرِّيه من العوامل اللفظية، وقد أيّدَ ابن عصفور هذا القول؛ لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعرَّى قد رُكب من وجه ما[1].

واعترض بعض النحاة على مقولة أن المبتدأ يرفع الفاعل نحو (القائم أبوه ضاحكٌ)، فلو كان رافعاً للخبر؛ لأدى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعاً للآخر[2]، ورد الأزهري على ذلك أن الجهة مختلفة؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له، لا لأنه مرتفع بالابتداء وهو قول ابن السراج، وأما المقولة الثانية: إن الابتداء رفع المبتدأ، فيجب أن يرفع الخبر؛ لأنه مقتضٍ لهما، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول، وأما المقولة الثالثة فهي: إنَّ الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف

---

(1) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد(ت669)، شرح جمل الزجاجي، قدَّم له ووضع هوامشه فواز الشعار إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ج1، ص340.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص58 –59.

الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة، وهذه الأقوال الثلاثة عند البصريين[1].

وضعَّف الأزهري(ت:905هـ) الأوجه الثلاثة السابقة، وأما القول الأول؛ فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو(زيدٌ أخوك)، فلو رفع (الأخُ) بـ(زيدٍ) كان رافعاً لنفسه بنفسه، وأما المقولة الثانية؛ فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين، وأما المقولة الثالثة؛ فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد، وقد ضعّف الأزهري أيضاً وجهة نظر الكوفيين في هذه المسألة(أي المبتدأ والخبر ترافعا، فرفع كل منهم الآخر، لأن كل واحد مفتقر إلى الآخر)، فلأن العمل تأثير، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذا كان مؤثراً فيما أثَّر فيه من ذلك الوجه، وهو الرفع[2].

وتناول السيوطي(ت:911هـ) هذه المسالة، وبيَّن أنه قد وردت أقوال للعلماء فيها، فالجمهور وسيبويه ذهبوا إلى أن رافع المبتدأ معنوي، وهو الإبتداء[3]؛ لأنه يبنى عليه ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالإبتداء.

وردَّ السيوطي على مقولة من ضعَّف أن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو(القائم أبوه ضاحك)، فلو كان رافعاً للخبر لأدى إلى إعمال واحد رفعين، ولا نظير له، فبيّنَ السيوطي أن ذلك يُحذر منه إذا اتحدت الجهة، وهي هنا مختلفة، وأنه قد يكون جامداً، أو ضميرا وهما لا يعملان، بالإضافة إلى أن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل، وعمل المبتدأ ليس به، بل بطريق الأصالة[4].

---

(1) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج1، ص196.

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ج1، ص197.

(3) سيبويه، الكتاب، ج2، ص126 – 127.

(4) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ج1، ص311.

والعامل في الخبر الابتداء أيضاً؛ لأنه طالب لهما فعمل فيهما، وَرُدَّ على هذا القول بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين، فالمعنوي أولى، وقد منع السيوطي أن تكون رتبة كل من المبتدأ والخبر التقديم؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، واستدل السيوطي على ذلك بأدوات الشرط، فإنها عاملة في افعالها الجزم، وأفعالها عاملة فيها النصب[1]، كقوله تعالى L c baM[2].

وذهب إبراهيم زبيدة في كتابه **حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث** إلى حذف العامل في المبتدأ أو الخبر؛ بسبب الجدل النحوي العميق بين النحاة في هذه المسألة، وذلك من باب التيسير في النحو، وتمشياً مع ما نادى به بعض المجددين؛ لأنه يؤدي إلى التكلف غير المحمود من إثبات أثر العامل، فقولنا: (العلم نور) فمن دون تكلف فـ(العلم) مبتدأ مرفوع، وهو مسند إليه، أي أسندنا إليه (النور)، ولا داعي للبحث عن عامل الرفع فيه أهو المبتدأ أو الخبر؟ وإذا طُلِبَ منا تعليل ذلك الرفع فنقول: إنه مسند إليه، وتكون (نور) خبراً مرفوعاً؛ لأننا تحدثنا به عن المبتدأ ولا يبحث عن عامل الرفع فيه[3].

وبيَّنَ الحازمي القول المنسوب لسيبويه، وهو أن رافع المبتدأ هو الابتداء، ورافع الخبر هو المبتدأ، فالمبتدأ قد يكون وصفاً ولو تأويلاً معتمداً على نفي، أو استفهام، وقد يرفع فاعلاً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً وتم الكلام به فيقول الحازمي[4]:" إن هذا النوع لا يحتاج إلى خبر، وإنما يكتفي بمرفوعه عن الخبر؛ لأنه في تأويل فعل، والفعل لا يصح الإخبار عنه، فالخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة" .

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه إبراهيم زبيدة في هذه المسألة هو الراجح، فعدم التكلف في مسائل النحو من باب التيسير والتجديد في الحركة النحوية؛ وذلك لأن النحو يشهد حركة واسعة من قبل المجددين، وبالتالي تكون عملية فهمه أوضح وأسهل

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص312.

(2) الإسراء/ 110.

(3) إبراهيم زبيدة، حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص356.

(4) الحازمي، أحمد عمر، شرح ملحة الإعراب، درس 41، ص3.

علـى الناشـئين والمتعلمـين، ونبتعـد عـن التكلـف فـي تحليـل المـسائل النحويـة، فاللغـة العربية بطبعها تميل إلى الإيجاز والاختصار والسهولة.

وذكر العكبري في التبيين مسائل نحوية أخرى حصل فيها جدل نحوي تتعلق بمسألة المبتدأ أو الخبر، وهي مسألة تقديم خبر المبتدأ ، وهذا التقديم أو التأخير جائز، وهو من بـاب التوسـع النحـوي، وهو وارد فـي القرآن الكريم والحـديث النبـوي الـشريف، ولكن يجب أن يكون هذا التقديم أو التأخير لا يؤدي إلى تكلف في الجملة الإعرابية، وهذا من باب السهولة والتيسير في النحو كما ذكرنا سابقاً.

***مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل.**

اختلف النحـاة في هذه المسألة فيقول البصريون: إنـه إذا اجتمـع فـي الكـلام مفعول به صحيح، وظرف، وحرف جر فالقائم مقام الفاعل هو المفعول الصحيح، بينما الكوفيون يجيزون أن يقوم الظرف وحرف الجر مقام المفعول به[1].

وبيَّنَ العكبري الحجج التي اعتمد عليها البصريون في هذه المسألة النحوية من أربعة أوجه وهي([2]):

1- إنَّ الفعل يصل إليه بنفسه، ولا دلالة في الفعل عليه.

2- إنَّ المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل؛ لأن الفاعل يوجد الفعل.

3- إنَّ المفعول قد جُعل فاعلاً في اللفظ كقولنا: (مات زيدٌ).

4- إنَّ من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول، ولم يُذكر الفاعل كقولنا: (جُنّ الرجل).

وردَّ العكبري على رأي الكوفيين، وهو أن المفعول به أشبه بالفاعل، وإذا دعت الحاجة إلى نيابة شيء يقام مقام غيره، فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب عنه[3].

---

(1) العكبري، التبيين، ص268.

([2]) العكبري، التبيين، ص269.

(3) العكبري، التبيين، ص269.

وأشار العكبري في التبيان إلى أن الكوفيين أجازوا أن ينوب عن الفاعل عند غياب المفعول به المصدر والجار والمجرور والظرف مع وجود المفعول به مطلقاً نحو قوله تعالى: M * + , - . L [(1)]، فالفعل (يُجزي) مبني للمجهول، فناب عن الفاعل الجار والمجرور (بما) مع وجود المفعول به (قوماً)[(2)].

وابن جني(ت:392هـ) في باب المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه، وهو ما لم يسمِّ فاعله يقول[3]: "إن كان يتعدى إلى مفعولين، أقمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته، وتركت الثاني منصوباً بحاله، فتقول: (أعطيت زيداً درهماً)، فإن الفاعل قولنا: أعطي زيدٌ درهماً، فإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل أقمت الأول منها مقام الفاعل فرفعته ونصبت المفعولين بعده.

وتناول الوراق(ت:381هـ) هذه المسألة في علل النحو، وبيَّنَ أن الذي دعانا إلى نقل هذه الظروف إذا أقيمت مقام الفاعل؛ لأن الفعل لا يتعلق به الفاعل بواسطة بينه وبين الفعل، فلو لم تنقل هذه الظروف إلى باب المفعول كما قد أقمناها مقام الفاعل، وهي مع ذلك متضمنة لحرف الجر، وليس ذلك حد الفاعل، وكذلك ينبغي أن يكون ما قام مقامه لا يحتاج إلى حرف الجر، فهذا سبب نقل الظروف[(4)].

وأشار اليمني(ت:599هـ) في **كشف المشكل في النحو** إلى أن الفاعل ينوب منابة خمسة أشياء هي: المصدر إذا عُدَّ مؤنثا، أو خصص بتعريف، أو وصف، والمفعول به، وظرف الزمان إذا كان معدوداً، أو معرفاً، وظرف المكان إذا كان محدداً، أو معرفاً، والمفعول الذي معه حرف للجر، ولا يُقام شيء من (المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول الذي معه حرف للجر) إلا بعد عَدِمْ المفعول به الذي تعدى الفعل إليه بنفسه فمتى عَدَمِ نختار إحدى هذه الأربع[(5)].

---

(1) سورة الجاثية/ 14.

(2) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (538–616هـ) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت، ص1151.

(3) ابن جني، اللمع في العربية، ص8.

(4) الوراق، علل النحو، ص392.

(5) اليمني، كشف المشكل في النحو، ص210.

وبيَّنَ ابن هشام(ت:761هـ) في أوضح المسالك أن المفعول به ينوب عن الفاعل، وهو ضده في المعنى، والسبب أنه لا يشترط في الفاعل دائماً أن يكون فاعلاً مؤثراً في الفعل، فقد يكون متصفاً بالفعل نحو قولنا: (قَبُحَ سلوك محمد)، وقد يكون الفعل واقعاً عليه نحو قولنا: (مات الرجل)، فالموت وقع على الرجل، وقد يكون من الأشياء التي لا يملك فيها الإرادة والاختيار نحو قولنا: (تبعثر الرجل المسن)، ومن هنا فقد عرَّفه النحاة أنه اسم، أو ما في تأويله أسند إليه فعل، أو ما في تأويله مقدَّمٌ أصلي المحل والصيغة، فالاسم نحو قولنا:(تبارك الله)، والمؤول به نحو قوله تعالى:M أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ © L[1]، والمؤول بالفعل نحو(مختلفٌ ألوانه)، ومقدم نحو(زيدٌ قام)، وأصلي

المحل نحو (قائم زيد)، فالمسند(قائم) أصله التأخير؛ لأنه خبر[2].

وبيَّنَ العبابنة أن العرب أقامت المفعول مقام الفاعل من حيث الإسناد، وليس من حيث الحركة الإعرابية، كما قد يتوهم من هذه الألفاظ، كابن جني الذي أورد في الخصائص أفعالاً خُصت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل، بالإضافة إلى أفعال خُصّت بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول، ومن الأمثلة على الأولى قولنا: (انقطع بالرَّجلِ)، ولا يقولون انقطع به كذا، ومن الأمثلة على الثانية قولنا: (قام زيد) [3].

وتناول عزّام الشريدة في بحث له منشور على شبكة الانترنت بعنوان (**الاحتياج المعنوي في مسألة النيابة عن الفاعل**) أن المفعول به ينوب عن الفاعل بحسب الحاجة المعنوية، والقرآن الكريم يُنيب المفعول به كثيراً؛ لأن المفعول به أهم كلمة بعد الفاعل في ترتيب الجملة العربية الأصلي، ويدل عليه الفعل دلالة قوية، وعند وجود

---

(1) العنكبوت 51.

(2) الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله بن هشام،(ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت دار الجيل، الطبعة الخامسة، بيروت، د.ت، ج2، ص83.

(3) العبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص93.

المفعولين إقامة الأول أولى؛ لأنه فاعل من جهة المعنى كقولنا: (علم الطالب المسألة سهلة)، فالإنسان يتحدث بحسب الحاجة المعنوية، وعلامات أمن اللُبس، ومن الملاحظ على أقوال العرب أنهم يقدمون نائب الفاعل على المفعول الأول، ويربطون بينه وبين الفعل برابط الأهمية المعنوية والاحتياج المعنوي(1).

ويرى الباحث أن مسألة النيابة في النحو من المسائل الواسعة والدقيقة التي تحتاج إلى بحث وتحرٍّ عميقين، وقد أدَّى البحث في مثل هذه المسائل إلى خلافات نحوية كبيرة بين النحاة، وكما عرضنا لها سابقاً، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على اتساع الظواهر النحوية، وكثرة التأويلات النحوية التي تؤدي إلى تغيير المعنى من جهة، وتعدد الأوجه الإعرابية من جهة أخرى، فكثرة التأويلات النحوية ظاهرة تغلغلت في جميع مستويات اللغة أصواتها، ونحوها، وصرفها، إلى أن أصبح الأمر يحتاج إلى دراسة مستقلة لكل نظام من أنظمة اللغة العربية.

وأشار العكبري في التبيين إلى مسألة أخرى، وهي مسألة نيابة المصدر مناب الفاعل، وقد أورد النحاة آراءهم في هذه المسألة النحوية، والتي لم يبتعدوا فيها عن آرائهم في المسألة السابقة، ففكرة النيابة موجودة في مسائل نحوية كثيرة، ولم تقتصر على الفاعل، والمصدر، والمفعول به، بل كانت مسألة واسعة في مسائل كثيرة من النحو.

***مسألة نِعْمَ وبِئْسَ "فعلان ماضيان".**

اختلف النحاة في هذه المسألة فيقول البصريون: إن نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان غير متصرفين، بينما يقول الكوفيون: إنهما اسمان، وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف، كقولنا: (نِعْمَ الرجل زيد)، فتقديره (الرجلُ نِعْمَ الرجلُ)، فكما كان الرجل اسماً، فكذلك ما قام مقامه، والرجل مرفوع (بنِعْمَ) كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل(2).

وأيّد العكبري حجج البصريين مبيناً أن اتصال الحروف بـ(نِعْمَ وبِئْسَ) دليلٌ على أنهما فعلان، ويدلّ على الفرق بينهما أن التاء في (نِعْمَتْ) تدلُّ على تأنيث الفاعل،

---

(1) الشريدة، عزام محمد، الاحتياج المعنوي في مسألة النيابة عن الفاعل، بحث منشور على شبكة الانترنت، www.alfusha.net، ص12.

(2) العكبري، التبيين، ص 274.

كدلالة التاء في (قامتْ) هذا وقد بيَّنَ العكبري الكثير من الأدلة النحوية المؤيدة لرأي البصريين، ومن ثم فقد ردّ على الكوفيين أن (نِعْمَ وبِئْسَ) لو كانا اسمين لكانا إما جامدين ، أو وصفين، ولا سبيل إلى اعتقاد الجمود فيهما؛ لأن وجه الاشتقاق فيهما ظاهرٌ، بالإضافة إلى أنها من (نِعْمَ الرجل إذا أصابه نعمة)، والمُنعم عليه يُمدح، ولا يجوز أن يكون وصفاً، إذ لو كانت كذلك لظهر الموصوف معها[1].

وتابع العكبري تفنيده للحجج التي اعتمد عليها البصريون، وهو أن اتصال الضمير المرفوع بها دليلٌ على فعليتها، وذلك كما حكى الكسائي (نَعِموا رجالاً الزيدون)، وإذا لم يظهر كان مستتراً وأُضمر شريطة التفسير، وقد احتج البصريون أيضاً على أن تاء التأنيث الساكنة تتصل بـ(نِعْمَ) كقولنا: (نِعْمَتْ المرأة هند)، وهذا بالإضافة إلى أن التاء قد تتصل بالحروف نحو (رُبّت) [2].

وأبدى سيبويه رأيه في هذه المسألة النحوية فيقول: "وأما نِعْم وبئس ونحوهما فليس فيهما كلام؛ لأنهما لا تُغَيَّرَان فعامة الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تجريهن إذا كنّ أسماء للكلمة لأنهن أفعال"[3]، وقد رد ابن فارس على سيبويه هذا الرأي؛ لأنها لا تنسجم مع الحد الذي وضعه سيبويه للأفعال [4].

وذهب الفراء(ت:207هـ) في معاني القرآن إلى ما ذهب إليه البصريون والعكبري في التبيين، فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثاً كقولنا: (الطالب علامته قوية)، فنقول في نِعْم وبئس: (نَعِمْتَ منزلاً) كما في قوله تعالى: M m

n L [5]، فلو قيل ولو ساء مصيراً لكان صواباً كقولنا: (بئس الطالب الكسول)، و(نِعْمَ الطالب المجتهد)، وكذلك نقول: (نعمت الطالبة الخلوقة) فيؤنث فعل الفتاة [6]، وقد رد ابن يعيش (ت643هـ) ما قاله الأنباري، فقال بعد ذكر أدلة فعليتهما متابعاً في

---

(1) العكبري، التبيين، ص276.

(2) العكبري، التبيين، ص275.

(3) سيبويه، الكتاب، ج3، 266.

(4) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص93.

(5) سورة النساء/ 97.

(6) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص267.

ذلك البصريين: "هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن هشام[1].

وقد وافق ابن عصفور(ت:669هـ) وجهة نظر المنهج البصري في هذه المسالة، وهو أنّ (نِعْم وبئس) فعلان وليسا اسمين، فقال[2]: اعلم أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) من قبيل الأفعال إلا أنَّ النحويين أفردوا لهما باباً؛ لأن لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال"، وأضاف ابن عصفور على كلامه السابق كلاما آخر، وبيَّنَ السبب الذي من أجله حَسُنَ إسقاط علامة التأنيث من (نِعْمَ وبئس) إذا وليهما مؤنث، وهو أن المؤنث الذي يلي (نِعْم وبئس) يجب أن يكون اسماً جنساً يجري مجرى الجمع، والفعل إذا كان للجماعة وإن كانوا مؤنثين ذكر لهم كقولنا: (كتب الطالبات)، ولهذا أحسن التذكير في هذين الفعلين[3].

وأضاف ابن كمال باشا(ت:940هـ) في أسرار النحو أن (نِعْمَ وبِئْسَ) يستعملان تارة للإخبار بالنعمة والبؤس؛ فيتصرفان كسائر الأفعال فنقول: نِعْمَ زيد بكذا ينعم بت فهو ناعم، وبئس زيد ييأس فهو بائس، وأخرى لإنشاء المدح والذم يتصرفان[4].

وردَّ الحازمي في بحث له منشور على شبكة الانترنت على من يقول: "إنَّ دخول حروف الجر على نِعْم وبئس دلالة على أنهما اسمان، فقولنا: بـ(نِعْمَ الولدُ) دخلت الباء على (نِعْم) فدل ذلك على أنها اسم"، فبيّن الحازمي أن حرف الجر من خصائص الأسماء، وهو أنه كلما وجد حرف الجر داخلاً على كلمة فهي اسم، فدخول حرف الجر قد يكون اسماً ظاهراً، وقد يكون اسماً مؤولاً بالظاهر، وقد يكون اسماً ظاهراً منطوقاً به، وقد يكون اسماً مؤولاً بالظاهر، لما ثبت فعلية نِعْمَ وبئس باتصال ما هو من خصائص الأفعال بهما، فحينئذ نقول في قولهم: (نِعْمَ السّيرُ على بئس العير)

---

(1) ابن يعيش ،شرح المفصل، ج7، ص137.

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي،ج2، ص61.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص72.

(4) باشا، ابن كمال أسرار النحو، ص257.

نقول: إن حرف الجر لم يدخل على نِعْم وبئس، وإنما دخل على اسم؛ لأنه من خصائص الاسمية، فلا بُدّ أن يكون ما بعده اسمًا.

فما توصل إليه الحازمي من خلال ما سبق، أنه لا خلاف بين دخول حرف الجر، وبين اتصال تاء التأنيث بـ(نِعْم وبئس)، ولذلك أُوِّلَ دخول حرف الجر (على) على بئس، والباء على (نِعْم)؛ لكونهما مفعولين لقول محذوف، فالتقدير في القول السابق (نِعْمَ السير على عير مقول فيه بئس العير)، فمقول القول أقيم مقام المحذوف [(1)].

وأشارت سعاد كريدي في بحث لها بعنوان حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أفعال المدح والذم إلى أن هناك نظرة واحدة جمعت نحاة المدرستين البصرية والكوفية، وهم يضعون القواعد والأحكام الخاصة بهذا الباب والمتمثلة بفعلية صيغ المدح والذم، ونوع الفاعل الذي تدخل عليه، وأحكام الاسم المخصوص الذي يلي هذا الفاعل [(2)]، ولتأكيد الرأي الذي ذهب إليه البصريون ورجاحته، فقد اجتهد كثير من النحاة على ذكر أدلة فعلية هذه الصيغ، ومن هذه الأدلة البناء على الفتح، وتحملها الضمير كقولنا: (نعما طالبين الزيدان)[(3)].

ويرى الباحث في هذه المسألة أن مَنْ أخذ الرأي الذي اعتمده الكوفيون، فهو رأي يفتقر إلى الدقة والتوثيق؛ بسبب عدم وجود أدلة مقنعة، كالأدلة التي ذهب إليها البصريون، هذا بالإضافة إلى أن الآراء التي كان يستدل بها الكوفيون بشواهد شعرية لم تكن موجودة في المصادر التي أشاروا إليها، ولقد أثبتت هذه الحقيقة الدكتورة سعاد كريدي في بحثها السابق عندما احتج الفراء بقول العرب: (ما زيد بنعم الرجل) وبقول حسان بن ثابت:

أَلَسْتَ بِنِعْمَ اَلجَارِ يُؤْلَفُ بَيْتَهُ   أَخَا ثِقَةٍ أَو مُعْدَمَ اَلْحَاْلِ مُصْرِمَا

---

(1)الحازمي، (نِعْم وبئس) فعلان أم اسمان، ص8-9، بحث منشور على شبكة الانترنت www.algazme.net/aplood%5cattach-files%55alvyah85.doc.

(2) كريدي، سعاد، 2007، حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أفعال المدح والذم، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (3-4)، المجلد 6، ص2.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص61-62.

فقد أثبتت كريدي أنها تتبعت كل ما وصل إلينا من تراث الفراء، ولم تجد هذا البيت الذي استدل به، والبيت المنسوب لحسان استدل به جمع كبير من علماء العربية من غير أن يجعلوه حجة من الكوفيين[1].

***مسألة تعريف العدد المركب.**

هذه المسألة من المسائل التي لم يبحث فيها النحاة كثيراً، والجدل الوارد في هذه المسألة أنه عند قولنا: (قبضتُ الخمسة عشر) تدخل الألف واللام في الاسم الأول دون الثاني، وهذا هو رأي البصريين، وأما الكوفيون فقالوا: إنه يجوز إدخالها في الأول والثاني[2].

واحتج البصريون على رأيهم أن الاسم المركب في حكم الاسم الواحد، والاسم الواحد لا تدخل الألف واللام في نصفه؛ لأن الألف واللام تدل على تعريف ما دخلتا عليه، والتعريف في الاسم الثاني لا معنى له، وإذا عُرِّفَ الأول تعرف الجميع، وهذا بالإضافة إلى أن كون الألف واللام زائدة خلاف الأصل، بينما الكوفيون احتجوا على أن الألف واللام جاءت زائدة في مواضع كثيرة (كالحارث)، و(كالنسر) في قول الشاعر: (على قُنّةِ العُزّى وبالنسر عندما)[3].

وردَّ العكبري رأي الكوفيين، وهو أنه ما ينشد منه الأشعار على هذا الوصف فكلها شاذ لا يقاس عليه، وقد دخلت الألف واللام على الفعل نحو (اليُجدع)، ولم يسوغ ذلك دخولها على فعل آخر، وأما دخول الألف واللام على الدرهم، فبعيد جدا لما يذكر فيه من باب التمييز على رأي العكبري[4].

ولم يجز البتة المبرد(ت:286هـ) قولنا:(مررت بالقوم خمسةَ عشرِهم)، كما تقول: (مررت بالقوم خمستهم)؛ لأن ما بعد (خمسة عشر) إذا كان عدداً لم يكن إلا مفردا نحو(خمسة عشر رجلاً)، ولم يكن إلا نكرة، وليس بمنزلة خمسة وستة وبابهما

---

(1) كريدي، حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أفعال المدح والذم، مجلة القادسية، ص30.

(2) العكبري، التبيين، ص434.

(3) العكبري، التبيين، ص435.

(4) العكبري، التبيين، ص436.

إلى العشر؛ وذلك أن الثلاثة إلى العشرة مضاف إلى المعرفة والنكرة، وعلى هذا لا نقول: أخذت عشرين درهما وثلاثة؛ لأن الذي يبين به النوع لا يكون معرفة مضمرة ولا مظهرة(1).

وذكر الأنباري(ت:577هـ) في الإنصاف حجج كل من البصريين والكوفيين في هذه المسألة؛ فأما الكوفيون فاحتجوا بأنهم قالوا: إنه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مذهب الكوفيين، ولا خلاف في صحة ذلك منهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وإذا صح النقل وجب المصير إليه، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل؛ لأن قياسهم فيها ضعيف(2).

وردَّ الأنباري في الإنصاف على كلام الكوفيين السابق، فما حكوه عن العرب فلا حجة لهم فيه؛ لقلته في الاستعمال وبعده عن القياس؛ وأما قلته في الاستعمال فظاهر؛ لأنه إنما جاء شاذًا عن بعض العرب، فلا يُعتدُّ به لقلته وشذوذه فصار بمنزلة دخول الألف واللام[3]، كقول الشاعر الذي استشهد به الأنباري:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا   إِلَى رَبِّنا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[4]

وابن هشام(ت:761هـ) في أوضح المسالك بيَّنَ أن العدد المركب لم تزل عنه الإضافة عما كانا عليه في حالة الإفراد، ولذلك وجب أن يبقى ما كان عليه من البناء، وأما من أعربهما في حال الإضافة؛ فلأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، فكأن (خمسة عشر) لما أضيفت نونت، والتنوين يوجب الإعراب لهما ، وقد وردت في هذه المسألة النحوية ثلاث لغات بيَّنها ابن هشام وهي(5):

1-أن يبقى العدد المركب على حالته التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزءين، ويضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه، فنقول(هذه أحد عشر زيد)، فاسم الإشارة (هذه) مبتدأ، وأحد عشر: خبر المبتدأ مبني على فتح

---

(1) المبرد، المقتضب، ج2، ص178.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 45، ص271.

(3) الأنباري، الإنصاف، ص271.

(4) الأنباري، الإنصاف، ص271.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن ج4، ص258-259.

الجزءين في محل رفع، و(أحد عشر) مضاف، وزيد مضاف إليه، وقد بين ابن هشام أن الإضافة في هذا الوجه لم تؤثر في البناء لسببين، أولهما: أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل، وثانيها: أن المبني قد يضاف كما في إضافة (كم) إلى مميزها، وقد أيَّدَ نحاة البصرة هذا الوجه النحوي؛ لأنه المشهور في الاستعمال العربي.

2- معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي؛ فيبقى جزؤه الأول مفتوحاً، ويعامل جزؤه الثاني بما يقتضيه، فنقول:(هذه أحد عشر زيد)، فيفتح (أحد)، ورفع (عشر)، وخفض(زيد)، كقولنا: (هذه بعلبك)، وقد بيَّن الأنصاري رأي سيبويه في هذه اللغة فقال: إنها رديئة، وأما الأخفش فقال: إنها حسنة.

3- معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي، فتجري على الجزء الأول حركات الإعراب، وتجر الجزء الثاني بالإضافة، كما تفعل مع (عبدالله)، ومع (غلام زيد)، وقد بيَّن ابن هشام أن هذه اللغة أجازها الكوفيون، وحكوها عن العرب.

وضَعَّفَ ابن الناظم ما ذهب إليه ابن هشام في رأيه السابق، وهو أننا قد وجدنا مضافاً إليه مبنياً، فلو كان المضاف إليه يوجب هذا الحكم لكان ذلك في كل مضاف، فلما كانت بعض المضافات مبنية، علمنا أن الإضافة لا توجب إعراب المضاف في كل موضع، فأما ما بني وهو مضاف نحو قوله تعالىPM Q R S L [1]، فيكون باقياً على حكم البناء، وإن كان مضافاً[2].

ويرى الباحث أن (أل) التعريف تدخل على أول العدد المركب عند تعريفه، مثل دخوله على سائر الأسماء كقولنا: (اشتريت الثلاثة عشر كتاباً).

***مسألة زيادة اللام الأولى في لعلَّ.**

اختلف النحاة في اللام الأولى في لعلّ، وهي في رأي البصريين زائدة، بينما الكوفيون يقولون : إنها أصلية، وقد احتج البصريون أن لعل استعملت بغير لام في

---

(1) سورة النمل/ 6.

(2) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص734.

الشعر كثيراً، والأصل عدم حذف الأصل، والزيادة أقرب، بالإضافة إلى أن لعلّ ثلاثة أحرف، وأصل الباب (إنّ وأنّ)، وهما على ثلاثة أحرف، و"كأن" أصلها (إنّ) زيدت عليها الكاف للتشبيه؛ حرصاً على سبق المعنى، بالإضافة إلى أن هذه الحروف مشبهة بالفعل في العمل، والفعل تلحقه الزوائد، فجاز أن تكون اللام زائدة، كما تزاد في الفعل كقولنا: (إنّ زيداً ليقوم)(1).

بينما الكوفيون احتجوا على هذه المسألة النحوية، أن الحذف تصرّفٌ والحروف لا تتصرف، ولهذا حكمنا على الألف في (ما)، و(لا) أنها أصل وليس في الأسماء والأفعال أصلٌ بحال، ومما يقوي ذلك ويدعمه أن نون الوقاية لا تكاد تجيء مع (لعلّ) بل نقول: (لعلّي ولعلّني)، وهذا قليل جداً، وبالتالي ما كان ذلك إلا لأن اللام في الأولى أصلٌ، وبعد العين لامان، والنون تشبه اللام فكانت على هذا تجتمع في التقدير أربع لامات(2).

وتناول العكبري هذه المسألة النحوية موضحاً أن الحروف قد وقع فيها حذف، والحذف تصرّف كما أنّ الزيادة تصرّف، والتصرف بالحذف أقوى، وبالزيادة أضعف، فإذا جوّزوا الحذف مع قوته فالزيادة أولى، وما ذكره الكوفيون فقد رد عليه العكبري أن دخول نون الوقاية قليل بما ذكروا، ولكن لا يلزم منه الحكم بأصالتها، والأصح عند العكبري هو أنّ (لعلّ)، و(علَّ) لغتان لا يحكم في إحداهما في الزيادة، ولا في الأخرى بالحذف، ومما يدلّ على ذلك هو تعدد اللغات في لعلّ، فقد قالوا: (لعلّ)، و(علَّ)، و(عنَّ)، و(غنَّ)، وكل منهما لغة غير الأخرى(3).

وأضاف العكبري في اللباب على مسألة أصل اللام في لعل، وبيَّنَ أنها أصل في أقوى القولين؛ لأن الزيادة تصرّف والحروف بعيدة منه، بالإضافة إلى أن الحرف وضع اختصاراً والزيادة عليه تنافي ذلك، وقد أضاف العكبري أن مجيئها بغير لام فهذا لغة فيها، أو حذف حرف أصلي، والحذف من جنس الاختصار، فهو أولى من الزيادة، وقد أورد العكبري لغات عديدة لها، فمنها (لعلّ، وعلّ، وعنّ، ولعنّ، ورعنّ، ولغنّ)،

---

(1) العكبري، التبيين، ص359.

(2) العكبري، التبيين، ص360.

(3) العكبري، التبيين، ص361.

والمشهور من هذه اللغات الأولى والثانية، وأكثر العرب تنصب بها، ومنهم من جرّ بها وهو قليل [1].

وبيّن المبرد(ت:286هـ) أن لعلّ حرف جاء لمعنى مشبه بالفعل كأن معناه التوقع لمحبوب أو مكروه، وأصله (علّ) واللام زائدة، فقولنا: (لعلّ زيدا يأتينا بخير، ولعل عمرا يزورنا)، فإنما جاز الكلام السابق من القائل [2].

ووافق الأنباري(ت:577هـ) رأي الكوفيين في هذه المسألة معللاً ذلك أن اللام خاصة لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً نحو قولنا: (زيدلٍ وعبدلٍ وفحجلٍ) في كلمات معدودة، فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يمكن زيادتها فيما لا يجوز فيه بزيادة الحال على رأي الأنباري؟[3].

وتناول ابن يعيش(ت:643هـ) هذه المسألة في شرحه، وبيّن رأيه فيها فيقول[4]: "فالكوفيون يزعمون أن اللام أصل وأنهما لغتان، وأن الذي يقول (لعلّ) غير الذي يقول (علّ)، وحجتهم أن الزيادة نوع تصرف، وهو بعيد في الحروف"، وقد بيَّنَ ابن يعيش أن القول السابق قد جنح إليه جماعة من متأخري البصريين، وهو قول سديد لولا ندرة البناء في الحروف وعدم النظير، وقد قالوا أيضا(لعن وعن)) كأنهم أبدلوا من اللام الآخرة نوناً؛ لأن النون أخف من اللام، وهي أقرب إلى حروف المد واللين واللام أبعد[5].

فما نفهمه من كلام ابن يعيش السابق أنه قد نفى ما ذهب إليه الكوفيون حول هذه المسألة النحوية، وقد وافق ما ذهب إليه البصريون مبيناً أن المعنى لا يتغير مع حذف اللام الأولى من (لعلَّ)، كما زعم الكوفيون ذلك من خلال قولهم: إن اللام

---

(1) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين،538-661هـ ، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ج1، ص206.

(2) المبرد، المقتضب، ج3، ص73.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 27، ص180 (مسألة القول في لام لعل الأولى؛ زائدة أم أصلية؟)

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص88.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص88.

أصل، وأنّ الذي يقول (علَّ) غير الذي يقول (لعلَّ) على اعتبار أن ذلك يؤدي إلى تغيير كلي في المعنى.

وذهب ابن هشام(ت:761هـ) إلى أن مجرور لعلّ في موضع رفع بالابتداء؛ لأن لعلّ تنزل منزلة الجار الزائد نحو قولنا: (بحسبك درهمٌ) بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقد استشهد ابن هشام بالبيت الشعري:

فَقُلْتُ: أُدْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أبي المغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[1]

فقول الشاعر (قريب) هو خبر ذلك المبتدأ(2).

وبيَّن ابن هشام أن هناك من زعم أن الكلام السابق لا دليل فيه؛ لأنه يحتمل أن الأصل في البيت السابق(لعله لأبي المغوار منك جوابٌ قريب)، فحذف موصوف قريب وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفا، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة[3].

ووافق ابن كمال باشا رأي العكبري في هذه المسألة فقال[4]:"وفي لعل لغات أشهرها: لعلَّ وعلَّ، والباقي غير مشهور، وهو غنَّ (بالغين المعجمة)، ولأنَّ، ولعَن(بالعين المهملة)، ولَغَنَّ)"، وقد أضاف ابن كمال باشا أن المبرد قال عنها: أصلها (عَلَّ)، فزيد عليها لام الابتداء، واستشهد ابن عصفور على لغات لعل بقول الشاعر:

ولا تَهِينَ الفَقِيرَ علَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمَاً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[5]

وقال الشاعر:

أُغْدُ لَعَنَّا فِي الرِّهانِ نُرْسِلُهْ[6]

---

(1) انظر الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف(ت761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ج1، ص315.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص315.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص316.

(4) باشا، ابن كمال، أسرار النحو، ص268.

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص450.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص450.

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه البصريون هو الأقرب إلى الصواب، فاللام لو كانت أصلية في أولها لا يجوز حذفها؛ لأن المعنى يتغير إلى معنى آخر، وما يثبت ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة أن لعلَّ فيها لغات متعددة حذفت منها اللام(علّ، وعنّ) كقول الشاعر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلاتِهَا   يَدْلُنَنا اللُّمَةَ مِنْ لمَّاتِها

فالقول الشعري السابق يثبت أن اللام الأولى في (لعلّ) ليست أصلية ونحن إذا أردنا أن نقول في اللغة الفصيحة نقول: (علّ الطالب ينجح)، فيكون المعنى كاملاً، ولم يتغير، وهذا يدل على أنها ليست أصلية، والنحاة أجمعوا على أن أصل لعل (علَّ)، وأن اللام في أوله مزيدة، واستدلوا على ذلك من الشعر وكلام العرب الفصيح، وهذه الدراسة توافق ما ذهب إليه هؤلاء النحاة؛ لأنهم استندوا إلى أدلة منطقية في بيان حقيقة جدلهم النحوي.

***مسألة ترخيم الثلاثي والرباعي.**

اختلف النحاة في مسألة ترخيم الثلاثي والرباعي، ففي ترخيم الثلاثي قال البصريون: إنه لا يجوز مطلقاً، بينما الكوفيون أجازوا ذلك إذا كان الحرف الثاني متحركاً، وقد احتج البصريون أن الترخيم تخفيف، ولا أخف من الاسم الثلاثي، فالثاني لو كان ساكناً لم يجز الترخيم، وكذلك إذا كان متحركاً، وقد بيّن العكبري أن حركة الأوسط لا تؤثر في المذكر ولكنها تؤثر في المؤنث[1]، والترخيم هو حذف آخر الاسم المنادى المبني الزائد على ثلاثة أحرف غير المؤنث، فاختصاصه بالآخر؛ لأن ما بقي من الاسم يدل على ما يحذف من آخره إذا كان مشهوراً، ولا يدل آخره على أوله، وأما اختصاصه بالمنادى؛ وذلك لأن النداء يكثر فيه التغيير؛ لأنه موضع تخفيف وتنبيه بالأسماء المشهورة[2]. .

واحتج الكوفيون على رأيهم في هذه المسألة، أن الترخيم دخل الكلم تخفيفاً، فينبغي أن يجوز في الجميع، ولا فرق في ذلك بين الثلاثي والرباعي، فالمنقوص يجوز حذف يائه في الوقف ثلاثياً أو أكثر نحو (قاضٍ) وقد رد العكبري على هذه الحجة أن

---

(1) العكبري، التبيين، ص456.

(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص345.

التخفيف فيما كان مستثقلاً، والثلاثي لا ثقل فيه، فلا حاجة إلى التخفيف، فتخفيفه يلحقه بالحروف، وذلك تأباه أصالة الاسم، فلا يقال في الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو (يدٍ) لأننا نقول: ما هو على حرفين ليس بأصل، وأما ما يتعلق بحذف الياء من الاسم المنقوص فقد رد عليه العكبري بأن ذلك شيء أوجبه الثقل، فقبل الياء كسره، والياء مستثقلة وحركتها تستثقل، ولكثرة المستثقلات ساغ الحذف في الوقف[(1)].

وذهب العكبري في التبيين إلى فساد رأي الفراء(ت207هـ) الذي أبداه في مسألة ترخيم الاسم الرباعي: إن كان الحرف الثالث في الاسم الرباعي ساكناً نحذفه مع الأخير كقولنا: (سِبَطْر) فنقول (سِبَ)، وهذا فاسد عند العكبري؛ لأن الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنة لا نظير لها في الأسماء كحذف الثاء من (حارث) فإنه جاء على (فاع) ولا نظير له، وقد أضاف العكبري إلى ذلك أن النكرة لا ترخّم؛ لأنها في الوصف لِ (أيّ) فلم يجتمع عليها حذف الموصوف وحذف آخرها[2] ، وما جاء في قول الشاعر أبي الغريب:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذوي الزوجاتِ كُلِّهِم   أنْ لَيس وَصْلٌ إذا انحلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

فالعكبري رد عليه وقال: إن ذلك شاذٌ ولا يقاس عليه، وأما الاسم المبهم فإنه لا يرخم وإن زاد على ثلاثة أحرف؛ لأن أحدهما إذا ضعف بالإبهام فلا يضعف بالحذف[(3)].

وبيَّنَ الأنباري(ت:577هـ) أن ما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة النحوية فاسدٌ، والسبب في ذلك أن الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال، بعيد عن القياس، وقلته في الاستعمال ظاهرة؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة، وبُعده عن القياس؛ لأن القياس يقتضي أن حرف العلّة إذا تحرك وانفتح ما قبله يُقلب ألفاً ولا يُحذف، فلما حذف من كلمة (يد)، وأصلها (يدي) دلَّ على أنه خلاف القياس، فحذف الياء من (يد) لاستثقال الحركات عليها؛ لأن الأصل فيها (يدي) وأما في باب الترخيم فإنما وقع

([1]) العكبري، التبيين، ص456.

([2]) العكبري، التبيين، ص456.

([3]) العكبري، اللباب، ج1، ص347-349.

الحذف فيه على خلاف القياس؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه؛ لأنه في غاية الخفة، فلا حاجة إلى تخفيفه بالحذف[1].

وتابع السيوطي(ت:911هـ) في الأشباه والنظائر فكرة الترخيم، وقد اقتصر هذه الفكرة على دائرة معينة من الأسماء في العربية لا تتعداها، فالعرب أكثر ما رخمت ثلاثة أشياء، وهي(حارث ومالك وعامر)، وهذا يدل على ضيق دائرة الترخيم في اللغة العربية[2].

وفي شرح الأشموني(ت:900هـ) بيَّنَ صاحبه حقيقة الترخيم فهو على نوعين: ترخيم التصغير كقولنا في أسود (سويد)، وترخيم النداء وهو حذف آخر المنادى، وقد أورد عدة تنبيهات تتعلق بالترخيم منها ما يتعلق بالمنادى المبني، فلا يجوز الترخيم في قولنا: (يا جارية خذي بيدي)؛ وذلك لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف، وأيضاً إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة، فنقول في المرخم (يا طلحهْ) فهناك من قال: إنها هاء السكت[3].

ويرى الباحث في هذه الدراسة أن المقصد من الترخيم في الأصل هو التخفيف والاختصار في الكلام، وهذه من المطالب التي يلجأ إليها المتحدّث حينما يحصل ثقل في الكلام، فهي من الأشياء التي حثت عليها اللغة الفصحى، فما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسالة النحوية هو الأقرب إلى الصواب؛ لأننا نسير في نظام اللغة العربية على نظام السهولة والتيسير في الكلام، ولكن وفق ضوابط اشترطها العلماء، وهذه الضوابط ليست من عندهم فقط، وإنما من كلام العرب، وبالتالي بما أن الاختصار

([1]) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله (ت577هـ)، 1418هـ – 1997م، أسرار العربية، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى،ص132.

([2]) السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ج1، ص134.

([3]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قد له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج3، ص64.

من مطالب النحاة فنحذف آخر المنادى طلباً للتخفيف؛ لأن اسم المنادى واضح ولم يتغير معناه، والله أعلم بالصواب.

***مسألة الفصل بين كم وتمييزها.**

اختلف النحاة في الفصل بين كم الخبرية وتمييزها كقولنا: (كم عندي درهماً)، فيقول البصريون:إنه لا يجوز الجر في الاختيار ، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك، وقد احتج البصريون على هذا المسألة أنه بالفصل تبطل الإضافة، فيجب أن يخرج المميز على الأصل، وهو النصب، كما إذا نُوّن العدد، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُم فَضْلاً على عَدَمٍ   إذ لا أَكَادُ مِنَ الإقْتَارِ احْتَمِلُ

ورد العكبري على رأي الكوفيين السابق: أن الرواية الصحيحة الرفع أو النصب، وكلاهما قد روى: الرفع على أنه خبر عن (كم) والنصب على التمييز، ورواية الجر شاذة فلا تجعل أصلاً، وقد أضاف العكبري أيضاً أن هذا من باب الضرورة الشعرية[1].

وبيَّنَ العكبري في اللباب أنّ (كم) اسم؛ لوجود حد الاسم وعلاماته فيها، وإنما بُنيت في الاستفهام لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وبُنيت في الخبر لمشابهتها (رُبَّ) من أوجه، أحدها: أنها تختص بالنكرة كما تختص رُبّ بها، وثانيها: أنها لغاية التكثير، كما أن رُبَّ لغاية التقليل والجامع بينهما في طرفي العدد وثالثها: أنّ كم لها صدر الكلام كما أن رُبّ كذلك، والمراد بذلك أنه لا يعمل فيها ما قبلها، وقد أضاف العكبري إلى ذلك أن (كم) بُنيت على السكون؛ لأنه الأصل فيها، ولم يوجد مانع من خروجه على ذلك، وافتقرت إلى مبين؛ لأنها اسم لعدد مبهم، فيذكر بعدها ما يدل على الجنس المراد، وكم الاستفهامية مُيِّزت بالمنصوب؛ لأنها جعلت بمنزلة عدد متوسط، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ لأن المستفهم جاهل بالمقدار، فجعلت للوسط بين القليل والكثير[2].

وأضاف العكبري على كلامه السابق أن الحكمة من وضع (كم) هو الاختصار، والعموم الذي لا يستفاد بصريح العدد كقولنا: (أخمسون طالباً جاءك؟)،

([1]) العكبري، التبيين، ص409.

([2]) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص314-315.

فهذا يجعل المستمع يجيب بـ(لا) ولا يجيب بكمية، وإذا قلنا: (كم طالباً جاءك؟) استغنينا بذلك عن لفظ الهمزة والعدد، ونلزم المستمع الجواب بالكمية[1].

وعلَّقَ ابن جني(ت392هـ) في اللمع على هذه المسألة النحوية، وبيّن أنه إذا فصل بين كم وبين النكرة ننصبب النكرة، فمنه قول الشاعر القطامي الذي أورده ابن جني في اللمع:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ إذَ لا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ احْتَمِلُ[2]

فنصب النكرة (فضلاً) على التمييز، وقد أضاف ابن جني على كلامه السابق أن هناك من العرب من ينصب بها في الخبر بغير فصل كقول الشاعر الفرزدق الذي أورده ابن جني في اللمع:

كَمْ عَمّةٍ لَكَ يا جريرُ وخالةٍ فدُعاءَ قَدْ حَلَبت عَلَيّ عشاري[3]

فابن جني يبين أن من جرّ (العمة)، أو نصبها يجعل (كم) خبراً في الوجهين، وقد يجوز أن يكون من نصبها أراد الاستفهام بها، ومن رفع العمّة فإنما سأل عن الحلبات، ورفع العمة بالابتداء وجعل قوله (قد حلبت) خبراً عنها[4].

وأما النصب بكم إذا كانت استفهامية فقولنا: (كم رجلٍ عندك) فالمراد من المعنى (رُبَّ رجلٍ عندك)، فإذا فصلنا نصبت كقولنا: (كم عندك رجلاً) ومنه قول الشاعر:

تَؤمُّ سِناناً، وكَمْ دُونَهُ مِن الأرْضِ مَحْدُوداً بِأَنْمَارِهَا[5]

([1]) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص315.

([2]) ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ص206 وانظر ديوان القطامي، 1961، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ص6.

([3]) ابن جني، اللمع في العربية، ص206.

([4]) ابن جني، اللمع في العربية، ص206-208.

([5]))الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي،(1405هـ/ 1985م تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ص97.

فالمراد في البيت الشعري السابق (كم محدوداً من الأرض بأنمارها)، فلما فصل نصب[1].

وتناول الأصبهاني(ت:543هـ) في شرح اللمع مسألة (كم)، وبيَّن أن (كم) مع ما بعدها بمنزلة أحد عشر إلى تسعة وتسعين، ويكون ما بعدها منصوباً في الأعداد؛ لأنه سؤال عن الأعداد، فلما كان سؤالاً عن الأعداد جرى مجرى العدد، ثم ما بعد العدد يكون منصوباً على التمييز ويكون نكرة، وكذلك ما بعد كم نكرة مفرد؛ لأن النكرة أخف من المعرفة، ولأن المقصود من الذي بعد (كم) إنما هو معرفة الجنس، والجنس يعرف بهذه النكرة، وأما إذا كانت (كم) خبرية، فإن ما بعدها مجرور كما بعد (رُبَّ) فنقول: (كم غلامٍ جاءك)، فإذا فصلنا الجار والمجرور انتصبت النكرة بعدها على التمييز كقولنا: (كم حصل لي غلاماً)، والمراد (رُبَّ غلام حصل لي) والنصب جاء؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور قبيح فانتصب، ومن النحاة من يعمله مع الفصل، ويجر ما بعد (كم) كقول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَاْلَ العُلا وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَه[2].

فتقدير البيت الشعري السابق (كم مقرفٍ بجود) ففصل بين الجار والمجرور ومع ذلك لم يبطل عمل الجار[3].

وتناول ابن مالك(ت:672هـ) في شرح التسهيل هذه المسألة من حيث الاسمية ونوعا (كم)، وهما الاستفهام والخبر، فما يدلّ على اسميّة (كم) الإسناد إليها، وعود الضمير عليها نحو (كم رجلاً جاءك؟) ودخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها كقولنا: (بكم رجلاً مررت؟)، وتسليط عوامل النصب عليها نحو (كم يوماً صُمت؟)، وقد أضاف ابن مالك: أنه يجوز حذف مميز (كم) كما يجوز حذف مميز العدد، فحذف مميز (كم) كقوله تعالى: M } | { ~ لَبِثْتُمْ L [4]، وحذف مميز

([1]) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص97.

([2]) (البيت لأنس بن زنيم)،البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج6، ص468.

([3]) الباقولي الأصبهاني، شرح اللمع في النحو، ص317-318.

([4]) سورة الكهف/ 19.

العدد كقوله تعالى:M V W X L [1]، ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية ومميزها في السعة، ولا يجوز الفصل بين العدد ومميزه إلا في الضرورة الشعرية، وهذا بخلاف (كم)، ولنا أن نفصل بينها وبين مميزها دون ضرورة كقولنا: (كم لك درهماً)، والسبب في ذلك أن العدد مميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركباً وبالزيادتين في آخره إن كان للعشرين أو إحدى أخواتها، فموضع التمييز منه بعيد دون فصل، وكم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر جاز بقاء مميزها منصوباً كقولنا: (بكم مسجد صليت)[2].

فكم يستفهم بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار يُراد تعيينه نحو قولنا: (كم شجرة قطفت؟) هذه هي كم الاستفهامية التي لها حق الصدارة في الكلام كبقية أسماء الاستفهام الأخرى، فلا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا كان مضافا، أو حرف جر كقولنا: (معلم كم مدرسة صادقت؟) وكم الاستفهامية تُعرب حسب ما تستفهم عنه، فإذا استفهمنا بها عن المفعول المطلق كانت في محل نصب على المفعولية المطلقة وهكذا، وأما كم الخبرية فيقصد بها الإخبار عن الكثرة المجهولة الكمية، ولا تحتاج إلى جواب كقولنا: (كم معلمٍ يُدرّسُ في الأردن)، و(كم معلم ناجح في حياته).

وفي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بيَّن أن (كم) اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وهي على قسمين: استفهامية بمعنى أي، وخبرية بمعنى عدد كثير، وكل منهما يفتقر إلى تمييز، فأما الأولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته في الإفراد والنصب، فأما في الإفراد فلازم مطلقاً، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقا، وأما النصب ففيه ثلاثة مذاهب أحدها: أنه لازم مطلقاً، وثانيها: ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملاً على الخبرية، وإلى ذلك ذهب الفراء والزجاجي والسيرافي، وثالثها: أنه

([1]) سورة المدثر/ 30.

([2]) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيّاني الأندلسي (600–672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ج2، ص418–420.

لازم إنْ لم يدخل على كم حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهذا هو المشهور[1].

وأما (كم) الخبرية، فمميزها يستعمل تارة كمميز (عشرة)، فيكون جمعاً مجروراً، وتارة كمميز (مائة)، فيكون مفرداً مجروراً كقولنا: (كم رجالاً شاركوا في المعركة)، ومنه قول الشاعر:

كَمْ ملوكٍ بادِ مُلْكَهُم   وَنَعِيم سُوقَهُ بَأْدَ[2]

ويرى الباحث أن كم الاستفهامية إذا فصل بينها وبين مميزها بفاصل بقي التمييز على نصبه كقولنا: (كم حضر المهرجان طالباً)، ويجوز حذف مميز كم الاستفهامية إذا دلَّ عليه الدليل كقولنا: (كم عندك)، والتقدير (كم كتاباً عندك)، وأما كم الخبرية فإنه يجوز الفصل بينها وبين تمييزها، ولذلك يجب نصبه ولا يمكن إضافته إليها وهو مفصول كقولنا: (كم عندي صبراً)، وتجر بمن إذا كانت ظاهرة نحو قولنا: (كم عندي من كتب)، وأما إذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد على كم وجب حينئذ جر مميزها بـ(من) الظاهرة كقولنا: (كم قرأت من كتبٍ)، ويكون تمييزها مفرداً وهو الأكثر، والله أعلم بالصواب.

***مسألة إعراب الظرف الواقع خبراً إذا تكرر بعد اسم الفاعل.**

اختلف النحاة في إعراب الظرف الواقع خبرا، فيقول البصريون: إنه إذا كان الظرف خبراً لمبتدأ، وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه النصب والرفع كقولنا: (زيدٌ في الدار قائماً فيها)، فيجوز في (قائم) الرفع والنصب، بينما قال الكوفيون: أنه لا يجوز في (قائم) إلا النصب[3].

وقد احتج البصريون على رأيهم السابق أنّ (قائماً) صالحٌ أن يكون خبر المبتدأ والظرف يجوز أن يتكرر للتأكيد كما لو قلت: (زيد في الدار في الدار)، أو (زيدٌ في الدار زيدٌ في الدار)، وقد استدل البصريون على ذلك أنه إذا نصب (قائماً) كانت (في) توكيداً أيضاً، إذ لو اقتصرنا فقلنا: (زيدٌ في الدار قائماً) جاز وكان الحال عن الظرف،

([1]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه: حسن حمد، ج3، ص332.

([2]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص333.

([3]) العكبري، التبيين، ص391.

فتكون (في) توكيداً، ومنه قوله تعالى:Mوَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا L [(1)]. وأما الكوفيون فقد احتجوا أنه لم يأتِ في القرآن الرفع من هذا القبيل بل جاء النصب كقوله تعالى: M ! " # $ % & ' L [(2)]، ولما لم يكن في الكلام ظرف آخر جاء الرفع والنصب، فالرفع في قوله تعالى: M ! " # $ % & L [(3)]، والنصب في قوله تعالى: KM L M N O P Q L [(4)].

فقال الكوفيون: والقياس يقتضي ما قلنا، وذلك إذا رفعنا الخبر تعلّق الظرف الأول به، فلا يبقى للظرف الثاني ما يتعلق به، بل يكون منقطعاً[(5)].

وقد رد العكبري على حجج الكوفيين، وبيّن أن الآية لا حجة فيها؛ لأن النصب عندنا جائز، وليس فيها منعٌ من الرفع، بل هو مسكوت عنه، على أن الآية التي ذكرها الكوفيون دليلاً على حجتهم، قد قُرئت بالرفع {فكان عاقبتهم أنهم في النار خالدون فيها}، وأما قول الكوفيين إذا رفعت الخبر لم يبقَ للظرف الثاني ما يتعلق به، ورد عليه العكبري أن الظرفين يتعلقان بـ(قائم)، ويكون الثاني مكرراً للتوكيد كما في قولنا: (جاءني زيدٌ جاءني زيدٌ)، و(مررت بزيدٍ، بزيدٍ)، ولا فرق عند العكبري في التكرير للتوكيد من أن تتكرر الجملة بأسرها، أو أن يتكرر الجزء منها، وقد استشهد العكبري على ذلك بقوله تعالى: M (* + , L [(6)]، وقوله تعالى: M u v w L [(7)].

([1]) سورة هود/ 108.
([2]) سورة الحشر/ 17.
([3]) سورة الزخرف/ 74.
([4]) سورة الذاريات/ 15-16.
([5]) العكبري، التبيين، ص392.
([6]) سورة آل عمران/ 159.
([7]) سورة المائدة/ 13.

وأشار سيبويه (ت:180هـ) إلى أن كل ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبراً فينتصب فيقول سيبويه[1]: "ضرب زيد الظهر والبطن، ومُطِرنا السهل والجبل، وقُلِبَ زيدٌ ظهره وبطنه، فالمعنى أنهم مُطِرُوا في السهل والجبل، وقُلِبَ على الظهر البطن، ولكنهم أجازوا هذا، كما أجازوا قولهم: دخلت البيت، وإنما معناه (دخلت في البيت)، والعامل فيه الفعل وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنك لو قلت: (قُلِبَ هو ظهره وبطنه)، وأنت تعني على ظهره لم يجز".

وعلَّق ابن السراج(ت:316هـ) على هذه المسألة فقال: "اعلم أن الظرف إذا أخبرت عنه فقد خَلُص اسماً، وصار كسائر المفعولات، إلا أنك إذا أضمرته أدخلت حرف الجر على ضميره ولم تُعَدِّ الفعل إلى ضميره إلا بحرف الجر إلا أن تريد السعة، فتقدّر نصبه كنصب سائر المفعولات، وهذه الظروف منها ما يكون اسماً وظرفاً ، ومنها ما يكون ظرفا ولا يكون اسما[2].

فما نفهمه من كلام ابن السراج أن الظروف تتنوع حسب ورودها في الجملة، فمنها ما يكون ظرفاً واسماً نحو (اليومُ، الليلةُ، السنةُ)، ومنه ما يكون ظرفاً ولا يكون اسماً نحو (بين، بكرة، وسحراً)، ومن الأماكن ما يكون اسماً نحو (المكان، الخلف، القدّام)، ومنها ما يكون ظرفاً ولا يكون اسماً نحو (عند، وفوق، وتحت).

وأضاف ابن السراج على كلامه السابق أن المضمر لا يكون ظرفاً، وكل ما دخل عليه حرف الجر فهو اسم، وإنما الظرف هو الذي حذف حرف الجر منه، وذلك المعنى يراد به فإن ثنيت: (اللذان ذهبت فيهما اليومان)، فإذا قلت ذلك بالألف واللام قلت (الذاهب فيه أنا اليوم، والذاهب فيهما أنا اليومان)، فالألف واللام قد قام مقام (الذي) وأفردت "ذاهباً" ولم تثنه؛ لأن فاعله غير مضمر فيه، وهو مذكور بعده، وكذلك الإخبار عن المكان إذا قلت: (جلست مكانك)، فإذا أردت الإخبار عن مكانك قلت: (الذي جلست فيه مكانك)، و(اللذان جلست فيهما مكاناك)، وبالألف واللام (الجالس فيه أنا مكانك)، و(الجالس فيهما أنا مكاناك) [3].

([1]) سيبويه، الكتاب، ج1، ص159.

([2]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص291-292.

([3]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص293-294.

وأجمع النحاة على أن الظرف ما تضمن معنى (في)، وإذا لم يتضمن معنى (في) خرج من الظرفية، ويكون ذلك إذا وقع الظرف مبتدأ أو خبراً أو مجروراً كقولنا: (سرت الخميس)، والتقدير (سرت في يوم الخميس)، وأما إذا قلنا: (اليوم نشاط المدرسة مميز)، فقد وقع .(اليوم) ظرفا، وقولنا: (العالِمُ يومه حافلٌ)، فيعرب الظرف (يومه) خبراً عن المبتدأ (العالم) [1].

وتناول الأصبهاني(ت:543هـ) هذه المسألة، وبين أنه يجوز أن تتسع في الظروف، فلا تقدر فيه معنى الظرف (في) فتتصبه نصب المفعول به، وهذا يظهر في موقعين، أحدهما: أننا إذا اتسعنا فيه فننصبه نصب المفعول به، جازت الإضافة إليه كقولنا: (يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار)، وقولنا أيضاً: (يا مكتوب أيامٍ معدوداتٍ)، فإذا نصبنا (أيام معدودات) لا على الظرف، ولكن بعد الاتساع فيه جازت الإضافة إليه، وثانيهما: في باب الكناية كقولنا: (صمتُ اليومَ)، وقدَّرت اليوم مفعولاً به بعد الاتساع ولم تقدر (في) ثم قدمت وكنيت عنه، فنقول: (اليومَ صمته)، ولا نقول: (اليوم صمت فيه) إلا إذا كان باقياً على الظرفية، ومن ذلك قوله تعالىM u v w x y L [2]، فاستعمله استعمال المفعول به ولم يقل: (فليصم فيه) [3].

ففي الآية الكريمة بيّن الأصبهاني أنه إذا قلنا: إن الشهر في الآية منصوب على الظرفية، وأن مفعول (شهد) مضمر، وتقديره (فمن شهد منكم المصر في الشهر)، فكيف جاء فليصمه؟ فقد أجاز الأصبهاني ذلك فاستعمله ظرفاً ثم اتسع فيه فاستعمله استعمال المفعول به.

وأضاف العكبري على هذه المسألة، وبيَّن أن اسم الإشارة (هذا) في قوله تعالى Mهَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ L [4] مبتدأ ويوم خبره، وهو معرب؛ لأنه مضاف إلى

([1]) الميلاني، محمد بن عبد الرحيم، شرح المغني في النحو، تحقيق ودراسة علي الشوملي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، إربد، وزارة الثقافة، الأردن، بدون تاريخ، ص73.

([2]) سورة البقرة/ 185.

([3])الأصبهاني، شرح اللمع في النحو، ص192.

([4]) المائدة/ 119.

معرب، ويقرأ (يومَ) بالفتح، وهو منصوب على الظرف فقال[1]:"هذا مبتدأ، ويوم خبره، وهو معرب؛ لأنه مضاف إلى معرب، فبقي على حقه من الإعراب، ويقرأ(يوم) بالفتح، وهو منصوب على الظرف، وهذا فيه وجهان: أحدهما هو مفعول قال:أي (قال الله هذا القول في يوم)، والثاني: أن هذا مبتدأ، ويوم ظرف للخبر المحذوف: أي (هذا يقع أو يكون يوم ينفع)، وقال الكوفيون: يوم في موضع رفع خبر هذا؛ ولكنه بني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، وعندهم يجوز بناؤه، وإن أُضيف إلى معرب، وذلك عندنا لا يجوز إلا إذا أُضيف إلى مبني، وصدقهم فاعل ينفع" . فالعكبري في كلامه السابق يخالف رأي الكوفيين في إعرابهم لاسم الإشارة هذا على أنه مبتدأ خبره يوم، ولكنه بني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، فأجاز الكوفيون ذلك لإضافته إلى الفعل، وأما عند العكبري فلا يجوز إلا إذا أضيف إلى مبني(2).

ويرى الباحث أن الظرف ينتصب بعامل محذوف، وحروف الجر من الروابط في العربية، وتقدير الفعل أولى؛ لأنه الأصل في الظرفية.

مسألة فعلية أفعل في التعجب.

اختلف النحاة في (أفعل) في التعجب أهي فعلٌ أم اسم؟ فالبصريون قالوا: إن (أفعل) في التعجب فعل ماضٍ، بينما قال الكوفيون: إنها اسم، ودليلهم في ذلك هو أن المعنى ينبغي أن يكون على حسب اللفظ إذا كان اللفظ هو الدال على المعنى بالقياس على غالب الألفاظ، واللفظ بالإجماع أمر، فوجب أن يكون معناه أمرًا؛ ليطابق معناه لفظه(3).

واستدل البصريون على رأيهم في هذه المسألة النحوية بعدة أمور منها أن نون الوقاية تلحق هذا البناء كقولنا: (ما أعلمني)، وهذه النون لا تلحق الأسماء فآخر الفعل يستتكر كسره، بالإضافة إلى أن هذا البناء ينصب المعرفة والنكرة، و(أفعل) الذي

([1])العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، الدار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، ج1، ص234.

([2]) العكبري، التبيين، ص391.

([3]) العكبري، التبيين، ص285.

هو اسم لا يفعل ذلك، وإنما هو يختص بالنكرات، وأما من قال من الكوفيين ًإن هذا البناء عمل في المعارف كقول العباس بن مرداس:

وأضرَبَ مِنّا بالسُّيوفِ القَوَانِسا

وقول الشاعر:

وَنَأخُذ بُعْدَه بِذِنَابِ عَيْشٍ   أجبَّ الظَّهرَ لَيس لَهُ سَنامُ

فنصب القوانس بـ(أضرب)، والظهر بـ(أجب)، ورد العكبري على ذلك، أن هذه المواضع مخرجها غير ما ادعوا فمن نصب ما بعدها، فهو إما أن يكون على فعل محذوف يفسره أفعل، وقد استشهد العكبري على ذلك بقوله تعالى:M O P Q R S T U V L [1].

وقوله تعالىM ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ L [2]، فـ(حيث)، و(مَن) في الآية السابقة لا يجوز أن يكونا مجرورين بالإضافة؛ لأن (أفعل) تضاف إلى ما هي بعض له، وذلك مستحيل هنا، وأما (أجب الظهر)، فروي بالإضافة، ولا حجة فيه على هذا، وقد روي بالرفع على تقدير(أجب الظهر منه)، أما النصب فعلى التشبيه بالمفعول به[3].

واستدل البصريون أيضاً على أن هذا البناء مبني على الفتح، ولو كان اسما لم يكن مبنياً، إذ لا علة للبناء خصوصاً على الفتح، وهناك من الكوفيين من قال: إن علة بنائه إما أن يكون تضمن معنى همزة الاستفهام، فقولنا: (ما أحسن زيداً)، أو أن يكون تضمنه حرف التعجب؛ لأن التعجب معنى، والأصل في كل معنى أن يوضع له حرف، وقد رد العكبري على رأي الكوفيين السابق أن التعجب خبر يحتمل الصدق والكذب، وبين الخبر والاستفهام مسافة بعيدة، وأما الاستفهام فلو كان، لكانت (ما) هي المتضمنة له لا الفعل الذي بعدها[4].

([1]) سورة النجم/ 30.

([2]) الأنعام/ 124.

([3]) العكبري، التبيين، ص288.

([4]) العكبري، التبيين، ص289.

ومن الحجج التي استدل بها الكوفيون على هذه المسألة أنه يصغر، فالتصغير اتسع في هذه اللفظة مع ما لزمها من الجمود، والتصغير من خواص الاسم، فردّ عليهم البصريون أن التصغير يدخل الأسماء للتحقير كقولنا: (رجيل) وفي الجموع كقولنا: (دُريهمات)، و(ما أحيسنه) بالإضافة إلى أنه جامد لا يتصرف، فلو كان فعلاً لتصرف، وقد رد العكبري على ذلك أن التصغير يتناول لفظ الفعل والمراد هنا تصغير مصدره، واستشهد العكبري على ذلك بقوله تعالى: M قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ L [(1)]، وأما عدم تصرفه فلا يدل على كونه اسماً (فنعم وبئس وعسى) أفعال لا تتصرف؛ والسبب في ذلك أن فعل التعجب ماض أبداً، فلا يتعجب إلا من أمر متحقق[(2)].

وأيّد العكبري في مسألة "ما" التعجبية وجهة النظر البصرية، وهي أن "ما" في التعجب غير موصولة (مبتدأ)، وأحسن خبرها؛ وذلك لأن التعجب من مواضع الإبهام، فـ(الذي) فيها إيضاح في صلتها، بالإضافة إلى أنّ تقدير الخبر هنا لا فائدة فيه، إذ إن تقديره (الذي أحسن زيداً شيء)، وهذا لا يستفيد منه السامع[(3)].

وتابع العكبري في اللباب، وبيَّن أن الأصل في فعل التعجب أن يكون من أفعال الغرائز؛ لأنها هي التي تخفى، فإذا زادت تُعُجِّبَ منها لخفاء سببها، وأضاف العكبري أن فعل التعجب لا يبنى إلا من الثلاثي؛ لأن الغرض منه أن يصير ما كان فاعلاً مفعولاً كقولنا: (حسُنَ زيد) وتبني منه (أحسن زيداً)، ولهذا ينتقل عن اللزوم إلى التعدي، ولا يُعدّى بالهمزة إلا الثلاثي؛ لأن الهمزة لما أحدثت معنى التعدي صارت كحرف من الفعل أصلي، وليس في الأفعال ما هو على خمسة أحرف، لما في ذلك من الثقل[(4)].

فما نفهمه من خلال ما سبق أن النحاة البصريين أجمعوا على أن أفعل في التعجب نحو (ما أكرم عبدالله) فعل، بينما الكوفيون ومنهم الفراء ذهبوا إلى أنه اسم

([1]) سورة المائدة/ 119.

([2]) العكبري، التبيين، ص291.

([3]) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص196.

([4]) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص199.

محتجين على ذلك: أنه جامد، والفعل بابه التصرف، والجمود ميادين الفعلية، وقد اعترض البصريون على هذه الحجة أن هذا ليس جمودًا؛ لأنه اسم، ولكنه فعل سلب التصرف؛ لأن واضعي اللغة لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه، بالإضافة إلى أنه لم يصرف؛ لأن المضارع يحتمل زمانين: الحاضر والمستقبل، والتعجب في الأغلب مما هو موجود ومشاهد، وقد يتعجب مما مضى، ولا يكون التعجب مما لم يقع، فكرهوا استعمال لفظ يحتمل الدلالة على الاستقبال لئلا يصير اليقين شكاً.

ودحض الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:170هـ) في مصنفه **الجمل في النحو** ما قاله الكوفيون موافقاً في ذلك رأي البصريين، فبين أن (ما أحسن زيداً) بمنزلة الفاعل والمفعول به، فكأنه قال: (شيءٌ حَسَّنَ زيداً) وبذلك تكون أفعل التعجب عنده أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية(1).

والنحاة اختلفوا في إعراب (ما) التي تسبق (أفعل التعجب) فذهب سيبويه(ت:180هـ) إلى أن (ما) نكرة، ومعناه (شيء)، وهو مرفوع بالابتداء[2]، ولا يجوز عند سيبويه أن تقدم عبدالله وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه في قولنا: (ما أحسن عبدالله)، وبناؤه من (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ)؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه(3)، وأما ابن السراج فقد بيَّن أن فعل التعجب يأتي على ضربين، فإما على (أفعل)، ويبنى على الفتح لأنه ماضٍ، وإما على (أفعل به)، ويبنى على الوقف؛ لأنه على لفظ الأمر، وأما الضرب الأول فلا بد أن تلزمه (ما) كقولنا: (ما أحسن زيداً)، وإنما فعل التعجب لزم لفظاً واحداً، ولم يصرف ليدل على التعجب؛ لأنه خبر ويدل على أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب، فإذا قلت: ما أحسن زيداً فـ(ما) اسم مبتدأ، وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به، و(ما) هنا اسم تام غير موصول، فكأنك قلت: (شيء حَسَّنَ زيداً)، ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة، ولزمه الفعل

---

(1) تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي،(1416هـ/1995م)، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ص49.

(2) انظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص328 – 329.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص73.

الماضي وحده؛ لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون، وإنما جاء هذا الفعل على أفعل نحو (أحسن)؛ لأن فعل التعجب إنما يكون مفعولا من بنات الثلاثة نحو (ضَرَبَ وعَلِمَ ومَكُثَ) [1].

وأما الضرب الثاني، فقد بيَّنَ ابن السراج أنه كقولنا:(يا زيد أكرم بعمرو ويا هندان أكرم بعمرو)، فالمعنى ما أسمعهم وأبصرهم، ولست تأمرهم أن يصنعوا به شيئا، فتثني وتجمع وتؤنث، وأفعل هو (فَعَلَ) لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره، ومعناه إذا قلنا: (أكرم بزيد) كَرِّمْ زيدا جداً[2].

وبيَّنَ المبرد(ت:286هـ) رأيه في هذه المسألة فقال: "اعلم أنّ ما كان من أفعل نعتاً فغير متصرف في معرفة ولا نكره وذلك: أحمر وأخضر وأسود، وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة؛ لأنه أشبه الفعل من وجهين أحدهما: أنه على وزنه، وثانيهما: أنه نعت، كما أن الفعل نعت[3].

فما نفهمه من كلام المبرد هو أن النعت من التوابع، وما يتبع الاسم المنعوت في جميع أحواله كإتباع الفعل الاسم، فالصفات هي الأقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه، كما استثقلوه في الأفعال، وهذا سبب عدم انصرافه إذا كان صفة في معرفة ولا في نكرة.

وذهب المبرد في موضع آخر من كتابه إلى القول باسمية أفعل، فيقول في باب (ما كان من أفعل نعتاً): "فمن ذلك أجدل، وأخيل، والأجود فيهما أن يكونا اسمين؛ لأن الأجدل إنما يدل على الصقر بعينه، والأخيل أيضاً اسم طائر، ألا ترى أن أجدل لا يدل إلاَّ على الصقر تقول: أجدل بمنزلة قولنا: صقر، وكذلك أفعى لا يدل إلاَّ على هذا الضرب من الحيات، ومثل ذلك أخيل؛ لأنه يدل على طائر بعينه"[4].

([1]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص98 – 99 .

([2]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص101.

([3]) المبرد، المقتضب، ج3، ص311.

([4]) المبرد، المقتضب، ج3، ص339.

فيبين المبرد أن الأجدل إنما هو مأخوذ من الجدل وهي شدة الخلق، وأخيل إنما هو أفعل مأخوذ من الخيلان، وبالتالي فقد أصلح المبرد الاسمية والفعلية في أفعل التعجب وفق ما ذهب إليه في المقتضب.

وبيَّنَ الأصبهاني(ت:543هـ) في شرح اللمع أن (ما) إذا كانت موصولة كانت معرفة، والتعجب إنما يكون في شيء مستبدع منكور، لا من شيء قد عرف ووجد، واللائق في الجملة السابقة (شيء أحسن زيداً)، وما يقوم مقامه (شيءٌ)، وقد استدل الأصبهاني على صحة ما قاله بقوله: (ما أعظم الله)، ولو قدرناه لكان تقديره (شيء أعظم الله كان كفراً)، فـ(ما أعظم الله)، و(ما أحسن زيداً)، وغير ذلك إنما هو في الحقيقة هذا الشيء هو، أو صفه فيه؛ لأنه إذا قلنا: (ما أحسن زيداً)، فالتعجب من كمال حسنه، وإذا قلنا: ما أعظم الله فالتعجب من كمال عظمته وقدرته[1].

ووافق الأصبهاني رأي البصريين في فعلية أفعل التعجب داحضاً رأي الكوفيين، فقد بيّن أن ما ذكره الفراء من الكوفيين (يا ما أمَيْلِحَ غزلانا) ليس بحجة؛ لأن التصغير إنما هو في الحقيقة لاحقٌ للفاعل؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل، فتصغير الفعل كتصغير الفاعل، واستدل الأصبهاني على فعلية أفعل التعجب بقوله: (ما أحسنني)، فتلحقه الضمير على حد إلحاقها في الأفعال دون الأسماء، ولو كان اسما لقيل (ما أحسني)[2].

وذهب ابن يعيش(ت:643هـ) إلى أنه جاز الابتداء بـ(ما) في قولنا:(ما أكرم زيداً!)، أي شيء جعله كريما، فقال: " فـ(ما) ههنا بمعنى شيء، وهو اسم منكور في موضع رفع بالابتداء، والمراد ههنا إبداء النظير لجواز الابتداء بالنكرة، وإنما جاز الابتداء هنا؛ لأنه في تقدير النفي، وذلك أنّ المعنى في قولك: (ما أحسن زيداً!) شيء جعله حسناً، والمراد (ما جعله حسناً إلا شيء) كما قالوا: (شرّ أهرّ ذا ناب) أي (ما أهرّه إلا شرّ) [3].

---

(1) الأصبهاني، شرح اللمع، ص309.

(2) الأصبهاني، شرح اللمع، ص310.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص146.

وذهب أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) إلى أن الفتحة في (أفعل) في قولنا: (ما أظرفَ زيدًا!) فتحة إعراب، وهو خبر عن(ما)، وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو (ما)، إذ هو في الحقيقة خبر عن (زيد)، وأما(أفعل به) فذهب إلى أنها فعلٌ نحو(أحسن بزيد)، فصورته صورة الأمر، وهو خبر في المعنى والهمزة فيه للصيرورة، ومعناه: (أحسن زيدٌ) أي صار حسناً في معنى (ما أحسن زيداً!)، والمجرور في موضع الفاعل، والباء زائدة لازمة، إلاّ مع (أنْ) وصلتها فجاء حذفها، وبذلك وافق أبو حيان في هذه المسألة وجهة نظر المذهب البصري[1]، وقد كان ذلك باتفاق جمهور النحاة إلا ابن الأنباري الذي صرَّحَ أنها اسم[2].

وبيَّن الأزهري(ت:905هـ) أن الناصب لـِ(أفْعَلَ) عند بعض الكوفيين معنوي، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها، ولا يحتاج إلى شيء يتعلق به الخبر، وأحسن إنما هو في المعنى وصف لـِ(زيد)، لا لضمير (ما)؛ فلذلك نصب، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به؛ لأن ناصبه وصف قاصر، فأشبه نصب الوجه في قولنا:(زيد حسنٌ الوجهَ)، واحتج الكوفيون أيضا بأن التصغير من خصائص الأسماء نحو(ما أحيسنه)، ففتحته التي في آخره إعراب لا بناء كالفتحة في عندك نحو (زيد عندَك)[3].

وردَّ الأزهري على حجة الكوفيين السابقة أن التصغير في (أفعَلَ) شاذ، ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عموماً لجموده، وأنه لا مصدر له، أو أنهم ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة. وأما (أَفْعِل به)، فقد وافق الأزهري إجماع النحاة على أنها فعلٌ؛ لأنها على صيغة لا تكون إلا للفعل[4].

ويرى الباحث أن ما قاله البصريون في هذه المسألة النحوية هو الأقرب إلى الصواب، ففعل التعجب (أفعل) فعل ماضٍ جامد مبني على الفتح للزومه مع ياء

([1]) الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ)، 141هـ – 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ج1، ص2066.

([2]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، المسألة (15)، ص105.

([3]) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص 59 –60.

([4]) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص60.

المتكلم نون الوقاية ولنصبه المفعول به كقولنا: (ما أفقرني إلى رحمة الله!) وفيه ضمير مستتر يعود على (ما) التعجبية، والهمزة فيه للتعدية، فقولنا: (ما أظرف الأديب!) أصله في التعجب (ظَرُفَ الأديب)، وعلى هذا الرأي اتفق كثير من نحاة المنهج البصري.

***مسألة بناء اسم لا النافية للجنس.**

اختلف النحاة في بناء اسم لا النافية للجنس فقال البصريون: إن (لا) إذا دخلت على المفرد لنفي الجنس كان الاسم بعدها مبنياً، بينما قال الكوفيون: إنها معربة، وقد احتج أصحاب القول الأول بحجج لإثبات رأيهم النحوي منها أنّ (لا) مركبة مع الاسم، والتركيب يوجب البناء، كخمسة عشر؛ لأنه إذا فُصِل بينهما أعرب كقوله تعالى:M لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ L [1]، وإذا لزم الفتح مع الوصل، وزال مع الفصل دلّ أنه حادث للتركيب، بالإضافة إلى أن الكلام تضمن معنى الحرف فكان مبنياً كـ(أين) و(كيف)، وقد استدلوا على ذلك بالمثال التالي (لا رجل في الدار) فالتقدير (لا من رجل) فقدر ذلك؛ لأنّ (مِنْ) موضوعه لبيان الجنس، والنفي هنا للجنس، وغير ذلك من الأدلة النحوية التي أدلى بها البصريون لإثبات رأيهم النحوي[2].

وتناول العكبري الحجج التي استدل بها الكوفيون في هذه المسألة، وعلَّق عليها، منها أن الكلام يتضمن معنى الفعل، وهو العامل، وقد استشهد الكوفيون على كلامهم بـ(لا رجل في الدار)، فتقدير الجملة (لا أعلم ولا أجد)، ولم يتغير المعنى، فحذف الفعل وإبقاء عمله جائز بلا خلاف، وقد استدل الكوفيون على قولهم بقوله تعالى: M , - . L [3]، فالاسم معمول لفعل محذوف، فالتقدير في الآية (إذا انشقت السماء انشقت)، وقد أضاف الكوفيون أن (لا) بمعنى (غير)، و(غيرُ) هنا بمعنى ليس، فقولنا: (زيدٌ لا عاقلٌ ولا جاهلٌ)، فالتقدير غير عاقل، وبالتالي لما تشابهت الكلمات الثلاثة (لا)، و(ليس)، و(غير)، وكانت (غير) تَجُرُّ وليس تنصب كان حملها

([1]) سورة الصافات/ 47.

([2]) العكبري، التبيين، ص363.

([3]) الانشقاق/ 1.

على ليس أولى؛ لأنها "غير" جارة وهي مثلها في النفي فحملت عليها في النصب[1]، وقد بيَّنَ العكبري أن البناء ليس من عمل (لا) النافية للجنس فيقول: (أما البناء فغير حادث بـ(لا) من حيث هي عاملة، بل حادث بالتركيب وتضمنه معنى الحرف)[2].

فمن خلال قول العكبري السابق فإننا نتوصل إلى أن البناء صفة ملازمة للتركيب يدل عليها الفصل بين لا واسمها، فعند الفصل يعرب الاسم.

وتابع العكبري رده على حجج الكوفيين بأدلة نحوية، وهي أن الحروف لا تعمل بمعنى الفعل الذي تدل عليه، وقد استدل العكبري بحروف الاستفهام فهي لا تعمل بما فيها من معنى الفعل، وأما ما قاله الكوفيون عن (لا) بمعنى (غير)، و(غيرُ) بمعنى (ليس)، فقد نفاه العكبري، وبيّن لو أنَّ (لا) كانت كذلك لم ينتصب الاسم بعدها، ووقوع ليس في الاستثناء بمعنى (غير) له معنى، فالتقدير (ليس بعضهم زيداً)، وحمل (لا) على (إن) فهو صحيح عند العكبري، ولكن ليس في الإعراب؛ لأنه لو كان كذلك لنوّن اسمها كما نوّن اسم (إنّ)، وإنما هي محمولة في موضع إعراب الاسم على (إن)، ولولا علة الإعراب لكان الاسم منصوبا منوناً[3].

وذكر البصريون أنَّ لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات، وعلى هذا فقد أبدى النحاة آراءهم في سبب تنكير اسم لا النافية للجنس، ووجوب عملها فيه فقال سيبويه[4]: "فلا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل–رحمه الله– في قولك (هل من عبد أو جارية)، فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة"، وابن الحاجب (ت646هـ) أشار إلى سبب هذا الوجوب، فقال[5]: " لا خلاف في إعمال (لا) التي لنفي الجنس"، فوجب تنكير اسم (لا)؛ لأن الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة إلى التعريف؛ لأنه لو عُرِّف لم يُعرّف إلا تعريف الجنس.

([1]) العكبري، التبيين، ص365.

([2]) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص230.

([3]) العكبري، التبيين، ص367.

([4]) سيبويه، الكتاب، ج2، ص275.

([5]) ابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، ج1، ص397.

وبين الفراء(ت:207هـ) في معاني القرآن أن إطلاقه لفظة النصب على اسم لا النافية للجنس لا تعني عنده الإعراب، فهو قد يطلقها على البناء وعلى الإعراب، ولذلك فالفراء يرجح البناء على الإعراب في اسم لا النافية للجنس، وقد استشهد الفراء بقوله تعالى M (* + , - . / 0 1 L[1]، فأجمع القراء على نصب الرفث والفسوق وقد أجازه الفراء، ومن نصب أتبع آخر الكلام أوله وهذا جائز أيضاً[2].

وبيَّنَ المبرد(ت286هـ) هذه المسألة بقوله[3]: "والبناء لا رجلَ في الدار، ولا امرأةَ على جواب من قال: هل من رجلٍ أو امرأةٍ في الدار"، وقد استشهد المبرد بقول الشاعر:

مَنْ صدَّ عَنْ نيرانِها   فأَنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ[4]

فـ(لا) في البيت الشعري السابق إن كانت معرفة لم تكن إلاَّ رفعا؛ لأنَّ(لا) لا تعمل في معرفة كقولنا:(لا زيد في الدار)، إنما هو جواب أزيد في الدار؟

ورأى الزجاجي(ت:240هـ) أن إعراب اسم لا النافية بالفتحة وحذف التنوين فقال: "اعلم أنّ (لا) تنصب النكرات بغير تنوين ولا تعمل في المعارف شيئاً، وخبرها مرفوع وقلّ ما تأتي به، كقولك: لا رَجُلَ في الدار"، وقد أضاف الزجاجي أنه يجوز ألا تعمل (لا) فتلغيها، وترفع ما بعدها بالابتداء فتقول:(لا غلام لك) [5].

وذهب ابن السراج(ت316هـ) مذهب الكوفيين في هذه المسألة النحوية فيقول: "إن دخلت (لا) على ما عمل بعضه في بعض من معرفة، أو نكرة لم تعمل هي شيئا، إنما تفتح الاسم الذي يليها إذا كانت قد نفت ما لم يوجبه موجب، فاما إذا دخلت على

([1]) البقرة/197.

([2]) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص120.

([3]) المبرد، المقتضب، ج4، ص360.

([4]) المبرد، المقتضب، ج4، ص360.

([5]) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985،ج2، ص237.

كلام قد أوجبه موجب فإنها لا تعمل شيئا، وإنما خولف بها إذا كانت تنفي ما لم يوجب، وكل منفي فإنما يُنْفي بعد أن كان موجباً"[1].

وبيَّنَ ابن الشجري(ت:542هـ) أن الفتحة في نحو قولنا: (لا رجلَ في الدار) في قول البصريين بناء يشبه الإعراب، وذلك لعدم التنوين فتنزل (لا رجل) منزلة خمسة عشر، والكوفيون يرون أن فتحته إعراب، وقد رجَّح ابن الشجري قول البصريين فقال : "فالفتحة في نحو (لا رجلَ في الدار في قول البصرين بناءٌ يشبه الإعراب، وهي في قول الكوفيين إعراب، والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وذلك لعدم التنوين، فتنزَّل {(لا) رجل} منزلة (خمسةَ عشر)"[2].

وأبدى ابن الخشاب (ت567هـ) رأيه في هذه المسألة النحوية بقوله[3]: "إنه مبني..."، وللسبب نفسه الذي ذكره الفراء سابقا.

وخالف ابن مالك(ت:672هـ) قول السابقين في بناء اسم لا النافية للجنس، وقد تفرّد برأيه الخاص، وهو أنَّه يبنى على ما كان ينصب به[4]، فاستشهد على إعمال (لا) في النكرة عمل ليس بقول الشاعر:

واللَّه لَوْلا أن يَحُشَّ الطُّبَّخُ   بىَ الجحيمَ حِينَ لا مُسْتَصرَخُ[5]

ورجَّحَ المرادي(ت:749هـ) في الجني الداني البناء على الإعراب في اسم لا النافية للجنس؛ لأن تعليل من ذكر أن فتحة اسم لا النافية للجنس فتحة إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفاً من التعليلات الضعيفة، وقد أضاف المرادي أن لا النافية للجنس

([1]) ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص379.

([2]) ابن الشجري، أمالي بن الشجري، ج2، ص528.

([3]) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972، ص179.

([4]) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص376 –377.

([5]) استشهد به سيبويه في الكتاب، ج2، ص303.

تـأتي عاملـة عمل "إن"، ولا تعمل إلا فـي نكـرة، فـإن كـان نكـرة بنـي معهـا علـى الفتح؛ تشبيها بـ(خمسةَ عشرَ)[1].

وبيَّنَ السيوطي(ت911هـ) في الهمع أن النحاة أجمعوا على أن الاسم الواقع بعد لا النافيـة للجنس إذا كـان عـاملاً فيمـا بعده يلـزم تنوينـه وإعرابـه مطلقـاً، وقـد أضـاف السيوطي إلـى أن ابن كيسان ذهب إلـى أنـه يجوز فيه التنوين، وتركه أحسن إجراءً لـه مُجْرى المفرد في البنـاء؛ لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنـه لو أُسْقِطَ لصح الكلام، وأما البغداديون فقد ذهبوا إلى جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرف أو جار أو مجرور كقوله تعالىM (* + , - . / 0 L[2]، بخلاف المفعول الصريح[3].

وبـيَّنَ الـصنهاجي فـي مـتن الأجروميـة أنَّ(لا) تـنصب النكـرات بغيـر تـنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر(لا) كقولنـا:(لا رجلَ في الدار، فإن لم تباشرها وجب الرفع، ووجب تكرار لا نحو(لا في الدار رجلٌ ولا امرأة)، فإن تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها، فـإن شـئت قلـت: لا رجـلَ فـي الـدار ولا امـرأةَ، وإن شـئت قلـت: لا رجـلٌ فـي الـدار ولا امرأةٌ[4].

فمـا نفهمــه مــن خــلال الجـدل النحـوي الـسابق أن النحــاة الـذين أيـدوا مـذهب البصريين احتجوا بأن (لا) تضمن معنى الحرف (مِنْ) في جملة (لا رجل) والتقدير أي (لا من رجل)، وخلصوا إلـى أن كل نفي يتضمن معنى الحرف فهو قائم علـى البنـاء، وهذا مـا أكده قول العكبري الذي ذكرنـاه سـابقاً (إن الكـلام تضمن معنـى الحرف فكـان مبنياً كـ "أين وكيف...").

([1]) المـرادي، الحـسن بـن قاسـم(ت 1973)، 1413هـ –1992م، الجنــي الـداني فــي حــروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ص290.

([2]) البقرة /197.

([3]) السيوطي، همع الهوامع ، ج1، ص471.

([4]) نظم الحضرمي، الشيخ سعيد بن سعد بن نبهان ، متن الأجرومية للإمام الصنهاجي ويليه الدرة اليتيمة، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، د.ت، ص12.

ويرى الباحث أن ما قاله العكبري:(لو كان معرباً لجاز نصبه مع الفصل...) فهو بهذا يسعى إلى توكيد مذهب البصريين، وتوسيع البحث النحوي الذي يعمل على تثبيت الحجج البصرية، فهو يقول في موضع آخر في كتاب التبيين: (إنه لو كان معرباً لكان بفعل محذوف...)، فالعكبري بذلك يستند إلى حجج منطقية تجعل من علة التركيب سبباً لبناء الاسم، وكذلك تتضمن الجملة معنى (مِنْ) عند مَنْ تبعهم وأيّد مذهبهم، ولذلك فإن الدراسة ترى أن مثل هذه الأسباب المؤكدة كافية لإثبات بناء اسم لا النافية للجنس، فما ذهب إليه البصريون هو الأقرب إلى الصواب والله أعلم.

وأشار العكبري إلى مسألة نحوية أخرى في التبيين تتعلق بـ(لا) النافية للجنس، وهي مسألة رافع خبر (لا) النافية للجنس، وقد كانت الحجج التي اعتمدها النحاة في هذه المسألة قريبة من الحجج التي اعتمدوها في بناء اسم (لا) النافية للجنس، وقد أيّد العكبري البصريين في مسألة رافع خبر (لا) النافية للجنس، وقد كان الجدل النحوي الذي قامت عليه هذه المسألة أن خبر (لا) في قولنا: (لا رجلَ أفضل منك) مرفوع على موضع (لا رجل)، وهناك من قال (كالأخفش): إنّ معمول (لا) كخبر (إن)، فـ(لا) واسمها رُكّبا فصارت كاسم واحد، ولذلك بني فجرى مجرى خمسة عشر، ومن المعروف في النحو أن خمسة عشر في موضع اسم واحد، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على الابتداء، والمبتدأ يحتاج إلى خبر، و(أفضل) هو الخبر، وبالتالي (لا) على هذا كجزء من الكلمة فلا تكون عاملة في الخبر، وهذا ما أيّده العكبري في التبيين[1].

***مسألة دخول لام التوكيد في خبر(لكنّ).**

اختلف النحاة في دخول لام التوكيد في خبر لكن، فالبصريون لم يجيزوا دخولها، بينما الكوفيون أجازوا ذلك، وقد احتج البصريون على ذلك أنه لو كان جائزاً لكثر ذلك في القرآن والشعر والكلام، هذا بالإضافة إلى أن اللام في هذا الباب للتوكيد، والتوكيد غير وارد هنا، وقد دعّم العكبري رأي البصريين وبيّنه، وهو أنّ (لكنّ) للاستدراك، فلا يجوز أن تدخل؛ لأن الحرف زائد، والأصل أن لا يزاد شيءٌ إلا لمعنى،

([1]) العكبري، التبيين، ص368.

والمعنى في لام (إنَّ) توكيد الخبر، وإذا تجرّد الحرف عن معنى لا يجوز ذكره وفق رأي العكبري[1].

وأما الوجه الآخر الذي احتج به البصريون، وهو الذي يقوم على أصل (لكنّ) فأصلها (إنّ) زيدت عليها الكاف واللام، فاللام وفق رأي البصريين تدخل على خبر (إنّ) في الأصل، وقد رد العكبري على ذلك أن أصل (لكنّ) هو (إنّ) زيدت عليها الكاف وحذفت الهمزة، والكاف عوض عن المحذوف ولا للنفي، وقد استشهد العكبري على ذلك بالمثال (ما قام زيدٌ لا إنّ جعفرٌ منطلق)، وصار لها في التركيب حكم آخر، وما احتج به الكوفيون أنها تساوي (إنّ) في العطف بعد الخبر كقولنا: (إنّ زيداً قائمٌ وعمراً وعمرو)، وكذلك (لكنّ) وليس كبقية أخواتها، فرد العكبري عن هذه الحجة أن دعوى التركيب بعيدة جداً؛ لأن (لكنّ) لا توكيد فيها، و(إنّ) للتوكيد، والمركب وإن تغير حكمه فلا بد من بقاء المعنى كما في قولنا: (لولا زيدٌ لأتيك)، وأما (لن) فغير مركبة ولو قدِّرَ أنها مركبة، وبالتالي معنى النفي باقٍ والتوكيد هنا غير باقٍ، وقد تابع العكبري كلامه بما يخص العطف، فـ(إنّ) شاركت فيه؛ لأن الابتداء لم يبطل وإنما بطل التوكيد فاستواؤهما في العطف كان لاستوائهما في الابتداء، ومخالفتها لها في التوكيد ينفي جواز دخول اللام[2].

وتابع العكبري في اللباب بعض الحجج التي اعتمد عليها البصريون منها: أن الأصل في هذه اللام أن تدخل في خبر (إنّ) مكسورة الهمزة؛ لأنها تدخل على التأكيد، كما أن (إنّ) تفيد التأكيد، و(لكنَّ) مخالفة لها في المعنى فلا يصح دخول اللام في خبرها؛ لأنها تدل على الاستدراك[3].

والنحاة قد اختلفوا في دخول اللام في خبر (لكنّ) كقولنا: (ما قام زيد لكنّ عمرا لقائم)، فالفراء(ت:207هـ) يقول: وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها؛ لأن أصلها

([1]) العكبري، التبيين، ص354.

([2]) العكبري، التبيين، ص357–358.

([3]) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص218.

(إنَّ عمراً قائم)، فزيدت على (إن) لام وكاف، فصارتا جميعاً حرفا واحدًا، كالقول الشعري الذي استشهد به ابن هشام سابقاً، فاللام لم تدخل؛ لأن معناها (إنّ)[1].

وقد علّق الزجاجي(ت:240هـ) في كتابه اللامات على القول الشعري:

(وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميد)

فالمراد من قول الشاعر (ولكن إنني من حبها لعميد)، فأدخل اللام في خبر (إن)، ومثله قوله تعالى: L O N M L M [2]، وهذا على قراءة من قرأ بإثبات الألف وأصله على هذه القراءة (لكن أنا هو الله ربي) فألغيت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون الأولى في الثانية، وكذلك القول الشعري السابق عندما قال: (لكن إنني)، فحذفت الهمزة وبقيت نون (لكن) ساكنة خفيفة وبعدها ساكن، فحذفت نون (لكن) لالتقاء الساكنين، وكان سبيله أن يكسرها، ولكن حذفها في الشعر جائز للضرورة الشعرية[3].

وتناول ابن هشام(ت:761هـ) أقوالاً في معنى (لكنّ) أحدها وهو المشهور: (الاستدراك)، وفُسِّرَ هذا المعنى أن تنسب ما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو قولنا: (ما هذا ساكناً لكنه متحرك) أو ضدّ له نحو: (ما هذا أبيض لكنه أسود)، وقد شكك ابن هشام في صحة ذلك بعدم تجويز ذلك، وأما ثانيها: فهو أنها تأتي للتوكيد دائماً مثل (إنّ) ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وقد استشهد ابن هشام برأي ابن عصفور الذي بيّن من خلاله أنَّ (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) معناها التوكيد، وقد أيّد ابن هشام الرأي القائل أن اللام لا تدخل في خبرها خلافاً للكوفيين، وقد استشهد ابن هشام بالبيت الشعري الذي لم يُعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير، كما صرّح به ابن هشام في المغني:

وَلَكِنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ

---

[1] الفراء، معاني القرآن، ج1، ص465.

[2] سورة الكهف/ 38.

[3] الزجاجي، أبو القاسم ، اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ/1985م، ص17.

وبيّن ابن هشام أن المقطع السابق محمول على زيادة اللام، أو على الأصل (ولكن أنني)، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون (لكن) للساكنين[1].

ويرى الباحث أن المذهب الذي سار على نهجه البصريون هو الأقرب إلى الصواب؛ لأن الأصل فيها أن تكون متقدمة في صدر الكلام، وبالتالي فإن تقديمها على (إن) الداخلة على خبرها ضرورة قصوى، وإن ما استشهد به الكوفيون على دخول اللام على خبر (لكن) من شعر، فهو شطر من بيت شعري لشاعر مجهول، ولم يُعرف تتمة هذا البيت، وبالتالي فإن هذا لا يعضد حجج الكوفيين، فهو ليس من القياس الذي لو كان موجوداً لكان منه في السماع كثير.

***مسألة "ليس"بين الفعلية والحرفية.**

اختلف النحاة في هذه المسألة فهناك من عدَّها فعلاً مثل سيبويه والمبرد، ودليلهما في ذلك أنه لفظ يتحمل الضمائر، وتتصل به تاء التأنيث الساكنة على حسب اتصال ذلك بالأفعال المتصرفة فكان فعلاً قياساً على (عسى) فنقول:(لستُ ، لستَ ، لستِ ، وليس)، وكما نقول :(قلتُ، وقلتَ، قلتِ، وقالا، وقالوا، وقلنا)[2].

وأما وجه الخلاف الثاني في هذه المسالة أنها حرف، ومن الذين ذهبوا إلى حرفيتها ابن السراج فهي لا تتصرف، أي لا يأتي منها المضارع والأمر، واستدلوا على هذا الوجه بأدلة سماعية، فمن السماع ما حكاه سيبويه من قول العرب بـ(ليس الطيب إلا المسك)، فرفع المسك والطيب جميعا، وعرَّى ليس من مرفوع ومنصوب؛ لوجود (إلا) الناقضة للنفي، فحكمها كحكم (ما)، وأما القياس فاحتجوا عليه من عدة أوجه منها[3]:

1- إنَّ الفعل موضوع على: الإثبات، والحدث، والزمان، و(ليس) لا تدل على واحدة منها، وإنما تنفيها فهي في ذلك (كما) النافية.

2- احتجوا من القياس أيضا أنه لو كانت فعلاً ثلاثياً لكانت على أحد أمثلة الفعل وهي (فَعُل ، وفَعَلَ وفَعِل)، ولا يجوز أن تكون على واحد منها، وأما الضم

([1]) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص321.

(2) العكبري، التبيين، ص309.

(3) العكبري، التبيين، ص311.

فليست في الأفعال ما عينه ياء مضمومة، وأما الفتح والكسر فكان يجب أن تنقلب ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل خاف وهاب.

وصرَّحَ سيبويه في الكتاب بجمود (ليس) وأكد فعليتها ، فيقول مشيراً إلى الإضمار فيها(1): " فلولا أنَّ فيها إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل "، وخالف الفارسي في المسائل الحلبيات الكلام السابق لسيبويه فقال: "(ليس) وإن كانت قد رفعت ونصبت، فليست فعلاً على الحقيقة"، ومن ثم يعلل الفارسي أن الفعل لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون دالاً على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة، وإما أن يكون دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة مجرداً من الحدث، فإذا لم يخلُ الفعل من أحد هذين القسمين، ولم تكن (ليس) من واحد منهما ثبت أنه ليس بفعل، وإن كان فيه بعض الشبه منه[2]، وابن السراج:316هـ) بيَّنَ أن "ليس" لا تتصرف ولا يبنى منها فاعل، وهي فعل وأصلها(لَيِسَ) مثل(صَيِدَ)، وألزمت الإسكان إذا كانت غير متصرفة[3].

وذهب الفارسي(ت:377هـ) إلى أن "ليس" حرف؛ لأنها تجري مجرى (ما) ونحوها مما ليس بفعل، ومما يدل عند الفارسي على أنها ليست بفعل أنها تدل على النفي، ولا تدل على حدث ولا زمان، وقد أضاف الفارسي في المسائل الحلبيات أن (ليس) موضوع اتصال الضمير، وهذا دلالة قاطعة على أنه فعل ، ومما يدل على فعليتها أيضا كـ (كان وأخواتها) أن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي، أو الحاضر، أو الآتي فلما خلت ليس من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفي الحال كدلالة (ما) التي لا إشكال في أنها حرف(4).

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص70.

(2) الفارسي، أبو علي، تحقيق حسن هنداوي، 1407هـ -1987م، المسائل الحلبيات، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،ص219 -220.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص290.

(4) الفارسي، المسائل الحلبيات، ص222.

وأضاف الفارسي في كتابه **الشعر** أنه عند النظر إلى " ليس" من الناحية الشكلية، والتصريفية، والمعنوية، والوظيفية نجد لها شبهاً بالحروف والأفعال، فمن الناحية الشكلية هي على وزن من أوزان الفعل، وصورة من صوره " فَعِلَ " وسكون عينها عارض لا أصلي، وسببه: (أنّ " ليس " لما كانت غير متصرفة صارت عينها بمنزلة " ليت " في السكون)[1].

وذهب ابن يعيش(ت:643هـ) إلى أن "ليس" فعل يدخل على جملة ابتدائية، والدليل على أنها فعل اتصال الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها، بالإضافة إلى أن آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية، وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً، وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب نحو(قائمة وقاعدة)، فلما وجد فيها ما لا يكون إلا في الأفعال دلَّ على أنها فعل، وعدم التصرف عند ابن يعيش ليس دليلا على أنها ليست فعلاً، فـ(نعم ، وبئس، وعسى)، وفعل التعجب أفعال وإن لم تكن متصرفة، وأما كونها بمنزلة (ما) في النفي فلا يخرجها عن كونها فعلاً؛ لأنه يدل على مشابهة بينهما، وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها[(2)].

وفي شرح الرضي على كافية ابن الحاجب بين أنه إذا نظرنا إلى (ليس) من الناحية التصريفية فهي تلزم حالة واحدة، فلا يأتي منها المضارع ولا الأمر، وأما من ناحية المعنى فهي تخالف الفعل، فهي تدل على النفي، فتدل على حدث معين لا يدل عليه الخبر[(3)].

ويرى الباحث أن النحاة قد اشتغلوا بحشد كثير من الأدلة تؤكد فعلية (ليس)، كلٌ حسب المذهب الذي ينصره، فالدلائل السابقة التي ذكرها ابن يعيش ووافق فيها إجماع البصريين دليل على فعليتها، ففي رأي الباحث أن ما ذكره ابن يعيش موافقاً فيه رأي البصريين هو الأولى بالقبول؛ لأنه يقوم على أدلة وحجج نحوية منطقية تستند إلى

---

(1) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى،ج1 / 496.
(2) شرح المفصل، ابن يعيش، ج7، ص111-112.
(3) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني – المجلد الأول، ص1024.

ضوابط دقيقة في النحو، فاتصال الضمائر بها دليلٌ على فعليتها، ومثل هذا الاتصال لا يكون إلاَّ في الأفعال، وهذا هو الأقرب إلى الصواب والله أعلم.

*** مسألة تقديم خبر "ما زال" وأخواتها على (ما).**

اختلف النحاة في هذه المسألة في تقديم الخبر، فقال البصريون: إنه لا يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها مما في أوله(ما) على (ما) كقولنا: (قائماً ما زال زيدٌ)، وحجتهم في ذلك أن (ما) للنفي، وله صدر الكلام فإذا تقدم عليها خبرها بطل استحقاقها للتصدر، وعلى هذا فلا يجوز تقديم خبر(ما زال) وأخواتها عليهن على وجهة النظر البصرية، بينما ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الخبر وامتناعه في (ما دام)، وقد استدلوا على ذلك بأدلة سماعية وقياسية فمن السماع قول الشاعر:[1].

وَرَجِّ اَلْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتُهُ عَلَىْ اَلسِّنِ خَيْرَاً لا يَزَاْلُ يَزِيْدُ [2]

فهنا نصب(خيراً) بـ(يزيدُ)، ولا يجوز أن يقع معمول الخبر إلا في الموضع الذي يجوز أن يقع الخبر فيه، وأما القياس فاحتجوا لذلك أن (ما زال) فعل مثبت فجاز تقديم خبره عليه كـ(كان) فقولنا: (ما زال زيدٌ كريماً)، ومن هنا لم يجز الاستثناء منه فلا تقول: (ما زال زيدٌ إلا كريماً)، ولا يجوز أيضا(كان زيد إلا كريما)، وقد بيَّنَ ابن هشام أن(إنَّ) في البيت الشعري السابق بعد ما المصدرية زائدة؛ لشبهها في اللفظ بما النافية، وقيل اسم إن ضمير الشأن، وهذا ضعيف عند ابن هشام؛ لأن الموضع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف[3].

فما نفهمه من كلام البصريين السابق في هذه المسألة أنه إذا كان النفي بغير (ما) جاز التقديم نحو قولنا: (مجتهداً لا يزال محمد)؛ والسبب في ذلك على مذهب البصريين أن هذه الحروف ليس لها الصدارة.

وأشار سيبويه إلى مسألة التقديم، وذلك في أثناء حديثه عن خبر النواسخ، وقد بيَّنَ هذه القضية من خلال الاهتمام الذي أولاه لكثير من الأبواب النحوية، التي قد

---

(1) العكبري، التبيين، ص302 –303.

(2) العكبري، التبيين، ص303

(3) العكبري، التبيين، ص304 –305.

أغنـت الميـدان النحـوي بكثيـر مـن القواعـد، فيقـول فـي حديثـه عـن خبـر النواسـخ(1): "والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً، أو يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربـيٌّ جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل M . / 0 1 2 L[2]، وأهل الجفاء من العرب يقولـون: و(لم يكن كفوا لـه أحد)، كأنهم أخَّرُوها حيث كانت غير مستقرة".

واستشهد سيبويه على كلامه السابق بقول الشاعر ابن ميادة:

لَتَقْرُبُنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا　　　مَا دَامَ فِيهُنَّ فَصِيلٌ حيًّا[3]

ومما جاء في صحيح البخاري(ت:256هـ) شاهداً على جواز تقديم خبر كان وأخواتها عليها قوله صلى الله عليه وسلم: {إني أول من يرفع رأسه بعد النفخة الآخرة، فإذا أنا بموسى متعلق بالعرش، فلا أدري أكذلك كان أم بعد النفخة}(4).

وأشار ابن جني(ت:392هـ) في اللمع إلى أنه يجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها كقولنا: (كان قائماً زيدٌ)، و(قائماً كان زيدٌ)، وكذلك قولنا: (ليس قائماً زيدٌ)، و(وقائماً ليس زيدٌ)(5).

وصحَّ حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عندما جوَّزَ تقديم خبر كان وأخواتها عليها، ومن الشواهد على ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: M سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ L(6)، فتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل.

وذكر ابن يعيش(ت:643هـ) أنه يجوز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها أنفسها ما لم يمنع من ذلك مانع كقولنا:(كان زيد قائما)، وإذا كان النفي (بما)

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص56.

(2) الإخلاص/ 4.

(3) انظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص56.

(4) الإمام الحافظ البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل(ت256هـ)، صحيح البخاري، ج6، ص158.

(5) ابن جني، اللمع في اللغة، ص10.

(6) سورة الأعراف/ 177.

نحو (ما زال، ما انفك، ما فتئ، ما برح)، فمذهب سيبويه والبصريين أنه لا يجوز تقديم أخبارها؛ لأن ما للنفي، وأنه يستأنف بها للنفي؛ فجرت مجرى حرف الاستفهام، فكان له صدر الكلام، وحروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، في حين أنه يجوز تقديم أخبارها إذا نفيت بـ(لم، لن، لا)؛ لأنها إذا اختصت بالدخول على الأفعال صارت كالجزء منها، فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه، كذلك يجوز مع (لم)، و(لن)؛ لأنهما كأحد حروفه[1].

وبيَّنَ ابن عقيل(ت:769هـ) في شرحه أن أصل هذا الجدل في هذه المسألة النحوية مبني على جدل آخر، وهو هل تستوجب (ما) النافية أن تكون في صدر الكلام؟ فالبصريون ذهبوا إلى أنها لا تستوجب التصدير، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقاً، فيقول[2]: "ما يشترط في عمله أن يسبقه(ما) المصدرية الظرفية، هو(دام) كقولنا: أعطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهمًا)، أي أعط مدة دوامك مصيبًا".

واعترض بعض النحاة على حجة البصريين في هذه المسألة، وذلك أن (ما) مع ما بعدها كالكلمة الواحدة، ولهذا عُدَّ هذا الكلام إثباتاً لا نفياً، وأما ما دام فـ(ما) فيها مصدرية، والفعل صلة لها، فلذلك لا يجوز تقديم المنصوب عليها؛ لما في ذلك من تقديم الصلة على الموصول، وقد بين العكبري جوابه على هذا الاعتراض ففي قولهم: إن معنى "ما زال" هو الإثبات، فرد عليه العكبري أنه لا ننظر إلى ما يحصل ما معنى المركب، بل الاعتبار بوجود الحرف الذي يصدر به الكلام، فالاستفهام إذا دخل على النفي صار معناه الإيجاب، وأما قولهم في (ما دام) فكان رد العكبري عليه بأن الجامع بين (ما دام)، و(ما زال) أن كل واحدة منهما يجب تصدرها وتأثيرها فيما بعدها؛ فيمتنع التقديم لهذه العلة[3].

ويرى الباحث أن أوجه الجدل بين المدرستين البصرية والكوفية كان نتيجة التوسع في عبارات اللغة ومفرداتها وتراكيبها المختلفة؛ الأمر الذي أفضى إلى التعمق

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص113.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص267.

(3) العكبري، التبيين، ص303.

في كثير من المسائل النحوية، وتشدد المدرستين بالآراء التي تنتمي إليها، فأخذت كل مدرسة تثبت الحجج النحوية التي تصدر عنها، فالمدرسة البصرية اشترطت في الشواهد المستمدة من القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب، وأن تكون كثيرة الاستعمال بحيث تمثل اللغة العربية الفصحى تمثيلاً دقيقاً، فما يرجحه الباحث في هذه المسألة الرأي الذي انبثق عن المدرسة البصرية، فهو الرأي الأقرب إلى الصواب، فقد أيّده كثيرٌ من النحاة وفق قواعد نحوية دقيقة ومضبوطة.

وفي الحقيقة إذا أردنا أن نعبر عن نظام الجملة في اللغة العربية، فهو عبارة عن نظام هندسي يعطي الهيكل اللغوي تنظيماً، وأما ما يبديه السياق من حالات تقديم، أو تأخير، فهذا أعطى الجملة ثراءً كبيراً واسعاً قد تحدثت عنه الكثير من الأبواب النحوية.

***مسألة تقديم خبر " ليس" عليها.**

اختلف النحاة في هذه المسألة في تقديم خبر(ليس)، فذهب الفراء من الكوفيين، وقسم من البصريين إلى جواز تقديم خبر ليس عليها، مستدلين بذلك بقوله تعالىM ` a b c d e L[1]، ووجه الدليل في هذه الآية أنه قدَّمَ معمول خبر(ليس) عليها، فإنَّ قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بـ(مصروف)، وقد قدمه على ليس ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلاَّ حيث يقع العامل[2].

وذهب الكوفيون وبعض البصريين مثل المبرد، والزجاج، وابن السَّراج إلى عدم جواز تقديم خبر ليس عليها، ودليلهم على ذلك أنها فعل جامد فقاسوها على الأفعال الجامدة كفعل التعجب، و(عسى)، و(نِعْمَ)، و(بئس)، فكما لا يجوز تقديم معمول هذه الأفعال عليها كذلك لا يجوز تقديم خبر (ليس)عليها[3].

---

(1) هود/ 8.

(2) العكبري، التبيين، ص315.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة التاسعة، ص138.**

ورد العكبري على هذه الخلافات النحوية، ففي الخلاف الأول يذكر العكبري أوجهاً نحوية في الآية غير الموجودة فيها، ومن ثم يذكر السبب في هذا الوجه الإعرابي ومن الأوجه التي ذكرها[1]:

1- إنَّ(يوم) في موضع الرفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، وذلك كما جاء في قراءة نافع، وهي(هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم).

2- أنْ يكون منصوبا، ليس بـ(مصروف)، بل بفعل دلَّ عليه الكلام تقديره (يلازمهم يوم يأتيهم)، ومن الأمثلة على ذلك قولنا: (زيداً ضربته)، فهو منصوب بفعل محذوف.

3- إنَّه منصوب بـ(مصروف)، ولكن هو ظرف له والظروف يتساهل في نصبها، فلا يلزم منا ذلك جواز النصب في غيرها.

ورد العكبري على هذه الأوجه النحوية، فالوجه الإعرابي الأول أنه لو كان من هذا الموضع لكان مبتدأ، والجملة بعده خبر عنه، فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، فيكون الأصل ليس مصروفاً عنهم فيه، وحذف العائد من المبتدأ من مواضع الضرورة، وأما الوجه الإعرابي الثاني فرد العكبري عليه أن النصب بفعل مضمر لا حاجة إليه مع صحة عمل مصروفٍ فيه؛ لأنَّ الإضمار على خلاف القياس، وأما كونه ظرفاً فليس بعلة لجواز إعمال الخبر المتأخر فيه.[2].

وأما رده على الجدل الثاني الذي يرجع إلى الكوفيين وبعض البصريين، فهو أن المانع من التقديم في (نِعْمَ)، و(بئس)، و(عسى) مثل قولنا: (نِعَمَ رجلاً زيدٌ)، فالتقدير هو (نِعْمَ الرجل)، فهي في الأصل فاعل ومن ثم نُكِّر، وجُعِلَ تمييزاً للمبالغة فوقع موقع الفاعل فلم يُجِزْ العكبري تقديمه؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل، وأيضاً فاعل (نِعْمَ) مضمر فيها على شرط التفسير، وهو (رجلاً)، فلو قُدِّم لقدم المفسِّر على المفسَّر، وهذا يخالف الأصل[3].

---

(1) العكبري، التبيين، ص316.

(2) العكبري، التبيين، ص317.

(3) العكبري، التبيين، ص319.

وقد تناول سيبويه هذه المسألة، مبينا أنه من الممكن أن يتقدم المعمول ولا يتقدم العامل، وذلك نحو جواز تقديم معمول خبر(ما) الحجازية فيقول سيبويه[1]: " فإن جعلت(ما) بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع؛ لأنك تجيء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع، كأنك قلت: ليس زيدٌ ضربته"، ومن المعلوم لنا أنَّ ما الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم وجب رفعه.

وأيَّد الأنباري(ت577هـ) في الإنصاف وجهة نظر الكوفيين ورد على البصريين بقوله[2]: " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم، فلا حجة فيه؛ لأنا لا نسلم أن يوم متعلق بمصروف ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى M قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ L[3]، فإن (يوم) في موضع رفع، وإنما بني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، وكذلك هاهنا".

وتابع الأنباري رده على البصريين في قولهم: إن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة، فرد الأنباري أن هذا يدل على جواز إعمالها؛ لأنها فعل والأصل في الأفعال أن تعمل[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص146.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص142.

(3) المائدة/ 119.

(4)الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص142.

الخاتمة

1- إن العكبري كان بارعاً في مناقشته للمسائل وطرح الحجج والأدلة، ومثل هذا ليس غريباً على نحوي كالعكبري، فهو من النحاة الذين امتازوا بالتفوق في الدرس النحوي، وقد عرض مسائله بطريقة جديدة استفاد منها النحاة الذين اهتموا بالتعليل النحوي الذي يفضي إلى كثير من مظاهر الجدل النحوي، وبالتالي فقد شكلت كتب العكبري زاوية مهمة في المكتبة النحوية استفاد منها النحويون في عرض كثير من مسائلهم النحوية، وقد اعتمد العكبري في كتابه التبيين وجهة نظر المنهج البصري في مناقشته للمسائل النحوية مستدلا على ذلك من الشعر العربي، والقرآن الكريم، ولم يرد أي موقع لاستشهاده بالحديث النبوي الشريف.

2- وصلت من خلال هذه الدراسة إلى أنَّ الخلافات النحوية تفضي إلى إغناء قواعد النحو العربي، وهي لا تفضي إلى اندثار اللغة وإنما تحفظها، وتزيد من مدى دقة القواعد اللغوية من خلال الجدل النحوي العميق بين النحاة، وبالتالي تجعلها تحوي على الكثير من المضامين النحوية.

3- إن مفهوم الجدل النحوي بين النحاة يتباين حسب تباين المناهج في الدراسة النحوية، وبالتالي تتعدد الدراسات النحوية بين النحاة، فكل نحوي يقدم وجهة نظره النحوية التي قد تتعارض مع نحوي آخر قد يكون من نفس المدرسة النحوية، فليس بالضرورة أن يكون الخلاف بين بصري وكوفي، فقد يكون بين بصري وبصري.

4- إن التقارب والتشابه بين الدلالات النحوية كان ملحوظاً لدى النحاة القدامى، وهذا الأمر أفضى إلى حدوث جدل نحوي كبير أُلفت فيه الكثير من المؤلفات النحوية، وقد كانوا يعتمدون على ضوابط ومقاييس نحوية يستند إليها كل فريق، معتمدين في ذلك على الحجج النحوية المختلفة التي يستنبطونها من مسار النحو العربي.

5- إنَّ البحث في كتب الجدل له أهمية بالغة، فهو يبين التفكير النحوي الذي توصل إليه النحاة، والأدلة النحوية التي اعتمدوها في رفد الشاهد النحوي، وهذا

يفضي إلى الوصول إلى بيان مدى الثقة التي انتهوا إليها، وتحليل النتائج في ضوء هذه الأدلة النحوية؛ للوصول إلى مختلف أدلة الجدل النحوي التي تساعد النحاة في الوقوف على الكثير من القضايا النحوية.

6- إن العلل النحوية كان لها دورٌ بارزٌ في دفع الجدل النحوي إلى الأمام، وذلك لكثرة الدراسات التي أجراها النحاة على هذه العلل، التي انبثق عنها الكثير من قضايا الجدل النحوي، التي أغنت قواعد النحو العربي بالكثير من القضايا النحوية.

7- إن طبيعة الاجتهاد في النحو تؤدي دوراً بالغاً يفضي إلى نتائج دقيقة؛لأنه يفرز آراء مختلفة يتم من خلالها تمحيص للآراء والمسائل المختلفة؛ للتوصل إلى الصواب.

8- إنَّ الموقع الجغرافي يمثل زاوية مهمة من زوايا الجدل النحوي، فكثرة التأويلات في اللغة العربية ناجمة عن جغرافية المكان الذي تتبعه جماعه لغوية معينة، الأمر الذي يتبعه اختلاف واضح في العادات والتقاليد اللغوية والظواهر الإعرابية التي تتفرد بها العربية عن غيرها من لغات الأمم قديما وحديثا، وهذه الظواهر الإعرابية باتت تشكل في الدرس اللغوي محط اهتمام كثير من النحويين؛ لأنها تكشف عن كثير من نواحي الجدل النحوي.

قائمة المراجع

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (1991م)، **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبدالله (ت:905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين المعروف بجامع العلوم، (ت543هـ)، **شرح اللمع في النحو**، تحقيق الدكتور محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية – دمشق، القاسم محمود بن عمر (ت538هـ)، الطبعة الثانية، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ)،**أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجت البيطار.

الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب(جامعة عين شمس)، الطبعة الأولى، الشركة الدولية للطباعة، د.ت.

الأندلسي، أبو حيان(ت:745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، راجعه رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.

الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله بن هشام،(ت761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ت.

الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، د.ت.

الأنصاري، جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام(ت761هـ)، **متن شذور الذهب**، الطبعة الأخيرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر.

أنيس، إبراهيم (1978م) **من أسرار اللغة**، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرفية، القاهرة، 1978م.

الباشا، ابن كمال، شمس الدين أحمد بن سليمان (2002م)، **أسرار النحو**، تحقيق أحمد حسن حامد(جامعة النجاح الوطنية – نابلس)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

البخاري، الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، (ت256هـ).

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، (1997م) **خزانة الأدب**، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة : الرابعة.

تشومسكي، نعوم (2004)، **اللغة مركب أساسي للعقل البشري**، بحث منشور على شبكة الانترنت(www.alwasatnews.com) .

الجرجاني، علي بن محمد، (1416هـ)، **التعريفات**، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (293هـ)، (1988) **اللمع في اللغة**، تحقيق فائز فارس، دار الأمل للنشر، ط1، الأردن.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1986م) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق على النجدي ناصف ورفاقه، دار سزكين.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، د.ت، **الخصائص**، دار الكتب المصرية، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ)، (1990م)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق موسى بناي العليلي، الكتاب الخمسون، مطبعة العاني – بغداد، إحياء التراث الإسلامي.

الحازمي، أحمد، **(نِعْم وبئس) فعلان أم اسمان**، بحث منشور على شبكة الانترنت .www.algazme.net/aplood%5cattach-files%55alvyah85.doc

الحازمي، أحمد، **المفعول معه**، بحث منشور على شبكة الانترنت، .www.alhazme.net/upload%cattach-files%5calvy59.doc

حاشية الصبان (ت1206هـ) **على شرح الأشموني**(ت900هـ) **على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمود بن الجميل، ط1، القاهرة، 1423هـ- 2002م.

الحديثي، خديجه، (1974م)، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى.

الحضرمي، سعيد بن سعد بن نبهان، **متن الأجرومية للإمام الصنهاجي ويليه الدرة اليتيمة** ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، د.ت.

حماسة، عبد اللطيف محمد، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

حمزة، حسن، (1971)، **المصطلح النحوي وأصل الدلالة (دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري)**، جامعة ليون الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (ت599هـ)، (2002م)، **كشف المشكل في النحو**، دراسة وتحقيق هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

الخثران، عبدالله بن حمد، (1408هـ)، **ظاهرة التأويل في الدرس النحوي**، النادي الأدبي- الرياض.

ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله بن أحمد، **المرتجل في شرح الجمل**، تحقيق علي حيدر، دمشق.

خضير، محمد أحمد ، **قضايا المفعول به عند النحاة العرب**، كلية الآداب- جامعة القاهرة.

الدجني، فتحي، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، وكالة المطبوعات، شارع فهد سالم، الكويت.

الرعيض، عبد الوكيل عبد الكريم، (1988)، **ظاهرة الإعراب في العربية**، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

الزامل، فريد عبد العزيز، (1427هـ)، **الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم(دراسة تحليلية)**، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، أشرف عليه الدكتور عبد الجبار توامي(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– السعودية).

زبيدة، إبراهيم، **حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث**، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، دار الكتب الوطنية، بنغازي– ليبيا.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد(ت311هـ)، (1982م)، **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، القسم الثاني، الناشرون(دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني)، القاهرة، بيروت، الطبعة الثانية.

الزجاجي، أبو القاسم (1985م) **اللامات**، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1985)، **الجمل في النحو**، تحقيق علي توفيق الحد، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزجاجي، أبو القاسم(ت337)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك.

الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر (ت538هـ)، (2009)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، اعتنى به وخرَّجَ أحاديثه وعلَّق عليه خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت – لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة.

السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مكتبة أنوار دجلة(بغداد).

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988م) ، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (1996)، **الأصول في النحو**، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.
السراقبي، وليد محمد، **التعارض بين إلاّ وغير في النحو العربي**، بحث منشور على شبكة الإنترنت. www.majma.org.jo/majma/index.php/2004.
السيوطي(ت911هـ)، جلال الدين،(1426هـ – 2006م) **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية.
السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، مخطوطة مكتبة شيخ الإسلام، المدينة المنورة.
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، ج1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
شبانة، حسن محمود، **ظاهرة الاتساع في النحو العربي**، دار الفتح للدراسات والنشر.
ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد العلوي الحسني، **أمالي بن الشجري**، (1413هـ) تحقيق ودراسة محمود الطناحي، ط1، مطبعة المدني، مصر .
شرح الرضي على الكافية، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي، الطبعة الثانية، 1996.
شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، الإدارة العامة للثقافة والنشر، القسم الثاني – المجلد الأول، 1417 – 1996م.
الشريدة، عزام محمد، **الاحتياج المعنوي في مسألة النيابة عن الفاعل**، بحث منشور على شبكة الانترنت، www.alfusha.net.
العبابنة، يحيى، **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي.
عبد التواب، رمضان، (1999م)، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة السادسة.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت669هـ) (1980م)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في الجمهورية العراقية، مطبعة مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،.

العقيلي، عبدالله بن عبد الرحمن(ت769هـ)، (1958)، **شرح ابن عقيل**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة، الطبعة العاشرة.

العكبري، أبو البقاء (538-616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

العكبري، أبو البقاء(ت616هـ)، (2000م) **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى.

العكبري، أبو البقاء، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (1979م)، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

علامة، طلال، **تطور النحو العربي في مدرستي الكوفة والبصرة**، دار الفكر اللبناني، بيروت.

عون، حسن، (1952م)، **اللغة والنحو(دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة)**، الطبعة الأولى، مطبعة رويال خلف محكمة إسكندرية الشرعية.

عيد، محمد، (1989م)، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء العلم الحديث**، عالم الكتب - القاهرة.

ابن فارس، (ت395هـ) (1964)، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية بيروت.

الفارسي، أبو علي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (1988م)، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق وشرح محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى.

الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله (ت207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1995م)، **الجمل في النحو** المنسوب للفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (د.ت)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (ت770هـ)، المطبعة الميمنية طبع على نفقة أصحابها مصطفى البابي الحلبي وأخويه بكري وعيسى بمصر، بيروت.

القرطبي، ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.

كريدي، سعاد، (2007)، **حقيقة رأي البصريين والكوفيين في أفعال المدح والذم**، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (3-4)، المجلد 6.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى(ت1094هـ)، 1998م، **الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري

ابن مالك، (2001)، **شرح التسهيل**، دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت285هـ) (1995م) **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة (جامعة الأزهر)، القاهرة.

محمود، ميريهان مجدي، **تقديم التمييز على عامله الفعل**، قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، شاه، ماليزيا.

المختار، أحمد ديرة ،(2003)، **دراسة في النحو الكوفي**، دار قتيبة، سوريا، الطبعة الثانية.

المخزومي، مهدي، (1994)، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

المخزومي، مهدي، (2002م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو**، أبو ظبي، المجمع الثقافي.

المرادي، الحسن بن قاسم، (ت 1973)، (1992م)، **الجني الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة الأولى.

المرادي، د.ت، **شرح التسهيل**، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة الأولى.

مصطفى، إبراهيم (ت1962م)، **إحياء النحو**، الطبعة الثانية، القاهرة.

الملخ، حسن (2000)، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق.

ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى الكبير** .

الميلاني، محمد بين عبد الرحيم، د.ت، **شرح المغني في النحو**، تحقيق ودراسة الدكتور علي الشوملي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، إربد، وزارة الثقافة، الأردن.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (2003)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن محمد ابن مالك(ت686هـ)، (1312هـ)، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، مطبعة القدس، بيروت.

الناظم، جمال الدين محمد بن مالك(ت672هـ)، 1977، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، دراسة وتحقيق عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، مجلد واحد، وتحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، مجلدين، مطبعة الأمانة، القاهرة.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت338هـ) (2008)، **إعراب القرآن**، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية.

نسيمة، حمّار،(2011)، **إشكالية تعليم مادة النحو العربي**، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر– بحث منشور على شبكة الإنترنت (WWW.UMMTO.DZ//ABOLBLA/SITE/HEMMARNASSIMABD).

أبو الهيجاء، ياسين، (2002م)، **مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة.**

أبو الهيجاء، ياسين محمد (2003) **مظاهر التجديد النحوي**، عالم الكتب الحديث.

أبو الهيجاء، ياسين، **الرفض التام لما في النحو من أوهام (قراءة دلالية في كتاب زكريا أوزون)**، القسم الثاني، جامعة الإسراء.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله (ت381هـ)، **علل النحو**، تحقيق محمود محمد محمود نصار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

ابن يعيش، أبو البقاء بن علي (ت 643هـ)، **شرح المفصل**، الطباعة المنيرية بمصر.

المعلومات الشخصية

الاسم : محمد عبدالحميد رزق العساسفة الحباشنة

الكلية : كلية الآداب

التخصص : اللغة العربية

رقم الهاتف : 0796264696

الإيميل : mohamdasasfeh@yahoo.com